

السلسلة التاريخية

د. عبد القادر جغلول

تاريخ الجزائر الحديث

دراسة سوسيولوجية

ترجمة: فيصل عباس

مراجعة: د. خليل أحمد خليل





تاريخ الجزائر الحديث

دراسة سوسيولوجية

دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب: ١٤/٥٦٣٦ - بيروت. لبنان

د. عبد القادر جغلول

تاريخ الجزائر الحديث

دراسة سوسيولوجية

ترجمة: فيصل عباس

مراجعة: د. خليل أحمد خليل



الطبعة الثانية ١٩٨٢

مدخل

هذا الكتاب محاولة سوسيولوجية جريئةللعثور على الإرهاصات الفكرية والسياسية والاجتماعية للفترة الحاضرة من تاريخ الجزائر الحديث .

ويهدف هذا البحث الى توضيح صعوبة النضال الوطني ضد التراث الاستعماري الموروث وتسليط الاضواء بشكل ساطع على التكوينات الاجتماعية الجزائرية خلال مرحلة الاستعمار والكشف عن البنية الطبقية الاجتماعية الجزائرية التي كانت سائدة في تلك الحقبة وبالتالي الكشف عن أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات الطبقية التي حدثت منذ الاستقلال وعن الاطروحات التي تضمنتها الثورة الجزائرية الوطنية . والغرض من ذلك هو الوقوف عند بعض القضايا الهامة التي تشكل بدايات الفترة الحاضرة من التاريخ الجزائري لاستجلاء ملامحها وخصائصها وتطوراتها اللاحقة .

ولقد وجد الباحث من حيث النظرة الاجمالية الشاملة ان الاتجاهات السائدة في الجزائر ، من فكرية واجتماعية وسياسية، تندرج في مجملها تحت ظاهرة حركة التحرير الوطني التي تعود

بجذورها الى التاريخ النضالي الوطني منذ عام ١٨٣٠ عندما بدات الانتفاضة الوطنية بقيادة الامير عبد القادر الجزائري ، وعندما اخذت تتجمع مؤشرات الانتفاضات الفلاحية (١٨٧١) وبروز الطبقة الفلاحية من حيث انها قوة سياسية هامة والتي واصلت النضال ، فيما بعد ، مع الاحزاب الوطنية والحركة العمالية الحضرية ، مشكلة بذلك مسيرة الحركة الوطنية وانتفاضة عام ١٩٥٤ التي سرعان ما تحولت الى حرب ثورية شاملة .

من هنا تبرز المسائل التالية : هل استطاعت معركة التحرر الوطني بعد الاستقلال ان تكوّن الكيفيات المختلفة لمعالجة التناقض بين التكوين الاجتماعي الجزائري والامبريالية بشكل جذري ؟ هل استطاعت التحولات الاقتصادية والاجتماعية ان تهدم السيطرة الامبريالية كليا وأن تغير بصورة فعلية العلاقات الانتاجية السائدة ؟

هل استطاع التصنيع اقامة تحولات بنيوية تساعد على التطور المستقل لمجموع الاقتصاد الوطني ، دون ان يصطدم مع البنى الزراعية الموروثة ؟ هل تشكل الثورة الزراعية القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار وبالتالي على خلق بنى جديدة للانتاج والغاء علاقات الاستغلال ، ام ان الثورة الزراعية نفسها تطرح ، في الوقت الحاضر ، تصورا جديدا للتخطيط الشامل ؟

يتعرض الباحث الى تلك المسائل التي تفرض نفسها بقوة بأسلوب علمي نقدي ومنهجية موضوعية لاستكشاف العوامل الرئيسية التي تحكم المجتمع الجزائري وتفسر مسلكه التاريخي من خلال تكويناته الاجتماعية الموروثة والمستحدثة . لكن اكتشاف الواقع الجزائري الحاضر يعني فهمه وتحليله ونقده ثم الارتفاع به نحو واقع متجدد أنضج .



لم يعرف التاريخ الحديث مأساة استعمارية كمأساة الجزائر، كما ان الانسان الحديث لم يواجه ازمة انسانية تهزه في الاعماق وتتحداه كأزمة الجزائر ، خاصة ان الاستعمار الفرنسي لم يكتف باحتلال الجزائر وسلب ثرواتها وخيراتهـــا ، وانما حاول طمس معالمها القومية وسلب ثقافتها ولغتها وهويتها الشخصية .

فمنذ بدء احتلال الجزائر عام ١٨٣٠ ، ومنذ حملات القائـد «بوجو» الوحشية وأسلوبه الفاشي ، اخذ الاستعمار ابشع معانيه واتضحت معالمه وارتسمت سياسته وفلسفته في أرذل صورها وأشكالها .

وكان الفرنسي جول فيري Ferry قد فضح مقاصد الاستعمار حين تحدث باسم الاستعمار الفرنسي الجديد فـــي الجزائر ، في بدء احتلالها ، حيث قال : «... فحيث السيادة السياسية تكون سيادة المنتجات الاقتصادية»(١) . وتمت السياسة التي رسمها أمثال «جول فيري» ، وقام المستعمِـــرون محاولات دائبة لطمس معالم الحياة العربية في الجزائر حين اعتبروا اللغة العربية لغة اجنبية وحين اضطهدوا الانسان الجزائري ونظمـــوا استغلاله . لقد حاول المستعمِرون ان يهدموا معالم الشخصيـة الوطنية الجزائرية من خلال هدم لغتها وتشويـــه ثقافتها ، وأن يمحو كل طابع ذاتي للجزائر وتحقيق دمجها النهائي بفرنسا .

والنظرة الى ماضي نظام الامبريالية الاستعمارية وحاضرهـــا ايضا يبين ان نظام الامبريالية الاستعمارية واحدة من أحلـــك الصفحات في تاريخ الانسانية . فالاستغلال اللاانساني وسياسة

---

١ ــ من كتاب «عارنا في الجزائر» ترجمة سهيل وعايدة ادريس ــ دار الآداب. وهذا النص وارد في كتاب عبد الله عبد الدائم «الوطن العربي والثورة» دار الآداب ــ ١٩٦٣ ــ ص ١٧٠ .

الافقار والتجهيل ، تلك هي الممارسة التي نالتها شعوب البلدان المستعمَرة من الامبرياليين . ولقد تحدث ايديولوجيو الامبريالية عن «رسالتهم التمدينية» وعن انهم يحملون الحضارة والثقافة والحياة الجديدة الى الشعوب «الفقيرة» المحتاجة. غير ان الشعوب المضطهَدة تعرف جيدا الوجه الحقيقي البشع للاستعمار ، كما تعرف ايضا ان المستعمرات بالنسبة للامبرياليين ميدان مربح لتوظيف الرساميل وسوق للتصريف ... فالاستعمار هدفه دائما استغلال الشعوب واضطهادهم .

وفي الحقيقة ، لقد خاضت الشعوب وتواصل خوض النضال بشكل متفانٍ ضد السيطرة الامبريالية في سبيل الحرية والاستقلال الوطني . وتنبع الاهمية الحاسمة للجماهير في العملية التاريخية من الدور الحاسم لاسلوب انتاج الخيرات المادية في تطور المجتمع. فالجماهير الكادحة والقوى الثورية هم القوة الحاسمة في التطور الاجتماعي ، تصنع الجماهير الكادحة وقواها الثورية التاريخ بعملها الانتاجي ، وان دورها لا يقتصر على تطوير القوى المنتجة ، فهي ايضا القوة الاساسية التي تقرر مصير الثورات الاجتماعية وحركات التحرر الوطني . كما انها تساهم في تطوير الثقافة الروحية للمجتمع وبالتالي الحياة الاجتماعية نفسها .



لقد تميز الاهتمام بالتاريخ الجزائري الحديث بتسليط الاضواء على تكوين ونمو الحركة الوطنية ، والتحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية التي حدثت في التكوين الاجتماعي الجزائري ، وأما الاهتمام بالقضايا الايديولوجية والبنى الثقافية التي كانت تمر عبر المؤسسات المدرسية والبرامج التعليمية ، وتأخذ طابعا سوسيولوجيا خطيرا في تفكك الشخصية الجزائرية ومحو الهوية الوطنية للانسان الجزائري الحديث ، فلا يزال

تسليط الاضواء عليه قليلا ـ وهذا ما يحاول الباحث ان يبرز معالمه ويبين خصائصه وآفاقه بالاضافة الى تحليل التكوينات الاجتماعية خلال مرحلة الاستعمار وبعد الاستقلال ـ لذلك يثير الباحث ، في هذا الكتاب ، قضايا ايديولوجية هامة من خلال كشفه للبنى الثقافية ولبرامج التعليم التي كانت قائمة . اي كشف اهم القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية لتاريخ الجزائر الحديث منذ الاحتلال حتى الاستقلال ، وبالتالي اثارة بعض المسائل لما بعد الاستقلال .

وينقسم تاريخ النضال الوطني الجزائري الى فترات عدة ، من عام ١٨٣٠ ـ ١٨٧٠ ، ومن عام ١٨٧٠ ـ ١٩٢٠ ، ومن عام ١٩٢٠ ـ ١٩٥٤ ، ومن عام ١٩٥٤ وصاعدا [٢] .

لقد تم انزال الجيوش الفرنسية على سواحل مدينة الجزائر عام ١٨٣٠ ، وفي هذه الفترة قامت الانتفاضة الوطنية بقيادة المجاهد **الامير عبد القادر الجزائري** الذي هزم عام ١٨٤٧ . وتواصلت الانتفاضات زمنا طويلا ، لاسيما انتفاضة **المقراني** عام ١٨٧١ . ولم يستتب الفتح الا عام ١٨٨٠ ، بعد نصف قرن من الحرب شبه الدائمة .

لقد تميزت الفترة الاولى بخوض الارياف الجزائرية حربا طويلة ، بعد هجرة النخب المدنية الى خارج الجزائر ابتداء من عام ١٨٣٠ . ومن هنا يمكن تقييم الامير عبد القادر كقائد للمقاومة الفلاحية يخوض حرب الغوار .

وتتميز الفترة الثانية بنضال الفلاحين المستمر ضد المحتلين وضد اغتصاب المعمّرين لاراضيهم . ان الطبقة الفلاحية ـ تلك

---

٢ ـ انظر كتاب سمير امين «المغرب العربي الحديث» الترجمة العربية ـ دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٩ ـ ١٣٣ .

الفئة الاجتماعية التي ظهرت على المسرح السياسي عام ١٨٧١ ـ قد نتجت من تفكك البنية الاجتماعية القبلية التي كانت سائدة في الارياف وقت الاحتلال . لكن تاريخ الحركة الوطنية هو تاريخ التحالف الشائك بين الحركة الفلاحية والحركة الوطنية الحضرية ، انه تاريخ التنظيم للطبقة الفلاحية التي واصلت النضال مع الاحزاب الوطنية والحركة العمالية الحضرية . اما الفترة الثالثة التي تمتد من ١٩٢٠ ـ ١٩٥٤ فهي فترة تطور الحركة الوطنية من القومية المعتدلة الى الراديكالية : فقد نظم العلماء انفسهم (رجال الدين وبعض المفكرون) عام ١٩٣٠ بقيادة **عبد الحميد بن باديس** تحت شعار «الاسلام ديني ، والعربية لغتي ، والجزائر وطني» . فالحث على العلم باللغة العربية يعني الرفض التام للسماح بنزع الثقافة القومية . وقد تأصل الموقف الراديكالي للحركة الوطنية الجزائرية منذ عام ١٩٢٣ في حزب «نجم شمال افريقيا» الذي شكله في ذلك الوقت «**مصالي الحاج**» في أوساط العمال المهاجرين في منطقة باريس ـ فرنسا ـ . فقد خاض «نجم شمال افريقيا» نضالات مريرة تعرض خلالها للقمع والاضطهاد ، وقد شهدت المظاهرات الشعبية ـ **٨ مايو / ايار عام ١٩٤٥** في مدينة **سطيف** ـ مجزرة رهيبة ذهب ضحيتها حوالي ٤٥ الف قتيل . ان تاريخ الجزائر حتى عام ١٩٥٤ هو تاريخ مفعم بموجات القمع والقتل لكل الانتفاضات الشعبية .

ان الاول من نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٥٤ هو نقطة الانطلاق لسيرورة ثورية جديدة حدد فيها المناضلون كيفيات الثورة واهدافها . وتأتي اهمية «**اللجنة الثورية الجزائرية**» من حيث انها استوعبت الفرصة التاريخية للسنوات الخمسين ، اي استوعبت الاهمية الحاسمة للقدرات الثورية للطبقة الفلاحية . لقد تميزت هذه المرحلة باعادة تنظيم التحالفات للقوى الثورية ، التي لعبت فيها الطبقة الفلاحية دور القوة الرئيسية ، بينما لعبت الفئات الحضرية دور القوة الموجهة .

فعلى هذه القاعدة الصلبة انطلقت انتفاضة عام ١٩٥٤ ، وسرعان ما تحولت الى حرب ثورية . ان حرب التحرير الوطني هي الحقبة التي مارست الطبقة الفلاحية من خلالها التدريب على اشكال التنظيم السياسي الحديث . لقد دامت حرب الجزائر في هذه الفترة حوالي ٨ سنوات ـ من اول نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٥٤ الى اول يوليو / تموز ١٩٦٢ ، فكانت هذه الحرب شكلا جديدا لحرب الامير عبد القادر ولانتفاضة العام ١٨٧١ ، التي انطلقت من مناطق «**الأوراس**» و«**القبايل**» وبالتالي عمت كل التراب الجزائري . وتحت تأثير هذه الحرب اتخذ مؤتمر «**جبهة التحرير الوطني**» ـ في **وادي الصمام** عام ١٩٥٦ ـ مواقف جذرية .

ان الاستقلال وحده لا يكفي ، بل لا بد من ارساء مجتمع اشتراكي وبعث الهوية الوطنية للانسان الجزائري .

ولقد وضع حد للاستعمار الفرنسي في الجزائر ، بعد استشهاد مليون ونصف المليون شهيد ، وتم استقلال البلاد عام ١٩٦٢ . «نادرة هي تلك الحالات التي تشبه حال الامة العربية في صراعها الطويل والحضاري والدائم مع التحديات التي فرضت عليها .. وأندر من ذلك وجود حالة خرجت فيها أمة اخرى ، غير هذه الامة ، من مثل صراعها هذا مع تلك التحديات دون ان تفنى او تمسخ هويتها الحضارية وتنطمس معالمها القومية فتصبح امتدادا هامشيا او ذيليا لاعدائها الذين فرضوا عليها ما فرضوا من تحديات» (٣) .

لهذا فان محاولة تحديث التاريخ التكوين الاجتماعي الجزائري لا يكون بدراسته من وجهة نظر الاستعمار ونتائجه، وانما من وجهة

---

٣ ـ محمد عمارة : «العرب والتحدي» سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت ١٩٨٠ ـ ص ٥ .

نظر المجتمع الجزائري نفسه التي تتمثل في الرفض والمقاومة والانتفاضة والثورة... واذا كانت المصادر الفرنسية هامة لدراسة البواعث الايديولوجية لمبشري ترسيخ الثقافة الاستعمارية ، فان ردات الفعل الجزائرية لا ترى الا من خلال الرفض الشامل لكل اشكال الاستعمار ، وان دراسة البعد المميز للبنية الثقافية الاستعمارية المتمثلة في النظام المدرسي وبرامج التعليم من قبل الجزائريين لا يمكن ان يتم الا اذا اخذنا بعين الاعتبار المصادر الجزائرية للعصر المعين ـ وهذا ما يعالجه الباحث بالتفصيل في هذا المؤلّف .

من هذا المنظور تبدو دراسة **«بن رحّال»** هامة جدا نظرا لان بن رحّال يعتبر من الشخصيات النادرة السياسية والثقافية خلال المرحلة التي سبقت تكوين الحركة الوطنية الجزائرية ، فهو يمثل محاولة الرفض ـ الحوار ، بين المجتمع الجزائري والاستعمار ، هذا الحوار الذي ترسخ بعمق في الاطارات الاجتماعية والثقافية.



فالمتتبع لسير الحركات الفكرية في البلاد العربية يتبين ان كثيرا من تلك الحركات اتخذت لبلوغ اغراضها صورا ثقافية مختلفة ، وانها تنادي دائما بالتحرر من قيود الماضي وطرح أعباء القديم . والنظرة البعيدة الى ما وراء المظاهر المتعددة التي تتخذها هذه الحركات ، تشير الى كونها جميعا تصدر عن خط واحد وترمي الى مقصد واحد ، اشاعة التشكك والاضطراب في مفاهيم الامة ومقوماتها ، حتى تضيع معالم تراثها الروحي وحضارتها ولا يبقى امام أرباب الفكر فيها الا صور مهزوزة وعقائد ممسوخة . ومقصد ذلك هو التمكين للنفوذ الاجنبي من شل وعي هذه الامة وتضليل طريقها وفقدان الثقة بتراثها ... وقد تبين ذلك المقصد منذ اواخر القرن الماضي ومطلع هذا القرن ، في حملات **«التغريب»**

التي شنها الاستعمار وأعوانه مصوبا هجماته Occidentalisation التراث العربي بوجه عام والى اللغة العربية بوجه خاص . وقد بدت آثار هذه الحملات في عديد من الدعايات التبشيرية والارساليات في بلاد المشرق والمغرب العربي ، وكما بدت في بعض من الكتابات «الاستشراقية» .

ولقد تصدى كل من **جمال الدين الافغاني ، ومحمد عبده ، وعبد الرحمن الكواكبي ، وقاسم امين** وغيرهم من المفكرين الوطنيين ، للكشف عن الصلة بين التبشير والاستعمار : حيث كانت بداية التبشير بمثابة طلائع للاستعمار ، وقد اتخذ الاستعمار من التبشير اداة طيعة في يده ، وجعل همه الاول تحطيم اللغة العربية ، والعناية باللغات العامية واللهجات الاقليمية ، وذلك لتفتيت القومية العربية (مثلا ، منذ دخول الجيش الفرنسي الجزائر ، لم تتوقف الادارة الفرنسية عن محاربة اللغة العربية ، وقد شن الفرنسيون الحملات المنظمة على اللغة العربية بمختلف الوسائل) . فاللغة هي دالة الفكر او هي «مجلى للفكر» ، وان ترك الاشتغال بها يعني موت للحياة العقلية (٤) . فاللغة تجعل للمعارف والافكار البشرية قيما اجتماعية ، وتحتفظ بالتراث الثقافي للاجيال القادمة .

وقد بيّن «فيخته» Fichte ما للغة من أثر بالغ في تطور الشعوب : «ان اللغة تلازم الفرد في حياته ، وتمتد الى أعماق كيانه ، وتبلغ الى اخفى رغباته وخطراته . انها تجعل من الامة الناطقة بها كلا متراصا خاضعا لقوانين ، انها الرابطة الوحيدة الحقيقية بين عالم الاجسام وعالم الاذهان ... كما ان الحدود

---

٤ ــ عباس محمود العقاد : «محمد عبده» ، سلسلة أعلام العرب ــ العدد الاول ، المؤسسة المصرية العامة ــ بدون تاريخ ، ص ٢٦٨ .

الحقيقية للامم هي حدودها الداخلية ، أي التي تميز عقليتها وتفكيرها ولغتها ...» [5] .

ولصيانة الهوية الوطنية للشخصية العربية ، ينبغي المحافظة على خصائصها المميزة وسماتها الاصيلة التي تجعل منها شخصية مستقلة واضحة .

ومن هنا فمعركة استقلال الجزائر لم تكن تعني جلاء الاجنبي عن البلاد فقط ، وانما كانت تعني ايضا دفع مستوى الشعب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري ... وهذا يظهر حقيقة العلاقة الجدلية بين وحدة الفكر ووحدة السياسة والاقتصاد : ان عمق التخلف وشموله في البلاد العربية، لا يطرحان قضية التثوير الاقتصادي والسياسي فقط ، وانما قضية التثوير الفكري ايضا . فان ضعف الانتاج والتقنية وتبعثر الطاقات البشرية والمادية لا يمكن طرح تجاوزهما من خلال رفع الانتاج والتقنية وتجميع وصهر الطاقات البشرية والمادية في بوتقة التقدم فقط ، وانما ايضا وبشكل عضوي وثيق من خلال تطوير اللحظة الفكرية الايديولوجية المرافقة بشكل فعال [6] ولذلك فان الاسهام العميق في تعميق الوعي الاجتماعي الثوري والنشاط العملي يشكل شرطا ضروريا من شروط البناء المستقبلي للوطن العربي . فالى جانب التحولات الاقتصادية ــ الاجتماعية والسياسية تترافق معها خطوات تحويل الاجهزة الثقافية تحويلا علميا ثوريا . ان اجراء تحويل عميق في العلاقة بين العلم بمؤسساته وبين المجتمع لا يمكن انجاحه الا اذا ركزت الجهود في

---

٥ ــ تراث الانسانية ــ «فخته ، نداءات الى الامة الالمانية» ــ العدد الثالث ١٩٦٤ ــ ص ٢١٣ .

٦ ــ طيب تيزيني ــ «حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث» ، دار دمشق ــ بدون تاريخ ، ص ٧ .

سبيل تحويل العلم الى قوة انتاجية واجتماعية مباشرة . ان اهمية طرح هذه المسائل تأتي من الالحاح الدائم لقضية التخلف التربوي والتعليمي من جهة ، ومن الوقوف في وجه الاستعمار الاقتصادي والثقافي من جهة اخرى .

«ان أعداء هذه الامة الذين فرضوا ويفرضون عليها تحديات الامس واليوم ، لا ينظرون اليها فقط ، نظرتهم الى شعب مستعمَر يستغلونه ، ويجاهدون للحيلولة دون تحرره كي لا تفلت من قبضتهم ما لديه من ثروات ، وانما يرون فيه كذلك ، أمة تمتلك مقومات حضارة متميزة ، وذات امكانيات هائلة ، ومن ثم فان انعتاقها من الأسر الاستعماري سيعني ، مهما طال الزمن : الوحدة والنهضة ... ان هذه الامة لا تنشد حريتها وتقدمها ووحدتها لتضيف ، فقط ، الى معسكر الاحرار أمة جديدة تقف في «طابور» الامم الكثيرة المتحررة ، وانما لتعود من جديد الى مواصلة العطاء الحضاري ... فالهدف ليس فقط ، تحرير الارض واستخلاص الثروة وامتلاك سبل العصرية ومناهج التقدم .. وانما الهدف هو ، ايضا ، توظيف كل ذلك في سبيل بلورة الشخصية الحضارية العصرية لهذه الامة ...» (٧) .

ولقد حان الوقت للانسان العربي ، خاصة الطبقات الكادحة والمثقفون الثوريون ، ان يفهم ايجابيا مجتمعه وأن يلعب دوره بشكل فعال في خلق أمة عربية مستقلة قوية ومتقدمة .

دكتور فيصل عباس

بيروت ، ١٢-٢-١٩٨١

---

٧ ـ محمد عمارة ـ المرجع السابق ـ ص ١٣ ـ ١٤ .

تمهيد

ان النصوص السبعة والتي كتبت خلال سنوات السبعين هم نتيجة تطبيقات ثلاث :

- قبل كل شيء ، ممارسة جامعية لمدرسي الفلسفة ومن ثم علم الاجتماع . وان هدفنا الذي كان مركزا في البداية على تاريخ الفكر الاجتماعي وتحليل الايديولوجيات قد اصبح فيما بعد اكثر تيقظا لتحليل البنى الاجتماعية التي نشأت من خلالها هذه الاخيرة ، والى الميادين التاريخية التي تظهر وتعمل فيها ومن ثم تتحول .
- تطبيق المشاركة والدعم النقدي «لمهمات البناء الوطني» الذي يكوّن اللحمة لاساس ايديولوجي تتجانس من خلاله حركة الجماهير خلال هذه السنوات العشرة .
- واخيرا ، ممارسة علمية مبتدئة وغالبا مترددة ، والهدف منها هو ادراك الاشكال ، العوامل وإيقاع التغيرات التي عرفها التكوين الاجتماعي الجزائري خلال القرنين التاسع عشر

والعشرين .

ان تصادم هذه الممارسات الثلاثة تجد نفسها بصورة غير متكافئة في النصوص المختلفة . حقا ليس لهذه الدراسات الثمانية نفس النظام ، فلقد انجزوا في اطارات العمل والى أناس مختلفين. فالنصوص ، الثالثة ، والرابعة ، والسابعة ، كانوا موجهين الى جمهور واسع (اثنان منهم قد نشرا في الصحف) بينما يتوجه الآخرون الى جمهور خاص . ولهذا فقد نشروا في المجلات الجامعية والعلمية .

وليس لهذه النصوص نفس العلاقة بالاحداث ، فأربعة منهم (الثالث ، والرابع ، والخامس ، والسابع) يدل على عمليات في طريق التكوين والتي نحن ملزمون بها بصورة مباشرة . فهم مميزون اذن اتفاقا بالصراعات السياسية والايديولوجية عن الآخرين في ذلك الوقت.

ان الانهماك في فهم معنى الحركة الواقعية للتكوين الاجتماعي، في هذه الدراسات الخمسة ، يرتبط بارادة المشاركة في توجيه هذه الحركة باتجاه خاص بما فيه التغيير الجذري وتجاوز معركة التحرر الوطني . وان النصان الاول والثاني هما أقل خضوعا من المساعي الايديولوجية الممارسة للاحداث .

وتحتوي هذه الدراسات السبعة على جوانب وفترات مختلفة من التكوين الاجتماعي الجزائري .

وتحاول النصوص الاولى والثانية والخامسة ، من خلال مواد مختلفة ، التفكير النقدي على اشكال التصورية المستعملة عادة لكي تصنف التكوين الاجتماعي الجزائري فيحقبات مختلفة من تاريخه. وان وظيفتهم هي ، بصورة رئيسية ، اعادة النظر لبعض تشابك التحليل وطرح الفرضيات او لانتاج مفاهيم جديدة .

وتكوّن النصوص ، الثالثة ، والرابعة ، والسابعة ، تخطيطات نتيجة تطور المجتمع الجزائري على حقبات طويلة (الثالثة) او

متوسطة (الرابعة والسابعة) ، من خلال ادراك شامل او جزئي لايقاعات أو عوامل الديناميكية الاجتماعية . وتكوّن وظيفتهم ، في الاساس ، الدلالة الى خطوط القوى للحركة الاجتماعية .

وتمثل النصوص الخامسة والسادسة من خلال تحليل العمليات الاجتماعية القطاعية sectoriels (تحول الهياكل الزراعية ، وتطور التعليم) ، محاولة حصر الحركة المتناقضة للمجتمع الجزائري ، ولوضع المعالم لإظهار قوانين هذه الحركة . وترسخ هذه المقاربة الثلاثية الوحدة بين هذه النصوص المختلفة من جهة اخرى .

١ ـ رفض الثبوتية التصورية .

من المؤكد ، انه لا يمكن لاي تحليل ان ينطلق بدون تشابك تصوري واضح او ضمني . غير ان هذا التشابك لا يمكن ان يكون الا اداة مؤقتة تتغير بالضرورة في تطبيق التحليل ، ولا يمكن ان تتحدد علاقة المفهوم بالواقع الاجتماعي بعلاقة الاداة بالمادة الاولية. فالمفهوم الكلي لم يكن ابدا هنا ، فهو دائما يحدث ويختلق في اللعبة الديالكتيكية بين المفاهيم المنتجة ، وذلك لاعادة النظر في وقائع اجتماعية اخرى والواقع الاجتماعي الجديد للدراسة . ولا يمكن لكل غطاء تصوري قبلي ان ينتج الا وهم للمعرفة التي تنشأ من تحويل المجهول الى المعلوم . وليس المفهوم هو الحقيقة ، بل انه نتيجة لدعوى من معرفة الواقع المحدد الذي يصدر عن تخمينات متتابعة .

٢ ـ مبدأ الكلية .

من المؤكد ، انه لا يمكن ان تتم المقاربة لتكوين اجتماعي بحكم انها تقع في القبلية والثبوتية التصورية الا بانحراف التحليل لواقع

او مستوى اجتماعي خاص مأخوذ من تسلسل تاريخي خاص . غير ان كل تحليل جزئي او قطاعي ليس له من قيمة علمية اذا لم ينعقد في تركيب شكلي للمتطلبات ، وان لم يسمح بإظهار وكشف الشمولية الاجتماعية . وليس اكثر من استيعاب لوصف الواقعية الاجتماعية التي تعمل على اغناء التحليل من القدرة على التفكير بالعلاقات المتعددة التي تؤسسه كعنصر للشمولية الاجتماعية والتي تسمح بالتفكير فيها بنفسه كنتيجة لمجمل العلاقات .

٣ ـ العلاقة ـ العلم ـ الايديولوجيا .

حقا ، ان مبدأ «اللوح المصقول» table rase «الدوركايمي» غير ممكن استعماله . فكل باحث ، وبشكل خاص كل باحث في العلوم الاجتماعية يكون متميزا بالمكانة التي يحتلها في تكوينه الاجتماعي ، والتطبيقات التي يمارسها وبالقيم الايديولوجية التي يعيد انتاجها . وليست المحايدة والتخارج الا وهما . ومع ذلك ، ينبغي ان نطرح في نفس الوقت كقاعدة بأن المجتمع لا يمكن ان يدرك علميا من خلال المنظور الذي يعطيه لنفسه بنفسه بواسطة قناة الاجهزة السياسية والايديولوجية .

وفي راينا ، ليس هناك من حل نظري لهذا التركب للايديولوجي والعلمي في مسيرة الباحث في العلوم الاجتماعية ، وانما فقط في حل تطبيقي يتجدد ويتعمق دائما ، ويعمل بتوضيح المسلمات الايديولوجية والتيقظ الإبيستمولوجي .

ولم تصبح هذه المقاربات المختلفة واضحة الا بظهورها تدريجيا بطريقة غير متكافئة حسب النصوص المختلفة .

ويبدو رفض الثبوتية التصورية بصورة واضحة في النصوص الاولى ، والثانية ، والسابعة . اما النصوص الثالثة ، والرابعة ، والخامسة ، والسادسة ، فهم اكثر خضوعا لتشابك التحليل غير المنتقد بعمق .

واذا كانت مقاربة التكوين الاجتماعي الجزائري من وجهة نظر الشمولية حاضرة في النصوص الشاملة تقريبا ، فان هذه المقاربة ليست لها دائما نفس العمق . ومن جهة اخرى ، لا يعمل التيقظ الإبستمولوجي بنفس الحدة دائما . وان طبيعة الثنائية بين ادراك اتجاه الحركة الحقيقية للتكوين الاجتماعي وتشكيل الاتجاه المرغوب تحسم احيانا وتؤدي الى انحراف التحليل جزئيا .

د. عبد القادر جفلول

وهران – ١٦ سبتمبر – ١٩٨٠

كلمة جان سوريه ـ كنال ، في مجلة «فكر» الفرنسية ـ

في السابع والعشرين من افريل ـ نيسان عام ١٩٦٨ ، عقد في «مركز الدراسات والابحاث الماركسيــــــة» ، يوم للدراسة ، مخصص للاقطاعية .

على جدول اعماله ـ وثائق تحضيرية ، أنجز بعضها منذ وقت طويل ، بمساهمات مكتوبة او شفوية ـ نشرها «مركز الدراسات والابحاث الماركسية» فيمجلد بعنوان «حول الاقطاعية» ـ المطبوعات الاجتماعية ١٩٧١ ـ . E.D. Sociales Paris 1971

ومنذ هذه الطبعة ، تتالت الابحاث والمناقشات في «مركـــز الدراسات والابحاث الماركسية» ، وبشكل خاص ، منذ أعمـــال «جي بوا» . ومما نرجوه ان يتم نشر هذه المواد بدون تأخير .

وتأتي هذه الابحاث امتدادا لتلك التي أجراها « مركـــز الدراسات والابحاث الماركسية » منذ ١٩٦٢ حول «نمط الانتاج الآسيوي» .

وقد دارت هذه الابحاث اساسا حول الاقطاعية الاوروبية .

غير ان جزءا من مناقشة عام ١٩٦٨ ، خصصت للمغرب العربي ما قبل الاستعمار ، وقد ساهم فيه كل من : جاليسو ، فالنسي، بونسيه ، نوشي ، وبرنان .

ولهذا لا يمكن لاحد ان يحتج على خصوصية المشرق العربي بالنسبة للغرب في العصر الوسيط . ولكننا نتساءل مع ذلك ، هل هناك شيء ما مشترك لبعض الاطوار لتاريخهم ، وهل هذا الشيء يمكن ان يدل على الاقطاعية ؟

عند هذه النقطة ، نجد ان الآراء منقسمـــــة ومتعارضة . فالمناقشة ليست مغلقة ، والنص الذي ننشره هنا يتضمن وجهة نظر جديدة :

فمؤلفه (عبد القادر جغلول) استاذ جامعي جزائري ، يجادل بقوة الآراء المتعارضة في المناقشة ، آراء جاليسو وفالنسي .

ويبدو لنا مهما ، ان يكون هذا النص الذي نشر في الجزائر — في الأرشيف الوطني ، عام ١٩٧٥ ، رقم ٣ — الجزء الاول ، ص.ص ٥٧ — ٨٠ — مقبولا من طرف قراء مجلة « فكر » .

جان سوريه — كنال .

الفصل الاول

التكوين الاجتماعي الجزائري قبيل الاستعمار

منذ بضع سنوات بدأت المناقشة حول نمط الانتاج السائد في الجزائر قبل استعمارها ، وذلك في سياق عام متميز :

ـ على المستوى الاجتماعي ـ السياسي : بصعود حركة التحرر الوطني ، الامر الذي أدى الى تخلص آسيا والجزء الاكبر من افريقيا من الاستعمار . يقول شينو : «ان نهضة حركات التحرر الوطني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وانضمام دول آسيوية وافريقية الى الامم المتحدة مكونة اغلبية فيها ، وكذلك مشاكل التنمية الاقتصادية وتحديد الطريق اللارأسمالي في هذه الدول المستقلة الجديدة ، وضرورة التقييم الصحيح للمعطيات الطبقية التي تكيف الحياة السياسية للبلاد قبل الاستقلال وبعده،

ان هذا كله يلزم الماركسيين ان يدرسوا المجتمعات غير الاوروبية والسابقة للراسمالية دراسة ادق مما فعلوه في الماضي» (١) .

– على المستوى النظري : اعادة طرح مسألة الرسم التخطيطي المستقيم والموحد لتطور المجتمعات البشرية ، ذلك التطور الذي تم تقنينه في مؤتمر تفليس عام ١٩٣٠ (*) . وفي هذا الصدد يكتب جودلييه : «تأتي الاهمية الاستثنائية لنصوص «الاشكال» من انها تجبر المرء على ان يثير مرة اخرى ، وبطريقة غير جامدة ، القضية الاساسية لظروف الانتقال واشكاله من المجتمعات غير الطبقية ، وللتطور المختلف واللامتكافىء الذى انتهى الى تكوين المجتمعات الحديثة» (٢) .

– على المستوى الايديولوجي : بصعود الايديولوجيات الخصوصية في البلدان الراسمالية المتطورة والبلدان المستقلة حديثا سواء بسواء . وتصل هذه الايديولوجيات الى حد الانكار لأي امكانية لايجاد مفاهيم علمية قادرة على استيعاب المجتمعات البشرية في مجملها .

ويسمح هذا السياق العام ان ندرك الآتي :

١ – ان هناك امكانية للقيام بدراسة علمية لبنى التكوينات الاجتماعية في آسيا وأفريقيا . حقا ان تشكيل الدول القومية قد

---

1 — Chesneaux - sur le mode de production Asiatique. CERM. p. 13.

(*) تفليس – او تبيليسي ، مدينة في الاتحاد السوفياتي وهي عاصمة جورجيا ، وعدد سكانها حوالي ٨٨٩٠٠٠ نسمة . وهي مركز اداري ، جامعي وصناعي . –المترجم–

2 — Godelier: Sur les Sociétés Précapitalistes- CERM, p. 17 .

وضع الشروط الموضوعية الانقطاع عن التأريخ الاستعماري ، وهو التأريخ الذي كانت وظيفته ، على الاقل جزئيا ، ان يخفي تاريخ التكوينات الاجتماعية المستعمرة .

٢ ــ هناك صعوبة للقيام بهذه الدراسة الى النهاية . فما زال تجميع المعلومات الخاصة بالعديد من المشاكل في مرحلة جنينية، وتسود الافق العقلي في جزئه :

ــ بالرسوم التخطيطية للتطورية المستقيمة التي ما زالت تراود الاذهان لدى بعض الباحثين ــ وخاصة جاليسو ــ رغم نقدها على المستوى النظري .

ــ بالايديولوجية اللاتاريخية ، من جهة اخرى ، التي تميز بصورة مطلقة عناصر الخصوصية في هذه التكوينات الاجتماعية وتجمدها. وتتمثل هذه الايديولوجية في صورة زوجين متناقضين ظاهرا : المفهوم الركودي والمفهوم المثالي (idyllique) . غير ان هذا الزوج يعمل بطريقة واحدة كعامل ايقاف للبحث التاريخي العلمي .

ان امكانية فتح المجال للبحث وصعوبة عمله يؤديان الى نتائج مميزة للحالة الحاضرة للنقاش الدائر حول نمط الانتاج السائد في الجزائر قبل استعمارها .

ولقد اتت الاعمال التي حققها نوشي ، ولاكوست ودوكنوا وجاليسو وفالنسي وبرينان الخ بكمية كبيرة من المعلومات ، وسمحت بتوضيح بعض الجوانب الخاصة لطبيعة البنى الاجتماعية في الجزائر قبل الغزو الاستعماري ، وطريقة عملها وتطورها . غير ان المعالجة النظرية لهذه العوامل بعيدة عن الاكتمال ، بل تبدو متوقفة من بعض النواحي . فالمحاولتان الاثنتان لتقديم حساب ختامي عن مسألة النمط السائد للانتاج في الجزائر قبل استعمارها قد انتهتا الى علامة استفهام . وختم سوريه ــ كنال بالتعبيرات الآتية يوم الدراسة المخصصة للجزائر في ندوة الاقطاع :

«ان المناقشة بعيدة عن الانتهاء ، وهذا حسن ، اذ انه يسمح لنا على الاقل بأن نكوّن بعض الافكار عما كان يمكن ان تكون عليه تلك المجتمعات في العالم الاسلامي التي لم نتناولها حتى الان من الناحية العملية» (٣) .

بالنسبة لشنتوف : «تتبلور اختلافات الرأي حول نقطتين . ان فالنسي وجاليسو يقدمان أطروحتين متطرفتين ومتعارضتين . وتعطي الاولى الاولوية لوضع متجمد مع تجاهل التوترات والتناقضات . ويسلك الثاني طريقة عكسية اذ يعطي الاولوية للتناقضات على حساب البقايا العتيقة» (٤) . وتشكل اطروحتا فالنسي وجاليسو بالفعل القطبين المتناقضين لمحاولة المعالجة النظرية للسمات التي تميز التكوين الاجتماعي الجزائري ما قبل الاستعمار .

بالنسبة لجاليسو ان نمط الانتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار هو الاقطاع :

ـ ان البنية الاجتماعية قبل الاستعمار تتميز بنمو القوى الانتاجية . «مع مراعاة جميع الاعتبارات ، اذا كان المستوى التقني المتوسط في اول الامر اعلى مما وجد في العصر الاقطاعي الاوروبي الاول ، الا انه يبدو واضحا بعد ذلك ان تحسين هذا المستوى يتم ببطء في ظروف النمو السكاني الضعيف» (٥) .

ـ ان المجتمع الجزائري هو مجتمع طبقي . «تبدو الكتلة الفلاحية دون شكل محدد ، لانها خاضعة لانواع من المعيشة تتبع

---

3 — Suret - Canale: sur le féodalisme, CERM. p. 246.

4 — Chenntouf: Revue Algérienne des Sciences Juridiques, économiques et Politiques, Février 1973.

5 — Gallissot: Sur le féodalisme, CERM. p. 178.

الشروط الطبيعية تبعية قوية ، ولانها تعيش منطوية على نفسها.
لكن الطبقة الفلاحية ، وبشكل خاص الزراعية وان كان الامر ينطبق ايضا على المجموعات الرعوية ولو بدرجة أقل ، تخفي تحت ستار الاشكال الجماعية تمييزا اجتماعيا شديد التأكيد منذ أمد، مما يسبب حركة الاستملاك الأسري والخاص للارض» (٦) .

ـ ان المجتمع الجزائري مجتمع اقطاعي : «كان التعريف الاولي لاي مجتمع اقطاعي يشير الى علاقات اجتماعية معتمدة على امتلاك الريع العقاري ... المستخرج من طبقة فلاحية تحتفظ بحقوق استعمال الارض ووضع اليد عليها ، بواسطة فئات ارستقراطية يرتبط اعضاؤها فيما بينهم بروابط شخصية ويشكلون الطبقات العليا للجهاز السياسي . وبهذا المعنى فالمجتمع الجزائري قبل الاستعمار هو بلا شك مجتمع اقطاعي» (٧) .

ـ هذا الاقطاع ، على خلاف الاقطاع الاوروبي ، هو اقطاع قيادة . «ومع ذلك ، فلا شك في ان اهمية الوظيفة العسكرية تظل علامة دالة .. وعليه ليس من الممكن ان نعرف الاقطاعيات البيزنطية ، والتركية بأنها اقطاعيات قيادة ؟» (٨) .

وتعارض فالنسي أطروحة جاليسو نقطة بنقطة . بالنسبة لها ، يكون نمط الانتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار هو (القدامة) البداءة (archaisme) .

ـ فالهياكل الاجتماعية السابقة للاستعمار متميزة بركود القوى الانتاجية . «مهما كانت هذه الفكرة مثيرة للشخص الذي اعتاد تاريخ البلدان المتطورة ، فأفريقيا الشمالية لم تعرف نموا للقوى الانتاجية وخاصة للوسائل التقنية حتى العهد الاستعماري،

---

٦ ـ المصدر السابق ـ ص ١٦٧ .

٧ ـ المصدر السابق ـ ص ١٧٥ .

٨ ـ المصدر السابق ـ ص ١٧٠ .

بل يمكن للمرء ان يتحدث عن الارتداد من بعض النواحي» (٩) .

ـ والمجتمع الجزائري هو مجتمع من «الخلايـــا الإثنية» (*) تعيش على نفسها» (١٠) . وليس منقسما بعد الى طبقات . «لقد احتفظ فلاحو المغرب العربي بأراضيهم وسلاحهم حتى العهــــد الاستعماري . ولم يغير تفاوت الثروة والهبة شيئا من هذا المعطى الاساسي» (١١) .

ـ المجتمع الجزائري ليس مجتمعا اقطاعيا . فالفائض الذي يمكن استخراجه من الفلاحين كان ضعيفا جدا . «يستحيل ان يحدث تراكم للفائض المستخرج من الفلاحين عندما يكون دون حد تقني معين ، وفي غياب العبودية» (١٢) .

ـ يعرف المجتمع الجزائري اشكالا غـير اقطاعية للتمايـــز الاجتماعي : «يسيطر البدو على سكان الواحات . . . لكن السيطرة هنا تكون من مجموعة على مجموعة ، وليس من سيد على جماعة قروية كما كان الامر في الاقطاع الغربي» (١٣) .

هاتان الأطروحتان المشوشتان نظرا لتعارضهما المنتظم تدخلان كلتاهما، مع ذلك ، في الحقل المفهومي والمنهجي للمادية التاريخية.

---

٩ ـ فالنسي ـ المصدر السابق ـ ص ٢٢٩ .

(*) الاثنية ـ حشد من العائلات في محيط جغرافي متغير ، ترتكز الوحدة منها على بنية عائلية ، اقتصادية واجتماعية مشتركة ، وعلى ثقافة مشتركة ايضا.
ـ المترجم ـ

١٠ ـ فالنسي ـ المصدر السابق ـ ص ٢٣١ .

11 — Valensi - Le Maghreb avant la prise d'Alger - p. 49.

12 — Valensi - Sur le Péodalisme - p. 229.

١٣ ـ فالنسي ـ المصدر السابق ـ ص ٢٣١ .

وبهذا المعنى، يكون مفيداً في رأينا ان تقارن الاطروحتان بالاشارات التي تركها ماركس في ملاحظاته عن «النسق العقاري في الجزائر لحظة الاستيلاء الفرنسي» .

وليس المطلوب ان نعود الى هذا النص معتقدين اننا سنجد فيه وصفة جاهزة لتوضيح مسألة النمط الانتاجي السائد في الجزائر قبل الاستعمار . فهذا النص لا يتكون فعلا الا من ملاحظات نقدية على كتاب كوفالفسكي : «النسق العقاري المشتركي» . وبالتالي يجب الا نبحث فيه الا عن اشارات مجزأة تمكن من تفادي اخطاء معينة ومن اعادة توجيه البحث في اتجاه أخصب من التعارض المزدوج القطبين القائم بين فالنسي وجاليسو .

وتسمح قراءة نص ماركس بالحذر من الاستيعاب الاسرع للتكوين الاجتماعي الجزائري في نمط الانتاج الاقطاعي بصورة لا تعتمد اعتمادا كافيا على المعلومات . ويلح ماركس مرتين على الطابع غير الاقطاعي للجزائر قبل الاستعمار :

١ ــ «حتى يحتمي الاتراك من التمردات ، أسسوا الى جانب المليشيات المحلية التي لم تزل موجودة ، مستوطنات عسكرية ينعتها كوفالفسكي خطأ «بالاقطاعية» تحت حجة سيئة ، وهي ان هذه المستوطنات كانت تستطيع ان تؤدي الى شيء يقبل المقارنة مع الياجير الهندية ، مع مراعاة الفوارق الرئيسية بين الاثنتين» (١٤) .

٢ ــ «لم تؤد السيطرة التركية على الاطلاق الى تحول اقطاعي مشابه للطريقة الهندوستانية (في عصر الانحطاط لادارة المغول الكبار) . والذي حال دون ذلك هو التركيز الشديد للادارة المدنية

---

14 — Marx - Sur les Sociétés Précapitalistes - CERM. p. 228 .

والادارية للجزائر ؛ فهذا التركيز كان يستبعد امكانية الاحتكـــار الوراثي للوظائف المحلية وتحويل اصحابها الى ملاك اراضي كبار شبه مستقلين عن الدايات» (١٥) (*) .

وتفيد هذه الاشارات بالدرجة التي تحدد المكان الذي اخطـأ فيه جانيسو .

فنمط الانتاج الاقطاعي لا يعرف باغتصاب جزء من الفائـض الاقتصادي للمشتركات القبلية او القروية لصالح نوع من غـــير العاملين ، ولكن بالاستحـواذ الخاص للارض وتدمير الملكيـــة المشتركية والتنظيم القبلي او القروي للعمل . وهذا لم يحـــدث بصورة عامة في الجزائر .

ويقول نوشي : «هل من اقطاع ؟ هذا يعني ان ننسى ان كل عائلة لها منطقتها الزراعية ، وهي جزء من منطقة القبيلة . ولـن نفهم شيئا عن المغرب العربي اذا استبعدنا القبيلـــة» (١٦) . ان جاليسو يعي هذه الصعوبة ما دام يتحدث عن اقطاع «القيادة» . لكن هذا اللفظ لا يمكن ان يكون صفة لاحد انواع النمط الاقطاعي للانتاج او لشكل خاص من أشكاله . و«القيادة» اذ تكون مفهوما سياسيا ـ عسكريا ، فهي لا تستطيع تحديد علاقات اقطاعيـــة للانتاج . ويتحدد نوع معين من علاقات التبعية الشخصية بين الاقنان والاسياد ومن التضامن الطبقي بين الاسياد ، بواسطـــة علاقات الانتاج المبنية على اغتصاب الريع العقاري وكذلك بواسطة الازدواج بين الملكية والاستحواذ . وهذه العلاقات من التبعيـــة

---

١٥ ـ المصدر السابق ـ ص ٢٩٠ .

(*) الداي ـ اسم لوالي تركي ـ وهنا تعني الاولياء الاوصياء على البرابرة، وخاصة حاكم ولاية الجزائر قبل عام ١٨٣٠ ـ ـالمترجم ـ

16 — Nouchi - Sur le Féodalisme - p. 183.

الشخصية والتضامن الطبقي بعيدة عن أن تكون سائدة في الجزائر قبل الاستعمار . ويبدو اذن انه يجب رفض أطروحة الاقطاع باعتباره نمط انتاج سائدا ، وهذا من حيث حال البحث الحالي. وتصطدم اطروحة العتاقة من جهة اخرى بعراقيل كبيرة . ولا يبدو واضحا ما تؤكده فالنسي من ركود القوى الانتاجية ونتيجته اللازمة الخاصة بعدم وجود فائض يمكن ان يستولي عليه غير العاملين . فركود التقنيات الزراعية والممارسات الزراعية بعيد عن ان يكون امرا عاما في الجزائر كلها في ذلك الوقت . وبالعكس أبرز مؤرخو الغزو (الفرنسي) الطابع المعقد والمتطور للزراعة في الاقاليم الحضرية . ويصف دوزيه منطقة بليدة كاتبا : «الاشجار معتنى بها جيدا ، والارض حول جذوعها مشغولة بالفأس ، وحول كل منها حوض صغير محفور يتصل بالآخر بواسطة تجويف يمر بين صفين من الاشجار» (١٧) .

ويصف تقرير رسمي ارض مستغانم بعد معارك الغزو : «تروي هذه الوديان منابع غزيرة او توجد فيها آبار وخزانات ونواعير ، ونجد منثورة في اراضي الوديان أنقاض المساكن والحدائق والكروم والاشجار على مساحة ٨٠٠٠ هكتار مظهرة كل الآثار للزراعات الغنية بل المنسقة والمنتظمة» (١٨) .

والفائض الاقتصادي الزراعي بعيد عن ان يكون مهملا ، ويشهد على ذلك الحجم المالي الذي بلغه القيد الضريبي . ويعطي عنه نوشي اشارات دقيقة في مؤلفه «دراسة عن مستوى المعيشة لسكان الريف القسطنطيني» . ان المستخرج الضريبي ضعيف

---

17 — Rozet, cité par Lacoste, Nouschi Pronant in L'Algerie, passé, Présent.

١٨ — المصدر السابق .

كنسبة مئوية ، ويقدر بأنه لا يمثل الا ٢ بالمئة تقريبا من دخل الطبقة الفلاحية . ولكنه مع ذلك عبارة عن مصدر ذي شأن لتجميع الثروة . فعشية الغزو كانت خزينة احمد باي وقسطنطينة تقدر بمليونين من الفرنكات الذهبية .

وكان الانتاج الزراعي يفوق بصورة كبيرة الضرورات الخاصة بابقاء المنتجين الفلاحين على قيد الحياة . ورغم ان عدد السكان كان أقل مما هو عليه الان في الجزائر ، الا ان الارياف كانت تنتج كمية اكبر من الحبوب ، وفيها تربية للمواشي ذات اهمية اعظم من اليوم .

وهناك نقطة ثانية : ان الشكل العتيق للملكية الخاصة كان لا يزال موجودا وهو المعتمد على عدم امكان التصرف في الارض من جهة ، ومن جهة اخرى على الصورة العائلية كأساس لتنظيم العمل والاستحواذ على الانتاج . وكان هذا في منطقة القبيلية وعلى سفوح الجبال بشكل عام . ويقول ماركس : «ان النسق العقاري لدى القبيليين والذي تطور تحت التأثير العربي انما يتميز عن النسق العربي في انه أبعد منه عن النوع الاولي للملكية القبلية .. فما زال يوجد حق الشفعة للاقارب والانساب ، وكذلك يوجد الشراء القبلي والمشتركي ... ومن جهة اخرى ، فالعائلة فقط والعائلة غير المنقسمة ما زالت تظهر لدى القبيليين باعتبارها صاحبة حق فيما يتعلق بالاراضي القابلة للزراعة . وتوفر العائلة لكل فرد من اعضائها ادوات العمل وسلاحا ناريا ... وعلى كل منهم ان يخصص عمله للعائلة» (١٩) .

ومع ذلك ، يوجد شكل آخر للاستحواذ الخاص للارض ، وخصوصا حول المدن ، وهو قديم جدا الا انه قد نما قرب نهاية

---

١٩ ـ ماركس ـ المصدر السابق ، ص ٣٨٥ .

الولاية التركية ، وهو الشكل المبني على التعارض بين العامل والمالك . ان هذه الاراضي (فحص) ملك لتجار وموظفين حضريين يستثمرونها بواسطة الخماسة . ويقدر نوشي عدد الخماسة بنسبة ۲۰ بالمئة من سكان الريف في اقليم قسطنطينة .

ويكتب ماركس : «كانت السلطات تبيع بواسطة البايات الجزء الاكبر من الاراضي المصادرة بيعا في السوق العام . ومن هنا جاءت النهضة (التي بدأها الرومان) للملكية الخاصة للارض . وكان المشترون في اغلب الاحوال أفرادا ينتمون الى السكان الاتراك . وهكذا نشأ شيئا فشيئا نوع هام من الملاك العقاريين» (۲۰) .

اننا بعيدون في هذه الحالة عن الملكية العتيقة العزيزة عند فالنسي .

فمن الناحية الثالثة : فمفهوم النمط العتيق للانتاج لا يفسر ايضا وجود النشاطات الحضرية ، وهي التجارة والحرف . وكانت هذه النشاطات متراجعة بالتأكيد في القرن التاسع عشر ، غير انها عرفت نهضة كبيرة حتى القرن الرابع عشر وما زالت ذات اهمية معينة .

وأبرز النشاطات هي اعمال الجلود ونسج الصوف والقطن . ويخبرنا نوشي بأنه في قسطنطينة عام ۱۸٤۰ كانت توجد من الصناعات الجلدية ۳۳ محل دباغة ، و٧٥ محل سروجية ، و١٦٧ محل احذية ، يعمل فيها ١٥٠ ، و٢١٠ ، و٤٨٠ عاملا على التوالي . وحسب اميريت ، كان يوجد في تلمسان اكثر من ٥٠٠ نول . وتبين هذه الاهمية النسبية للحرف الحضرية حركة ، وان كانت ضعيفة ، نحو تفكك الصناعة المنزلية .

ــ ان ضعف التجارة الداخلية ، واستيلاء تجار مرسيليا على

---

۲۰ ــ ماركس ــ المصدر السابق ــ ص ۳۸٦ .

تجارة البحر الابيض يجب الا ينسيانا بقاء المبادلات عبر المغرب العربي وأفريقيا التي استمرت قائمة . ويجب ان يظهر ضعف المبادلات التجارية بصفة خاصة ، على حقيقته ، وهي انها ظاهرة تاريخية تتعلق بفترة معينة . ولا يمكن ان تفهم الا بدراسة التطور الذي طرأ على علاقات القوة على مستوى حوض المتوسط ، وليس بدراسة جانب من الركود اللاتاريخي للتكوين الاجتماعي الجزائري.

ويكمن خطأ التفسير الذي تقول به فالنسي في انه يطابق بين السمات المميزة لفترة التراجع الذي عرفه التكوين الاجتماعي الجزائري ، وبين جوهر احد أنماط الانتاج ، وهو النمط العتيق.

وبتحليل المحاولات التي بذلها جاليسو وفالنسي لتعريف نمط الانتاج السائد في التكوين الاجتماعي الجزائري ، يمكننا ان نبين المهالك التي قد يصطدم بها مثل هذا النوع من البحوث .

– ويكمن الخطر الاول في نقل المفاهيم التشريحية الصالحة لتحليل المجتمعات الاوروبية ، الى مجتمعات لم تعرف نفس النوع من التطور . وينطبق هذا على مفهوم الاقطاع. وهذا النوع من الممارسة يؤدي إما الى تعنيف الواقع الاجتماعي تحت الدراسة حتى يدخل في قالب تم تجهيزه مسبقا ، واما الى تعنيف المفهوم نفسه بتوسيعه توسيعا يشوه معناه الاصلي . وهذا التشويه المزدوج يوجد في تفسير جاليسو .

– ويكمن الخطر الثاني في ان يستنتج المرء عدم وجود اي تطور على الاطلاق من عدم وجود تطور اجتماعي شبيه بالذي جرى لاوروبا . وبذلك يتم الرفض لاي تحركية للتكوينات الاجتماعية الخاصة بالبنى الاجتماعية غير الاوروبية ، وخاصة الجزائرية منها. ويقع في هذا الخطأ الركودي تفسير فالنسي الذي يعتمد على مصطلحات العتاقة وهو تفسير لا يخلو من ان يذكرنا بالتفرقة القديمة : شعوب ذات تاريخ وشعوب بلا تاريخ ، او الازدواج بين مجتمعات باردة ومجتمعات حارة في التعبير البنيوي .

ـ وعلى المستوى المنهجي ، فالسؤال «ما هو نمط الانتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار ؟» يدعو الى ابداء بعض الملاحظات .

فمن الوهم ان يحاول المرء ان يجد في التكوين الاجتماعي المحدد وفي فترة تاريخية معينة نمطا نقيا للانتاج . ففي كل تكوين اجتماعي توجد علاقات انتاج ذات طبيعة مختلفة تتمفصل الواحدة في الاخرى . وان نمط الانتاج السائد اي ذلك الذي يرتب عملية الانتاج الاجتماعي في مجملها لا يوجد في الواقع الا على حالة موضوع مثالي . فهو يبدو بشكل خاص ذلك الذي يمثل مرحلة من تطوره . وعلى هذا الاساس ، نتساءل ، الى اي شيء تستند مسألة تحديد نمط الانتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار ؟

ونجد أن بداية نص ماركس توفر دلالة لاتجاه ممكن البحث فيه : «بعد الهند ، فالجزائر هي التي تحتفظ بأهم الآثار للشكل العتيق للملكية العقارية ، حيث كانت فيها الملكية القبلية والعائلية غير المنقسمة اوسع أشكال الملكية انتشارا . وقد عجزت قرون من السيطرة العربية والتركية وبعد ذلك الفرنسية ، عن تحطيم التنظيم المبني على الدم ، ما عدا الفترة الاخيرة ومنذ صدور القانون لعام ١٨٧٣ من الناحية الرسمية» (٢١) .

ويحدد هذا النص خصوصية التكوين الاجتماعي الجزائري بالنسبة للمجتمعات الاوروبية . وتكمن هذه الخصوصية في استمرارية العلاقات السلالية للانتاج ، تلك العلاقات التي تعبر عن نفسها في الشكل القبلي والعائلي للملكية . ويضع ماركس في هذا النص توازيا بين الهند والجزائر . وكانت الدراسة للهياكل العقارية بالهند قد جعلته ان يورد مفهوما جديدا يؤدي الى ادراك التطور الخاص الذي طرا على هذا المجتمع : النمط الآسيوي

---

٢١ ـ المصدر السابق ـ ص ٣٨٤ .

للانتاج . وبالتالي ، فيسمح التشابه بين الهياكل العقارية في الهند والجزائر بأن نتساءل عما اذا كان مفهوم النمط الآسيوي للانتاج يمكن ان يكون مفيدا لادراك البنى الاجتماعية الجزائرية ما قبل الاستعمار .

وتظهر عقبة لاول وهلة : فيبدو ان النمط الآسيوي للانتاج مرتبط بمفهوم مجتمع الري . الامر الذي يوحي بأنه ليس من الحكمة ان يجري تحليل التكوين الجزائري بمصطلحات النمط الآسيوي للانتاج . وقد ساهم «فيتفوجل» مساهمة كبيرة في ايجاد التطابق بين المفهومين اللذين يختلفان في الحقيقة ، وذلك لان اعمال الري الكبيرة لا تتعلق الا بشكل خاص من أشكال النمط الآسيوي للانتاج . ولا يتم التحديد لاحد أنماط الانتاج تحديدا رئيسيا بالاخذ بنوع معين من انواع النشاط الاقتصادي ، اذ يكمن جوهر نمط من انماط الانتاج في التركيب بين حالة معينة للقوى الانتاجية وبين نوع معين من علاقات الانتاج . ويلخص سوريه ـ كنال جيدا المضمون الجوهري لنمط الانتاج الآسيوي : «يجب الا يسجل من تحديد نمط الانتاج الآسيوي الا ما اعطاه ماركس عنه في الاسس : هناك مستوى للقوى الانتاجية ما زال منخفضا ، غير انه يسمح مع ذلك بتخليص فائض من الانتاج ، وعلى هذا الاساس يظهر مجتمع طبقي في اطار أشكال لملكية الارض ما زالت جماعية . وليست السمات الاخرى (الاعمال الكبرى ، الري ، الاستبداد) بجوهرية لهذا التحديد ، ولا تتعلق بنمط الانتاج نفسه ، بل بمجتمعات آسيوية معينة يجري وصفها (مصر القديمة ، الهند)» (٢٢) .

---

22 — Suret - Canal - Les premières Sociétés de classe. p. 14.

واذا نظرنا من هذا البعد ، فلا بد من الملاحظة ان الفرضية القائلة بتفسير التكوين الاجتماعي الجزائري عشية الغزو بواسطة مصطلحات النمط الآسيوي للانتاج ، فأقل ما يكون ان يدرس بعناية ، وذلك لان التكوين الاجتماعي الجزائري يتسم فعلا بالآتي :

١ ـ علاقات انتاج سلالية (جزئية) مبنية على أشكال جماعية الكية التربة والانتاج الزراعي و/او الاستحواذ عليهما .

٢ ـ علاقات انتاج طبقية مبنية على أشكال للملكية الخاصة للارض (الفحص) ولوسائل الانتاج (الحرف) والمبادلات (التجارة).

وتشكل العلاقات السلالية الجزئية والعلاقات الطبقية نوعي علاقات الانتاج اللذين يهيكلان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار. ولا يتميز هذا المجتمع بالتواجد البسيط لهذين النوعين من العلاقات ، بل بتمفصلهما المركب . وذلك ان العلاقات الطبقية تتدخل في العلاقات السلالية الجزئية . ويجري هذا من الخارج، بواسطة الاقتطاع لجزء من الانتاج الزراعي على يد نوع من غير العاملين الذين يقومون بوظيفتهم من خارج العلاقات السلالية ، ويحدث التدخل بين نوعي العلاقات للانتاج من الداخل ايضا ، وذلك بنمو الانفصامات الاجتماعية في داخل الهياكل السلالية . وبهذه الانفصامات ، تتولد مشيخة قبلية من الاستحواذ الحارم لجزء من الفائض الزراعي .

وفي تقديرنا ان هناك اهمية مزدوجة لان تثار مرة ثانية المناقشة حول نمط الانتاج السائد في الجزائر عشية الغزو واثارة تقوم بالاعتماد على مفهوم النمط الآسيوي للانتاج .

١ ـ فهو يسمح بتخطي التناقض بين أطروحتي فالنسي وجاليسو . فالاطروحتان تعطيان الميزة لمظاهر معينة خاصة في التكوين الاجتماعي الجزائري ، وتجعلان من تلك المظاهر نسقا ، وتتحولان بهذا دون تصور النمو الملموس لتناقضات التكوين الجزائري .

٢ ـ ان مفهوم النمط الآسيوي يجنب الوقوع في تجربة جذابة للوهلة الاولى ، وهي تلك التي تتخلى عن البحث عن نمط انتاج سائد ، وذلك بواسطة التأكيد على عدم وجوده . وهكذا يقول دوكوا : «كانت الجزائر عام ١٨٣٠ تكوينا اقتصاديا ـ اجتماعيا مركبا ، دون نمط انتاج سائد سيادة واضحة جدا ، وكانت توجد كثرة من الديمقراطيات العسكرية والمشاعات البدائية المتدهورة بشدة على اشكال مختلفة ومستويات متباينة ، وكانت تغطيها دولة ذات سمات آسيوية غيرت البنى السابقة ، كما ان هذه البنى قد تحولت ايضا تحت الضغط الاوروبي قبل الاستعمار بزمن طويل» (٢٣) .

ويؤدي هذا الموقف الى التنازل عن التناول العلمي الحقيقي للتكوين الاجتماعي الجزائري عشية الغزو ، وهو التناول الذي يكمن جوهره في البحث عن الكيفية الخاصة التي تعمل بها القوانين العامة للنمو في مجتمع ملموس .

واستكمالا لمحاولتنا هذه ، سوف نبين ان مفهوم النمط الآسيوي للانتاج يسمح بتحديد مميزات التكوين الاجتماعي الجزائري قبل الاستعمار ، وذلك بأن يوفر اداة تحليل قادرة على تجميع كل المعلومات التجريبية التي نملكها تجميعا تركيبيا ، وعلى ايضاح المسائل التي ليست لنا فيها الا معلومات جزئية ، الا انه من الضروري ان نؤكد على ان استخدام مفهوم النمط الآسيوي للانتاج لتمييز التكوين الاجتماعي الجزائري قبل الاستعمار ، قد اصطدم حتى الان بمعارضة تكاد تكون عامة من جانب الباحثين.

وتستند هذه المعارضة الى حجتين رئيسيتين :

---

23 — Dhoquois - Revue Algérienne des Sciences juridiques, économiques et Politiques - juin 1968 - p. 383.

١ ـ لا يجد البعض (دوكوا ولاكوست) في الجزائر قبل الاستعمار اعمال الري الكبرى والدولة المركزية الطاغية .

٢ ـ ويلح آخرون (جاليسو ونوشي وسوريه ـ كنال) على وجود الملكية العقارية الخاصة والقطاع التجاري الهام ، وبالتالي على تحلل الهياكل المشاعية .

ولا يبدو لنا النوع الاول من الحجج مقنعا لانه مرتبط بتصور اضيق لنمط الانتاج الآسيوي . غير ان النوع الثاني من النقد جدير بالاهتمام بدرجة اشارته الى عملية حقيقية لتحول البنى الاجتماعية فياتجاه تعميم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والانقسام الطبقي للتكوين الاجتماعي الجزائري . الا ان وجود تلك العملية لا يسمح مع ذلك باستبعاد مفهوم النمط الآسيوي للانتاج . ذلك ان نمطا للانتاج لا يظهر ابدا في حالة خالصة ، بل في مرحلة من مراحل نمو التناقضات التي يحملها . فبالنسبة لنمط الانتاج الرأسمالي مثلا ، يجد الانتقال من الرأسمالية الصناعية الى الامبريالية تفسيرا في قانون النمو لهذا النمط : وهو ميل نسبة الربح الى الهبوط والتناقض بين التشريك المتزايد لعملية الانتاج وبين الاستحواذ الذي يزداد خصوصية لوسائل الانتاج .

ويجري الامر نفسه بالنسبة لنمط الانتاج الآسيوي . وكتب جودوليه : «ان التناقض الداخلي لنمط الانتاج الآسيوي هو تناقض الوحدة بين البنى المشاعية والبنى الطبقية . وقد يكون ان النمط الآسيوي للانتاج يتطور بواسطة نمو تناقضه نحو مجتمعات طبقية تفقد فيها العلاقات المشاعية حقيقتها اكثر فأكثر نتيجة لنمو الملكية الخاصة» (٢٤) .

---

24 — Godelier - Sur le mode de production Asiatique - p. 89.

فلا يبدو اذن ان تقوية الاستحواذ الفردي الارض واغتصاب الفائض الزراعي امران مناقضان لمفهوم نمط الانتاج الآسيوي ، بل هما نتيجة للتناقض بين العلاقات الطبقية والعلاقات السلالية ، وهو التناقض الملتحم بالجوهر نفسه لنمط الانتاج الآسيوي . ونقول ان نمط الانتاج الآسيوي هو النمط السائد عشية الغزو ، وهذا يعني ان نبين كيف سارت عملية التطور للتكوين الاجتماعي الجزائري في مجمله ، وهي خاضعة لنمو معين في التناقض الخاص بنمط الانتاج الآسيوي وتحلله .

***

تطرأ ثلاث تحولات كبيرة على التكوين الاجتماعي الجزائري في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . وتؤثر هذه التحولات تأثيرا عميقا على بنية اساسه الاقتصادي . وهذه التحولات هي :

- نضوب الايرادات المستخرجة من التجارة الدولية الكبرى.
- الاهمية التي يتخذها الاستغلال الضريبي للسكان الفلاحين.
- نمو الملكية الخاصة للارض .

١ - اذا اردنا الدقة ، فلا يبدأ نضوب الايرادات المستخرجة من التجارة الدولية الكبرى في القرن الثامن عشر بل في القرن الرابع عشر . وقد شكل المغرب العربي الوسطي مركزا هاما لتيارات التبادل الكبيرة من القرن التاسع الى القرن الرابع عشر . فكان نقطة الوصول لقوافل افريقيا وذهب السودان بصورة خاصة : «تحتل افريقيا الشمالية مركزا جوهريا في المبادلات التجارية لعالم البحر المتوسط والشرق الاوسط . ففي يدها عامل هام جدا بكل تأكيد ، بل قد يكون حاسما ، لنمو الحضارة الاسلامية ، وقد يكون ايضا عاملا هاما لنهضة اوروبا الغربية وان جاء متأخرا بعض

الشيء . حقا ، ان المغرب العربي قد اشرف على طريق الذهب السوداني مدة ستة قرون» (٢٥) .

لقد كان المغرب العربي نقطة التوزيع للذهب وسلع اخرى في اتجاه اوروبا والشرق الاوسط : «ان السفن ترسو فيه ، والقوافل تأتي اليه ، وهو مخزن للبضائع . وسكانه أثرياء وهم في فنون وحرف مختلفة أمهر مما يكون الناس عليه في غيره على العموم ، بحيث ان التجارة فيه مزدهرة . وتجار هذه المدينة على علاقة بتجارة افريقيا الغربية ، وكذلك بتجار الصحراء والشرق . ويكثر فيها تخزين البضائع العديدة من جميع الانواع . وحول المدينة سهول مزروعة تجمع فيها القمح والشعير والفواكه الغزيرة . وتبنى فيها العمائر الضخمة والسفن ، لان الجبال القريبة كثيرة الاشجار وتنتج الصمغ والقطران من الصنف الممتاز : ويعمل السكان في استغلال مناجم الحديد التي تعطي فلزا جيدا جدا . بكلمة ، المدينة نشطة جدا» (٢٦) .

وما كتبه الجغرافي الادريسي في وصفه لمدينة بجاية في عهد الازدهار الموحدي (نهاية القرن الحادي عشر) يبين تماما كيف ان دور المرور الذي لعبه المغرب العربي الوسطي قد كان دافعا لسلسلة كاملة من النشاطات الاقتصادية الى جانب التجارة .

منذ نهاية القرن الرابع عشر ، فقد المغرب العربي وظيفته كوسيط ممتاز بين افريقيا وأوروبا . وان فتح الطرق البحرية الاطلسية سمح للبرتغاليين منذ ١٥٩٠ بأن يصلوا مباشرة الى شواطيء افريقيا الغربية وأن يجذبوا اليهم جزءا من تجارة الذهب،

---

25 — Lacoste - Ibn Khaldoun - p. 25.

26 — Cité par Julien in: Histoire de l'Afrique du Nord - Tome II, p. 104.

وادى ذلك الى عزل المغرب العربي عن طرق الذهب ، تلك التي كان الاشراف عليها اساسا من الاسس التي أقيمت عليها الدول الوسيطة المغربية . وحينئذ تحدث عملية يحتكر فيها التجار الاوروبيون (فرنسيون ، وايطاليون ، واسبانيون) تجارة البحر الابيض ، وتتحلل في الوقت نفسه بنى الدولة المغربية .

ويجد هذا التحليل تفسيرا جزئيا في ان وجود هذه الدول وطبقاتها الحاكمة كان مرتبطا بضرورة تنظيم الدوائر التجارية التي كانت تستخرج منها الجانب الاكبر من ايراداتها على شكل الاقتطاع الضريبي او المساهمة المباشرة . وذلك بأن التجارة لم تكن مقصورة على بورجوازية تجارية دون غيرها ، بل كانت ايضا من النشاطات التي يمارسها ممثلو سلطة الدولة ، وبين هؤلاء وأولئك نوع من التناضح .

وبشكل اساسي ، يعبّر توحيد المغرب العربي الوسطي بواسطة الرؤساء والاوجاقات التركية عن ضرورة وجود سلطة عسكرية قادرة على النضال الفعال ضد المحاولات الاسبانية لاستعمار المغرب العربي الوسطي ، وعن ارادة الاوليجاركية (*) التركية ان تربح من التجارة الدولية رغم الظروف الجديدة التي تجري ممارستها في تلك الآونة ، وان القرصنة لتعبّر تماما بصورة ارتدادية عن ارادة التواصل للأوليجاركية التركية مع الطبقات السائدة في دول المغرب العربي الوسطوية . وفي الحقيقة ، تشكل هذه «التجارة المضادة» ردا على الاحتكار بالامر الواقع الذي تتمتع به السفن الاوروبية في البحر الابيض الغربي . كما انها نوع من اعادة توزيع الارباح التجارية في اطار الحصار المفروض من

(*) اوليجاركية ــ تعني حكم الاقلية ، حيث تكون السيادة بين أيدي بعض الاشخاص او بعض العائلات القادرة . ــالمترجمــ

البرجوازية التجارية الاوروبية على البحرية التجارية الجزائرية . وقد وفرت القرصنة موارد مالية ضخمة قرنا كاملا . ففي عام ١٦٢٣ كان الاسطول الجزائري يستطيع ان يجمع ٧٥ سفينة شراعية . واثناء الحرب ضد فرنسا (١٦٣٠ ـ ١٦٣٤) استطاع القراصنة الجزائريون ان يستولوا على ٨٠ سفينة وأسروا ما يزيد على ١٣٠٠ اسير . وقد بلغت مكاسب هذه الحرب ما يفوق المليارات العديدة من الفرنكات القديمة .

غير ان هذه القرصنة لا تمثل سوى توازن مؤقت بين القوى المتواجدة في البحر الابيض . ونظرا للحالة الظرفية ، قد تبدو القرصنة وسيلة سهلة لجمع الثروة ، ولكنها في الحقيقة تعبّر عن الرجفة الاخيرة للقوة التجارية والبحرية للمغرب العربي وهي طريق الزوال . وبالتالي ، فالقرصنة في جوهرها ظاهرة حدية تهبط اهميتها كلما طورت الدول الاوروبية سيطرتها على البحر الابيض وعلى تجارة النقل ... بما فيها داخل الجزائر نفسها . ففي عام ١٨٠١ اتى القراصنة الجزائريون بأربع غنائم وبواحدة فقط عام ١٨٠٣ ؛ فتنضب اذن ايرادات التجارة الدولية الكبرى وشكلها الارتدادي ، القرصنة ، في نهاية القرن الثامن عشر .

واذ تفشل هذه الاوليجاركية التركية في استخراج الايرادات الوفيرة من القرصنة ، تلجأ الى زيادة استغلالها للطبقة الفلاحية الجزائرية . وذلك بأن تضيف من عبء الضريبة ، وبأن تتحول من اوليجاركية تجارية الى طبقة من الملاك العقاريين .

٢ ـ يمثل استغلال الارياف عن طريق الضريبة احد الثوابت للتاريخ الجزائري . غير ان اهميته ترتفع من اللحظة التي تهبط فيها الارباح الناتجة عن القرصنة ، وكانت ممالك المغرب العربي الوسيطة تستخرج جانبا من ايراداتها من نهب الفائض الزراعي . ويبدو ان هذا النهب كان يجد حدا في اهمية الايرادات المستخرجة من التجارة الدولية كما كانت تحد منه ايضا مقاومة التنظيم القبلي الذي تعتبر ارستقراطيته جزءا لا يتجزأ من السلطة الملكية .

وتفرض هذه الضرائب على القبائل ، وتصرف على سريان جهاز الدولة الملكي ، او كمكافأة عن الخدمات ، وأغلبها عسكري ، التي يؤديها اشخاص معينون فيجبون الضريبة حينئذ بأنفسهم . وكان لهذا النظام من الامتياز الضريبي ، الاقطاع ، سمات معينة لامكانية التطور نحو الاقطاعية . «يحول بقاء التماسك القبلي في المغرب العربي دون تحول نظام الاقطاع الى نظام سيادي بدرجة من الدرجات . وعلى العكس ، ففي بعض نواحي الشرق الاوسط ، حيث يكون تفكك القبائل متقدما عن المغرب العربي ، يجد الزعماء الحاصلون على اقطاعات سهولة اكبر في اجبار الفلاحين واحدا فواحدا على ان يضعوا انفسهم تحت حمايتهم ، وأن يسلموهم اراضيهم» (٢٧) .

ويتغير التنظيم الضريبي وحجم ناتجه خلال العصر التركي . وقد حاولت الاوليجاركية التركية ان تقيم بنيانا من المؤسسات التابعة الواحدة للاخرى ، والقادرة على زيادة الجباية كفاءة (داي ، باي ، خليفة ، قائد ، شيخ) . وسنرى فيما بعد ان هذا المجهود فشل الى درجة كبيرة ، وذلك لان الهيئات الوسيطة وضعت يدها على الجانب الاكبر من ثمار الضريبة ، كما ان مناطق معينة رفضت ان تخضع لجباية الباي ، وتفسر هاتان الحقيقتان الطبيعة البادية الاعتدال لعبء الضريبة . لقد ابقي على الضرائب القرآنية التقليدية (العشر ، الزكاة ، الغرامة ، الخراج الذي تدفعه القبائل الرعوية فقط) ، واوجد البايلك بالتوازي معها ضريبة جديدة ، هي الحكر التي فرضت على الاراضي التي خرجت من سلطة القبائل وضمت الى الاملاك العمومية . ويمثل الحكر بالنسبة للفلاحين ثمنا للاراضي التي يتم التنازل عنها اليهم لكي يشغلوها . وبالنسبة

---

٢٧ ــ لاكوست ، المصدر السابق ــ ص ٣١ .

لنوشي : «امكان المطابقة بين هذه الضريبة وبين حق من الحقوق الاقطاعية في الايجار» .

هذه التحولات على مستوى الضريبة ، تحدث تغيرات اخرى تؤثر على نظام الملكية العقارية ، وذلك بأن العصر التركي يتميز بالتقدم السريع للملكية الفردية للارض .

٣ ـ والحقيقة ان الملكية الفردية للارض ظاهرة قديمة في اقليم المغرب العربي . فهي تعود تاريخيا الى العصر الروماني ، كما انها ليست امرا لم تعرفه الممالك الوسطوية . ويشهد ابن خلدون بشكل خاص على وجود الضياع العقارية الكبيرة الخاصة والتي يملكها تجار وموظفون حضريون : «ان تراكم الملكيات العقارية ، من مساكن او مزارع ، في أيدي السكان من المدن الصغيرة او الكبيرة، لا يتحقق دفعة واحدة ... فهم قد ورثوها مثلا من آبائهم او من أقربائهم الآخرين ، وحتى هذه الملكيات العديدة اخيرا تصل ايضا الى أيدي واحد فقط ، الذي يصبح اذن غني جدا» (٢٨) .

وتتحول الملكية العقارية الى الفردية بسرعة اكبر خلال العصر التركي . «فمساحة الارض تختص بها الدولة والمستوطنات العسكرية تتسع مع كل جيل نتيجة لمصادرة الاملاك التي في حوزة القبائل المتمردة او التي يشتبه ببساطة في تمردها . وكانت السلطات تبيع الجانب الغالب من الاراضي المصادرة في السوق العام بواسطة البايات» (٢٩) .

وتشير الارقام التي يقدمها كوفالفسكي والتي يسجلها ماركس، اشارة واضحة الى عملية التحلل للملكية العقارية .

---

28 — Ibn Khaldoun - Les textes Sociologiques et économiques de la Mouquadima, classes par Bousquet , p. 130.

٢٩ ـ ماركس ـ المصدر السابق ـ ص ٣٨٩ .

ـ أملاك الدولة : ٥ر١ مليون هكتار ، تضاف اليها ثلاثة ملايين من الهكتارات الموجودة تحت تصرف الدولة .

ـ ملكية خاصة : ٣ ملايين هكتار ، منها ٥ر١ ملك مشاع و٥ر١ تم تملكها الخاص اثناء العصر التركي .

ـ ملكية عرش (تنتفع بها القبائل دون توزيعها) : ٥ ملايين هكتار .

اذن فالتكوين الاجتماعي الجزائري بعيد عن ان يتميز بالركود، كما تقول فالنسي . بل على النقيض تماما ، تظهر فيه تحولات هامة تعتمل في عمقه . والمسألة ان نعرف مغزى هذه التغيرات ومداها . فهل تسمح أشكال الاستحواذ على الفائض الزراعي والميل الى التملك الفردي للارض ، ان نستنتج تحللا لنمط الانتاج الآسيوي وتكوينا لنمط الانتاج الاقطاعي ؟

وتوجد بالتأكيد هناك أنماط للاستغلال لا يمكن الا ان تجعلنا نفكر في نمط الانتاج الاقطاعي ، ونصادفها في اراضي البايات والاحواش الخاصة وبعض الحبوس . فجانب من اراضي البايات مستغل بأسلوب العازل ؛ فمقابل حق استزراع الارض ، ينبغي على الفلاحين ان يدفعوا ريعا عقاريا هو الحكر الذي تضاف اليه رسوم اخرى ، وحسب تعبير نوشي «تذكرنا بعوناتنا في العصر الوسيط الغربي» (٣٠) . ويعمل ملاك عقاريون كبار معينون ، وبعض عائلات المرابطين القوية على تشغيل «خماسين» على اراضيهم ؛ «يأتي الخماس بعمله وصناعته ، ويأتي صاحب الارض بالادوات ومواشي العمل والبذور . ويبذر الخماس ويحصد ويقلع ، ويتلقى

---

30 — Nouschi - Enquête sur le niveau de Vie des populations rurale Coustantinoises de la Conquête Jusqu'en 1919 - p. 101.

ثمنا لذلك جزءا من المحصول ، وهو الخمس على الاغلب» (٣١) .

يدفع العوازل والخماسون اذن ريعا عقاريا مقابل حيازتهم للارض ، ويقربهم هذا من أقنان العصر الوسيط الاوروبي ، غير ان الريع العقاري ليس مطابقا للقنانة . لان هذه الاخيرة تتضمن ربط الفلاحين بالارض ، وهذا ليس شأن العوازل والخماسين الذين يحكم وضعهم عقد يقترب من عقود المزارعة . ومع ذلك ، فمن الناحية العملية ، يحدث تقارب بين ظروف الخماس وظروف القن . «فالخماس حر في ترك أرض سيده ، ولكنه اذا كانت عليه ديون ، وهذا ما يحدث غالبا ، فلا يمكن تركه ليذهب الى مالك آخر . اذ تحول التقاليد الزراعية دون ذلك ، وهي تقاليد يكرسها قانون الخماسة في تونس ، كما يكرسها تراث شفهي حازم جدا في البلاد الاخرى» (٣٢) .

ان وجود انماط للانتاج من النوع الاقطاعي يثير مشكلة ، متعلقة بأهمية هذه الانماط ، ويصعب تقييم هذه الاهمية بصورة دقيقة . وذلك لاننا لا نعرف عدد الخمس عشية الغزو الا بالنسبة لبايلك قسطنطينة «خمس عدد الفلاحين ١/٥» . ومع ذلك ، فيبدو ان انتشارهم محدود .

حقا ، هناك عاملان اثنان يعرقلان تطور الخماسة .

فالضغط الضريبي الذي تمارسه الاوليجاركية التركية على القبائل يحول دون أن تتسع عملية التحول الاقطاعي شاملة مختلف الارستقراطية القبلية . ويترتب على قصر الفائض الاقتصادي الموجود لدى القبائل ان يتوقف نمو المشيخة القبلية التي كان من الممكن ان تستحوذ على اراضي القبائل . ويبقى هذا الامر على

---

31 — Benachenlou - Régine des terres et structures agraires au Maghreb - p. 41 .

٣٢ ــ بنشنهو ــ المصدر السابق ــ ص ٤٢ .

تساو معين بين اعضائها . وحيث أن العائلة القائدة مسؤولة عن جباية الضريبة ازاء السلطات التركية ، ففي امكانها ان تقتطع جزءاً من الحصيلة لصالحها . ويمكنها ان تتحصل ، بهذه العملية ، على سلطة اقتصادية ازاء أفراد القبيلة ، وهم الذين تتمتع تلك العائلة بحقوق عليهم ؛ غير ان هذا الوضع لا يعطيها حقا في الارض . وفي داخل القبائل او الطوائف الدينية ، لم تقو عملية التحول الى الاقطاع الا في المناطق التي كان فيها الوجود التركي غير ظاهر . ومع ذلك ، حتى في هذه الحالة كانت المصادرات التي مورست على جانب من اراضي القبائل «العاصية» انما تضع حدودا ضيقة على امكانية تحول الارستقراطية القبلية او الدينية الى طبقة من الملاك العقاريين . وهكذا ، يبدو تأثير الاوليجاركية التركية على البنى القبلية مزدوجا ومتناقضا . فهي ، من جهة ، تساهم في تحلل تلك البنى بمصادرتها لجزء من اراضي القبائل ، مما ينتج عنه تكوين طبقة من الخماسين الفاقدين ارتباطاتهم القبلية ويذهبون للعمل في الضياع المقامة على الاراضي المصادرة . ومن جهة اخرى، عملت السيادة التركية على تقوية البنى القبلية وذلك بعرقلتها للعوامل الداخلية المؤدية الى التحلل ، وهذا يعني نمو التمايزات داخل القبيلة .

ويبدو اذن ان المؤلفين الذين أبرزوا التشكيل لنوع من الاقطاع في الاطار القبلي ، اخذوا في الحقيقة بما حدث بعد الغزو بواسطة تدخل الاستعمار الفرنسي ونقلوه الى العصر السابق للاستعمار .

بالاضافة الى ذلك ، فاذا كانت النظم التي اقامتها الاوليجاركية التركية ، لاقتطاع جزء من الفائض الزراعي ، حالت دون أن يتحول التكوين الاجتماعي الجزائري الى الاقطاع «من الاسفل»، فان هذه النظم قد اعاقت ايضا حركته «من الاعلى» للتحول الى الاقطاع .

من المؤكد ان اقتطاعات ذات صفة شخصية ، قانونية او غير قانونية ، كانت تحدث على المستويات المختلفة للمراتب التركية

المكلفة بسحب حصيلة الضرائب . «فخليفة باي تيتري ، الذي عيّنه داي الجزائر ، كان مكلفا بجباية الضرائب من قبيلة تدعى الربابة . وكان هذا الخليفة يحتفظ لنفسه بالثلثين من الحصيلة ولا يقدم للخزينة الا الثلث . وقيل ان هذه القبيلة سلمت اليه باعتبارها «عازلا» . وبالاضافة ، كان هذا الشخص يستأثر بنتائج جميع الغرامات المفروضة على منطقة البايلك» (٣٣) . فنظام الاقطاع مستمر جزئيا من الناحية الواقعية ان لم يكن من الناحية القانونية . ويفسر هذا ضعف ايرادات الضريبة في الولاية ، اذ لم تبلغ عام ١٨٢٢ الا ١٤٠،٠٠٠ قرش ، اي ٢٠ بالمئة من الحصيلة الكلية للضرائب المفروضة على البيالك الثلاثة .

فالجانب الاعظم من الاقتطاع الضريبي يسقط اذن اثناء توصيله في أيدي مجموعات اخرى (البيالك) ولصالح مختلف الموظفين الكبار للمؤسسة التركية . هذه الظاهرة تجعل من الصعب ان يقيم العبء الضريبي الذي يتحمله الاهالي الفلاحون تقييما صحيحا . ويقدم خوشي ٢ بالمئة لنسبة الضريبة الى الايراد في قسطنطينة، غير ان هذه النسبة لا تراعي الجزء الذي تم الاستيلاء عليه قبل وصول الحصيلة الى الخزينة . ومن جهة اخرى ، يبدو ان العبء الضريبي كان يوزع بشكل غير متكافىء على مجموع الاقاليم الجزائرية . غير ان بعض المناطق ، مثل القبيل ، لم تكن تدفع الا «اللازمة» ، وهي رسم للاذن بدخول اسواق السهول . اما في سهول الشواطيء ، فان الوجود المباشر للسلطة التركية كان يسمح بفرض عبء ضريبي اعظم ثقلا . ولقد كانت اجزاء هامة من ايرادات الضرائب «تتسرب» الى أيدي المسؤولين في الاوليجاركية التركية؛

---

33 — Gallissot: Revue Algérienne des Sciences Juridiques, économiques et Politiques, Juin 1968.

ومع ذلك ، فلم يتح هذا الامر تحـــــول هؤلاء الى ملاك عقاريين اقطاعيين. وهناك عاملان أعاقا هذا التطور القبلي : مقاومة التنظيم القبلي ، وتبعية البايات الى الداي .

ان وظيفة الباي ليست وراثية : «يمنح منصب الباي الأعلى المتزايدين ، وليس على هذا بعد ذلك الا ان يرسل الى مدينـــة الجزائر حصيلة الضرائب مرتين في السنة ، وأن يحضر هناك مرة كل ثلاث سنوات . غير ان البايات لم يشكلوا ابدا أسرا حاكمة مثل ما حدث بالنسبة لحكام تونس . فهم معينون من طرف الداي ، وقد تم عزل ثمانية منهم وأعدم ستة عشر بين ١٧٩٠ و١٨٢٥ . ويقطع هذا بتبعيتهم ازاء العاصمة» (٣٤) .

ولقد تكونت ارستقراطية في داخل الاوليجاركية التركية ، واستطاعت ان تجمع ثروات هامة . غير ان تلك الثروات لـــم تشكل وسيلة للوصول الى سلطة اجتماعية مستقلة عن الدولة . ولكي يبقى البايات على سلطتهم على القبائل ، احتاجوا الـــى المحافظة على مركزية شديدة ليستمروا في تحصيل جزء من ثمار، وان كان جزءا تافها .

ان الاستحواذ الحارم الخاص لجزء من الفائض الزراعي على أيدي مسؤولي الادارة التركية قد أدى الى نتيجتين :

١ ــ تحول عناصر معينة من الاوليجاركية التركية الى مــلاك عقاريين ، وذلك بأن يستثمروا ثرواتهم في شراء الاراضي العامة. لكن هذه الطبقة من الملاك العقاريين ليست طبقة اقطاعية بالمعنى الدقيق .

٢ ــ ضعف موارد الدولة .

---

34 — Valensi: Le Maghreb avant la prise d'Alger - p. 87.

لكن هذا الضعف لا يؤدي الى تحلل الدولة ، بل على العكس من ذلك ، ينجم عنه الاشراف الحكومي العمومي والشامل على النشاطات الاقتصادية ، وما يشبه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية .

يظهر اذن ان التناقض الداخلي لنمط الانتاج الآسيوي يزداد بروزا في الجزائر في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع‌عشر . غير ان ازدياد الاهمية للملكية الفردية للارض ، ووجود طبقتي الملاك العقاريين والخماسيين لا يترتب عليهما هدم البنى القبلية وقيام علاقات انتاج اقطاعية سائدة . فبناء المجتمع الجزائري في طبقات يتطور بتضييق المجال على البنى القبلية وبالتواجد معها في الوقت نفسه .



وفي تقديرنا انه ليس من الممكن ان يدرك المرء تطور التكوين الاجتماعي الجزائري عشية الغزو دون ان يراعي المكان الذي يحتله هذا التكوين في توازن القوى التي كانت تعمل على نطاق حوض المتوسط .

وتتخلل الراسمالية التجارية الاوروبية ، والمارسيلية خاصة، في التكوين الاجتماعي الجزائري منذ القرن السادس عشر . اما تجارة النقل فتشتد طوال القرن السابع عشر وتسمح للبرجوازية التجارية الاوروبية بأن تستقطع جزءا من الفائض الاقتصادي الجزائري . فعملية السيطرة على التكوين الاجتماعي الجزائري قد انطلقت قبل الغزو بقرنين . وهذا الامر يسمح بتحويل الجزائر الى مصدر للتراكم البدائي الراسمالي بالنسبة للبرجوازية الاوروبية . وفي رأينا ان اعمال جاليسو وفالنسي لم تعط مكانا كافيا لهذه الظاهرة في محاولتهما تحديد طبيعة التكوين الاجتماعي الجزائري عشية الغزو .

ان تحليل الاول ـ جاليسو ـ يقف فقط عند مستوى القوى الداخلية المؤدية الى التغيير الاجتماعي ، ولا يراعي طبيعة العلاقات التي يعولها التكوين الاجتماعي الجزائري ، وكذلك التكوينات الاجتماعية القائمة في اوروبا ، تلك التكوينات التي يجري فيها تحول الرأسمالية التجارية الى راسمالية صناعية .

وبالنسبة للثانية ـ فالنسي ـ فان تأثير التجارة الخارجية قليل الاهمية للتكوين الاجتماعي الجزائري . في رايها ، ان رصيد الميزان التجاري كان على كل حال لمصلحة الجزائر : «كانت مرسيليا ترسل حينذاك من البضائع كمية اكبر مما تتلقاها من الجزائر . ويكفي بيت تجاري واحد للقيام بهذه المبادلات المعتدلة. وعلى كل ، اذا كان بيع المنتجات الجزائرية في فرنسا عشية الثورة مربحا للشركة ، فميزان المدفوعات الفرنسي عاجز في حين انه لصالح الولاية» (٢٥) .

وسوف نرى ان مختلف المعلومات التي لدينا عن هيكل التجارة الخارجية الجزائرية تضطرنا الى اعتبار تحليل فالنسي خاطئا في هذه النقطة .

كان الجانب الاكبر للتجارة الجزائرية خاضعا لاحتكار الدولة. وفي الواقع ، لم تكن الحكومة التركية تتولى التجارة فعلا . فالاحتكار كان يخدمها في فرض الرسوم على الصادرات ، وفي اخذ عائدات من التجار الاوروبيين واليهود ومن اهل الجزائريين القليلين ، وهذا مقابل الامتيازات الممنوحة لهم او ايجار الالتزام بمنتجات معينة . وقد بدأ نظام الامتيازات منذ ١٥٢٠ «بالترخيص الممنوح للتاجر المارسيلي تومالانش باحتكار صيد المرجان من «بجاية» حتى «بتاركة» على الحدود التونسية بالاضافة الى اعطائه

---

٣٥ ـ فالنسي ـ المرجع السابق ـ ص ٧٩ .

امتياز عمل في «حصن فرنسا ...» وهذا مقابل عائدات تحددت في نهاية القرن الثامن عشر بمبلغ ٢٣٫٠٠٠ ليرة للداي و٢٫٠٠٠ ليرة لباي قسطنطينة» (٣٦) .

وفي عام ١٧٧٧ كتب الفارس كوتوتسوف في يوميات اسفاره على الشاطيء الجزائري : «جميع منتجات البلاد معطاة بالايجار من الحكومة للتجار اليهود والفرنسيين . وتستخرج الحكومة منهم ربحا باهظا ، وتتركهم يأخذون من الاهالي منتجاتهم بأرخص الاثمان ، الا ان هذا يظلم المزارعين ، ولا رغبة لهم في استزراع الارض» (٣٧) . وهذا النظام يسمح للاوليجاركية التركية بالحصول على ايرادات ضخمة ، غير ان قيمتها تهبط جزئيا بسبب العجز الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية . «أنهم يملكون مصانع يدوية لنسج الصوف ، غير انها في حالة رديئة . ويزور الاوروبيون بكثرة هذا الميناء (بون) (*) ، فيصدرون منه قمحا وزيت الزيتون وصوفا وريش نعام وعاجا وخيولا نوميدية (**) وحيوانات متوحشة من افريقيا ، وتماسيح واسودا وفهودا ، ويستوردون اليه منسوجات الكتان السميكة وأشباه الاجواخ ، وادوات مصنوعة من الحديد والصلب ، وسكرا ومنسوجات حريرية . اما مدينة الجزائر ، فيجلبون اليها حديدا وقطرانا وحبالا وانواع الحبر ، وتيل الشراع وبارودا ومدافع وقنابل وأشياء اخرى كثيرة

---

٣٦ ـ الجزائر ، الماضي ـ الحاضر ـ ص ١٧١ .

٣٧ ـ المجلة الافريقية ـ ١٩٥١ .

(*) بون : هي حاليا مدينة عنابة ـ في الجزائر ـ . ـ المترجم ـ

(**) نوميدية : هي بقعة من افريقيا القديمة ، الواقعة بين بلاد قرطاجة وموريتانيا . وشعبها (نوماد) من البرابرة البدو الذين اندمجوا في قرطاجة .
ـ المترجم ـ

من مواد الحرب . ولمقايضة السلع التي يتلقاهـــا الاوروبيون ، يستكملون السداد كل سنة بنحو مليونين قرشا مغربية . ومن كل هذا العمل ، يكسب الفرنسيون مكاسب كبيرة باعادة بيعهم السلع المغربية في اوروبا» (٣٨) .

ويعود عجز الجزائر التجاري الى طبيعة المبادلات (منتجات خام مقابل منتجات مصنوعة) . كما يعود الى تخفيض قيمـــة المنتجات الجزائرية لنظام الامتيازات والاحتكارات . ويسبب هذا العجز انتقال جزء من الفائض الاقتصادي للجزائر الى أيـــدي البرجوازية التجارية الاوروبية . ويظل هذا العجز متزايدا فـــي خطورته الى وقت الغزو . وحسب شلر (٣٩) ، ففي عام ١٨٢٢ «كانت قيمة واردات الولاية تبلغ ٢ر١ مليون قرش في حين ان قيمة الصادرات لم تكن تزيد عن ٢٧٣ر٠٠٠ قرش . ولم يكن من الممكن ان يصفى الفرق الا بالانتهال من الخزينة العمومية التي كف التوريد اليها عن ان يكون منتظما فأخذت تنضب شيئا فشيئا». فاحتكار الدولة في التجارة له اذن وظيفة مزدوجة : انه يشكل مصدرا للايرادات بالنسبة للأوليجاركية التركية التي تستثمر في شراء المباني والاملاك العقارية . كما ان ذلك الاحتكار يمثل الوسيلة التي تتم بها السيطرة التجارية للبورجوازية التجارية الاوروبيـة ويجري بها النزيف النقدي نحو اوروبا . ولا يفيد الفائـــض الاقتصادي للتكوين الاجتماعي الجزائري في تراكم الراسمـــال النقدي في ايدي البرجوازية الوطنية ، بل في تنمية طبقة مـــن الملاك العقاريين ، وفي تكوين التراكم البدائي لراسمال البرجوازية الاوروبية . فعلى هذا المستوى ، يمكن ان ندرك ضعف البرجوازية

---

٣٨ ــ الجزائر ، الماضي ــ الحاضر ــ ص ١٨٠ .

٣٩ ــ المصدر السابق ــ ص ١٩٥ .

وتراجع التجارة الداخلية وكذلك الحرف . فاستبعاد البرجوازية من التجارة الدولية ، مع اوروبا على الاقل (اذ يبدو ان البرجوازيتين التلمسانية والقسطنطينية استطاعتا المحافظة على مركزهما التجاري ازاء افريقيا وبلاد المغرب العربي الاخرى) ، والرسوم التي تثقل التجارة الداخلية وتغذي خزينة مفتقرة الى المال دائما ، يسببان نضوب الارباح ، ويدفعان البرجوازية الى التوجه وجهة اخرى . وفيما تصبح البرجوازية التجارية تحويلية في اوروبا ، تتحول في الجزائر مالكة عقارية ، وتلجأ الى الريع العقاري ازاء الطبيعة المشكوك فيها للمكاسب التجارية .

ويظهر بوضوح ان البرجوازية التجارية الجزائرية حاولت ان تقلد اوروبا في تحولها الى بورجوازية تحويلية وفي وضع الحرف تحت اشرافها . ويتحدث كوتوتسوف عن مصانع المنسوجات الصوفية ، وجاليسو عن نسج القطن ، ومعلوماتنا قليلة عن هذه المحاولات لتكوين رأسمالية تحويلية . والامر المؤكد هو العكس ، انها فشلت في سرعة . ومن المستطاع ان نقدم ثلاثة اسباب لهذا الفشل :

١ ـ منافسة المنتجات الاوروبية التي تجد في احتكار الدولة للتجارة الخارجية تسهيلا لدخول البلاد رغم ما في هذا من غرابة. فالدولة التركية لا تتبع سياسة الحماية كما سارت فرنسا عليها في عهد الكولبيرية (*) ، اذ يترك الاتراك المنتجات المصنعة الاوروبية تدخل الولاية ، ويكتفون بفرض الرسوم على الواردات ، ويمكنهم هذا من الحصول على ايراد ، ولكنه في الوقت نفسه يساهم في سحق الجهود المحلية لاجل التصنيع التي كانت لا تزال

(*) كولبيريه ـ نسبة الى رجل الدولة الوزير الفرنسي كولبير (١٦١٩ ـ ١٦٨٣) الذي كرس كل جهوده في ميادين الادارة العامة . ـ المترجم ـ

في حالة جنينية .

٢ ـ احتكار البايلك للقطاعات المنتجة . اذ يبحث البايلك بالضرورة عن مصادر جديدة للايراد بسبب وجود العجز التجاري من جهة ، وبسبب الاستيلاء على جانب هام من الاموال العامة من طرف اعضاء الاوليجاركية التركية الذين يستثمرون في الارض من جهة اخرى ، فلا يكتفي حكم الباي بالضغط الضريبي على الزراعة والتجارة ، بل يستحوذ ايضا على قطاعات الانشاء البحري والمطاحن الكبرى . . . مما يزيد من تضييق المجال امام الاستثمارات المنتجة بالنسبة للبرجوازية التجارية المحلية .

٣ ـ ضيق السوق الوطني . فبقاء الهياكل القبلية ذات الاقتصاد المعتمد على التحالف بين الزراعة والحرف المنزلية ، يكون عرقلة لنمو الصناعات التحويلية اليدوية . حقا ، انه توجد ظروف مناسبة معينة لتوسيع السوق القومي بسبب نمو الملكية الخاصة وللاهمية النسبية التي اتخذتها الضياع الكبيرة ، ولازدياد عدد الفلاحين الذين فقدوا روابطهم القبلية . غير ان التنظيم الجديد للملكية يبدو انه لم يغير اساليب العمل على الاغلب . وبصورة عامة ، لم يحاول الملاك العقاريون زيادة ايراداتهم بتغيير التقنيات ووسائل الانتاج بل باغتصاب اكبر قدر ممكن من عمل الخماسين . ويترتب على اهمية الريع العقاري الذي يدفعه هؤلاء ان تقل قدرتهم الشرائية بنفس المقدار . (ولا نستطيع الا ان نتأسف على عدم وجود اي دراسة عن عبء الريع العقاري في الميادين الخاصة) .

واذ تفشل البرجوازية التجارية في ان تنمو في قطاعي التجارة والتحويل ، تعود النتيجة الى مواقف الملاك العقاريين الاتراك . «ان الاراضي التي حازت بأكبر عناية وامتازت بانتاجها كانت الحدائق وبساتين الفاكهة ، والزراعات المروية حول المدن (فحص) التي يتقاسمها أفراد الارستقراطية الحضرية العسكرية او التجارية ، وهم الشخصيات الكبرى في الاوجاق والفروغلية ،

ومشايخ قبائل المخزن ، والتجار الكبار ، الحضر» (٤٠) .

ان التغيير الذي يطرأ على اتجاه البرجوازية الصغيرة يسمح بادراك التراجع الذي يصيب التجارة الداخلية . وقد ابرزت فالنسي عن حق الارتداد الذي اصاب شبكة المواصلات وتقنيات النقل : «لقد هجروا العربات ذات العجل ليأخذوا بحيوانات الحمل . واختفت الطرق وبطل انشاء الجسور او صيانتها» (٤١). وهجر التجار المحليون (الحضر) الدوائر التجارية ، فعاد اليها واستعملها جزئيا حمّالو التجارة الاوروبية الذين يجولون في البلاد محاولين بيع المنتجات المصنوعة الآتية من اوروبا . ـ كان حمالون حضرا احيانا ، ولكنهم يهود بصفة رئيسية ـ يدورون في الدوارات مع بغالهم ويبحثون عن مشترين للمنتجات المستوردة ، وخاصة المنسوجات والاسلحة ، ويلعبون دور الوسيط حتى بالنسبة للمنتجات الزراعية التي يأتون بها بأنفسهم الى المدينة» (٤٢) .

اذن النتيجة الملازمة لتحول البرجوازية التجارية الى الملكية العقارية هي التغلغل المتزايد عمقا لرأسمال البرجوازية الاوروبية الذي ينجح في أن يضع تحت اشرافه ليس التجارة الخارجية فقط بل ايضا التبادل الداخلي الخاص بالتكوين الاجتماعي الجزائري .

وفي هذه الظروف يتوقف نمو الحرف ، وكذلك منافسة المنتجات الاوروبية تجعلان امرا حتميا ان تتراجع الحرف او تصاب بالركود في أحسن الاحوال . وتظل الحرفة محصورة في انتاج الاشياء التي تستجيب للاحتياجات الاساسية للفلاحين او في الانتاج الكمالي الذي تطلبه الارستقراطية الحضرية او التجارة

---

٤٠ ـ الجزائر ـ الماضي ، الحاضر ـ ص ١٩٥ .

٤١ ـ فالنسي ـ في الاقطاع ـ ص ٢٢٩ .

٤٢ ـ الجزائر ـ الماضي ، الحاضر ـ ص ٢٢١ .

بين البلدان الافريقية .

واذا ما حاولنا ان نجمع تطور التكوين الاجتماعي الجزائري عشية الغزو ، لوجدنا ميلا رئيسيا يبرز ويشكل في رأينا الخيط الموجه لتفسير شامل ، وهو الآتي : لقد وصل التناقض الداخلي لنمط الانتاج الآسيوي الى نقطة حرجة تتسم بصورة رئيسية بتكوين ملكية عقارية خاصة هامة وشريحة من الفلاحين الذين فقدوا ارتباطاتهم القبلية . غير ان ازمة النمط الآسيوي لا تسبب ولادة نمط جديد للانتاج على نطاق التكوين الاجتماعي كله ، بل على عكس ذلك ، يترتب على ازمة النمط الآسيوي للانتاج في سياق السيطرة التي تمارسها الرأسمالية التجارية والتحويلية الاوروبية، ان تثار الازمة في عموم التكوين الاجتماعي الجزائري وايقاف القوى الانتاجية او ارتدادها .

الفصل الثاني

محمد بن رحال ومسألة تعليم الجزائريين
(١٨٨٦ ــ ١٩٢٥)(*)

تميزت ، في السنوات الاخيرة ، الاعمال الخاصة بالتاريخ الجزائري الحديث بالنقاط التالية :

١ ــ بتجديد الاهتمام الموافق للحقبة التي سبقت تكوين ونمو

(*) تدخل هذه الدراسة في مشروع اكثر شمولا : مشروع تصحيح التاريخ الثقافي للجزائر خلال المرحلة الاستعمارية . نشرت هذه الدراسة في مجلة المركز الوطني للدراسات التاريخية : مجلة التاريخ (عدد ٤٤ ، الجزائر ١٩٧٧) .

الحركة الوطنية (١) . وان اعمالا كالتي قام بها «اجيرون» ، «تيران» ، «كولونا» و«بنشنو» ، تتضمن كليا او في معظمها التحولات التي أجريت في التكوين الاجتماعي الجزائري من كون تأصل العلاقات الاجتماعية المميزة للرأسمالية الاستعمارية .

٢ ـ بالاهتمام الخاص الموافق ليس فقط للتحولات الاقتصادية والسياسية ، بل ايضا للتغيرات التي اصابت المستوى الثقافي وبشكل خاص مستوى التعليم .

٣ ـ وبأن محاولته تحديث التاريخ للتكوين الاجتماعي الجزائري، لا تكون بدراسته من وجهة نظر الاستعمار ونتائجه فقط وانما ايضا وفي نفس الوقت من وجهة نظر المجتمع الجزائري المستعمَر ومن ردات فعله المختلفة في الرفض ، والمقاومة والتمثل او الاستيعاب ... Assimilation .

ان وجهة النظر الجديدة هذه الضرورية لتصفية الاستعمار في المقاربة التاريخية للتكوين الاجتماعي الجزائري تفرض دقة اكثر في التحليل الذي يأخذ بالاعتبار ليس فقط تناقضات الاستعمار ، بل ايضا تناقضات المجتمع الجزائري المستعمَر . ان هذا التركيب من المتناقضات هو الذي يمكننا من اعادة النظر في النمو المتناقض واللامتكافىء للرأسمالية الاستعمارية وكذلك الاشكال الخاصة التي تتخذها المطالبة ضد الاستعمار في اوقات مختلفة ولجماعات اجتماعية محددة .

---

١ ـ في هذه العملية ، يشكل تأسيس «نجم شمال افريقيا» لحظة حاسمة. وبالتدقيق ، فان الذي ندعوه حركة وطنية لا يتوافق مع القومية الجزائرية . فهو يمثل شكلا خاصا ، محددا تاريخيا من هذه القومية وهو معرفة تنظيم الطبقات والشرائح الاجتماعية المتأتية من نمو الرأسمالية الاستعمارية في البنى الجديدة ، وان تلك (احزاب ، نقابات ، وجمعيات) قادرة ان تعارض السلطة الاستعمارية ، بصورة دائمة وفعالة ، التصميم الحكومي المعارض لها .

ان ردات الفعل الجزائرية للانحلال الجزئي لنظام التعليم القديم ولترسيخ الجهاز المدرسي الفرنسي تطرح بشدة مسألتين مترابطتين :

مسألة جمع الوثائق :

ليس من الممكن ان ندرس ردات الفعل الجزائرية ابتداء من المصادر الفرنسية فقط . فعلى الرغم من الفائدة التي يمكن ان يقدمها من جهة ، فان عمل «ايفون تيران» قد تميز بهذا التحديد في جمع الوثائق من بين الاعمال الاخرى . واذا كانت المصادر الفرنسية هامة لدراسة البواعث الايديولوجية المبشرين بترسيخ النظام المدرسي الاستعماري ، فان هذه المصادر لا توضح لنا ردات الفعل الجزائرية الا قليلا . ان ردات الفعل الجزائرية تلك ، لا ترى، بالفعل ، الا من خلال الرؤية المسبقة والمتجانسة للايديولوجية الاستعمارية المتمثلة بطريقة بسيطة وعامة للرفض الشامل .

مسألة المنهج :

ان محاولة «تحديث» و«تصفية الاستعمار» في تاريخ التكوين الاجتماعي الجزائري تعيد اذن بالضرورة طرح رفض مبدأ البساطة منهجيا وبشكل قَبلي Apriori . فالمجتمع الجزائري لا يتجاوب مع التحولات التي انجزت من طرف الاستعمار بطريقة متجانسة كليا . فهو لا يخضع للاستعمار بطريقة متشابهة الشكل . وهذا الاخير الذي يكوّن نفسه هو عبارة عن سيرورة متناقضة ، تشغله بالعمق وبطريقة مختلفة . وهذا مما يجعل كل تعميم وحيد الجانب نوعا من المغامرة . وفي هذا الاتجاه وقعت «ايفون تيران» ، على الاقل جزئيا ، حينما كتبت : «ان الرفض المدرسي يكون معتمدا

كليا ، وأكثر صلابة ، بل اكثر وعيا في عام ١٨٨٠ من عام ١٨٣٠» (٢) .

وان ملاحظة الاشعاع الضعيف للهياكل المدرسية الاستعمارية تعني شيئا . وان تفسير هذا الوضع «بالرفض» ليس اكثر من فرضية للبرهنة . وعندما نتحدث عن «الرفض التام» ، فهذا يعني تقدما سريعا مسجلا في بعض المواقع من طرف المدارس العربية ـ الفرنسية (١٢٠٠ تلميذ في عام ١٨٥٧) . خاصة ، بجعل اقتصاد التحليل لتناقضات السياسة المدرسية الاستعمارية من جهة ، وردات فعل متنوعة ومعقدة لمختلف اصناف السكان الجزائريين من جهة اخرى . وان دراسة البعد المميز للنظام المدرسي الاستعماري من طرف الجزائريين لا يمكن ان يتم بصورة جيدة الا اذا اخذنا بعين الاعتبار المصادر الجزائرية للعصر المعين.

ومن هذا البعد ، تبدو لنا دراسة معركة محمد بن رحّال في ميدان تعليم الجزائريين ذات اهمية مزدوجة :

ـ على المستوى الوثائقي ، فان شهادة محمد بن رحّال تمثل مستندا ذا اهمية خاصة يمكن اضافته الى ملف تعليم الجزائريين خلال العهد الاستعماري .

فهو احد المعاصرين النادرين وهو الذي ترك وجهة نظر ناضجة حول استيطان الجهاز المدرسي الاستعماري .

وتدور هذه الشهادة ونضال بن رحّال خلال حقبة طويلة استثنائية من ١٨٨٦ الى ١٩٢٥ ، يعني خلال اربعين عاما .

ـ بصورة اكثر عمومية ، فان معرفة وجهة نظر بن رحّال في مسألة التعليم مقبولة في حالة انها تمكن من اعادة النظر في «الرسوم البيانية ذات الفرعين» والتي تكون ، بصورة واعية ،

---

٢ ـ المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة ١٨٣٠ ـ ١٨٨٠ . باريس، ماسبرو ١٩٧١ .

اساسا لاغلبية التحليلات الفعل الاستعماري (رفض استيعاب ، عربي / فرنسي ، تقليد / تحديث) التي تخفي تعقيد الجوانب المختلفة التي تتخذها المطالبة في اوقات معينة ضد الاستعمار .

في باديء الامر ، نريد ان نحيط بهذه الشخصية ، المعروفة قليلا في الجزائر : ان محمد بن رحّال هو وجه سياسي وثقافي كبير خلال المرحلة التي سبقت تكوين الحركة الوطنية في الجزائر. من المؤكد انه وجه كبير ، بل وجه محيّر ايضا للمبتدئين بترتيب النظام الثنائي . قال فيه «جول فيري ، وكومبس وليوتي» ، انه وجه معتبر ومستقل ايضا ، وهو خصم شرس لكل دمج ، ورغم انه تكوّن في مدرسة فرنسية ، الا انه مدافع بليغ عن العرب والاسلام . وفي مفصلة لعالمين وحقبتين اثنتين ، فابن رحّال ليس «ممثلا» ولا صاحب «عمامة قديمة» . فهو يمثل محاولة حوار بين المجتمع الجزائري المستعمَر والاستعمار : حوار ترسخ بعمق في الاطارات الاجتماعية والثقافية قبل الاستعمار ، والذي كان هدفه ليس التداخل ، بل بالعكس ، فان إحياء المجتمع الجزائري حتى لا يموت ، عليه ان يحتضنه ، وهذا ما يؤدي الى قوة المنتصر .

واذا استطاع ابن رحّال ان يفتح الحوار ، فهذا يعني ، انه في العاصفة الناتجة من طرف الغزو وبداية الراسمالية الاستعمارية ، كان يمثل الجزائر الخاضعة حقيقة والمضطربة كذلك . فرغم الادارة المباشرة للبلاد ، كانت الاطارات الاجتماعية ـ الثقافية متقنة في اساسها .

ان ندرومة (*) البلدة التي ولد فيها محمد بن رحّال في ٣

(*) مدينة جزائرية تقع في ولاية تلمسان ـ غرب الجزائر ـ قرب الحدود المغربية . وهي تشتهر منذ القدم برجال الدين (العلماء) ، وكذلك باقطاع الارض، وقد قضت عليهم حاليا الثورة الزراعية في الجزائر . ـالمترجمـ

شوال ١٢٧٧ هـ (١٦ ايار ١٨٥٧ م) كانت تعيش في ظل الاستعمار مثل باقي المدن الجزائرية الاخرى ، لكنها تعيشه بصورة اقل جرحا من باقي أغلبية المدن الاخرى. وفي الحقيقة، شهدت ندرومة بداية الراسمالية الاستعمارية بدون استعمار لتجمعات هامة . هـذا الوضع هو نتاج لظروف جغرافية لمنطقة ندرومة التي كانت أقل نفعا لبناء حقول زراعية كبيرة والى أشكال خاصة تلك التي اتخذها التوطيد السياسي للحكم الاستعماري . وبينما كان يتراوح عدد السكان الجزائريين لبلدة ندرومة المختلطة بين٢١٩٨٨ شخصا سنة ١٨٨٦ «(٣) ، كنا نعد ٧٦ فرنسيا و٣٠٥ اسرائيليين ايضا من اصل قديم متمركزين في ندرومة التي كانت تضـم ٣٢١٩ جزائريا . وحسب قول «غراندجيوم» «ان ندرومة قد انجبت استعمارهـا الخاص» (٤) .

على الصعيد الاقتصادي ، فان تدخل الراسمالية الاستعمارية (أكبر صك للنقود في الحياة الاقتصادية ، ووجود أيد عاملة حرة وسوق للعمل) لم يتبعه نزع الملكيـة الكبيرة للارض لصالـح المستعمرين الذين بقي وجودهم بصورة رمزية ، بل بالعكس ، فان ديناميكية الراسمالية الاستعمارية كانت تسمح بتكوين شريحة من الملاكين المتوسطين الجزائريين ، على امل ان تتحول الى برجوازية زراعية .

وعلى الصعيد السياسي ايضا ، كانت ندرومة مراعاة نسبيا . فهي لم تعرف النهب الذي تعرض له عدد كبير من مدن الجزائر .

---

3 — Canal. Monographie de l'arrondissement de Tlemcen, Bulletin de la Société de géographie et d'archéologie d'Oran T.VII. 1887.

4 — Nédroma, l'évolution d'une Modina, Leide Elbrill, 1976(p. 29).

فحتى سنة ١٨٨٠ ، كانت الادارة العسكرية في ندرومة متينة ، وكان من نتيجة هذا الامر منع توطين الفرنسيين فيها . ولم يستطع الجهاز السياسي للاستعمار ان يحطم بعنف الاطار الاجتماعي السياسي المحلي ، وانما أخضعه او بدّله تدريجيا . وهذا ما يفسر لنا، انه كان يستطيع ان يستمر زمنا طويلا وأن يلعب دور الاطار المرجعي ، والهوية الثقافية بالنسبة لسكان ندرومة .

فعلى هذه الارضية استطاعت ندرومة، بدون شك، ان تحافظ اكثر على هويتها . فقد بقيت تمثل «المركز المحافظ للاسلام» . كما ان اختلال النظام الثقافي القديم سيكون أقل اضطرابا من باقي الجهات الاخرى . وقد قال بن رحّال لاحد ضيوفه سنة ١٩٢٢ : «تجولوا في ندرومة ، احدى المدن الاخيرة التي نلمح فيها انعكاسا لعاداتنا الاسلامية» (٥) .

لا يزال الجهاز التربوي والديني متأصلا بقوة رغم اصابته باجراءات عامة ، كان قد قررها الحكم الاستعماري في الربع الاخير من هذا القرن . حقا انه يستفيد أقل بكثير من هدم التنظيم الاجتماعي الذي يكوّن اساسه الموضوعي في الوجود . وخلافا لمؤيدي «الرفض التام» ، حيث كان هناك الجهاز التربوي والديني يتعرض لمهاجمة أقل من المحاولات الاستعمارية الاولى التي كانت تعمل بصورة افضل لترسيخ هيكل مدرسي جديد . ويدل بيان ١٨٦٧ انه في ندرومة كان يوجد ٣٠ شابا، وكلهم من المسلمين ينتمون الى عائلات رئيسية في المدينة ، يتابعون دروس هذه المدرسة حيث كانوا يتعلمون القراءة والكتابة والحساب بالفرنسية الخ . . . كما يدل على الارتياح

---

5 — Charies Geniaux: Nédroma, la Revue de deux Mondes, 1922, p. 668.

الكبير لآبائهم الذين كانوا يتعاطون كلهم التجارة تقريبا ، ويقيمون فوائد التعليم بصورة ملحوظة »[٦] .

لقد تردد محمد بن رحّال الى هذه المدرسة . وكان في الحقيقة ينتمي الى احدى هذه العائلات الرئيسية في المدينة ، المتحدرة من ارستقراطية ما قبل الاستعمار . وقد جرت العادة ان تقسم هذه الارستقراطية الى قسمين :

ـ الارستقراطية التي اختفت بوصفها على راس المشاعات الريفية ، والارستقراطية التي تحولت الى رباط اقتصادي وسياسي بين الاستعمار والفلاحين الجزائريين . وهذا التقسيم لا يأخذ بعين الاعتبار وجود شريحة وسيطة من الاعيان والتي اذ قبلت تعميم الفعل ، فانها لا ترفض مع ذلك ان تتحول الى معاون سياسي ـ اداري للحكم الاستعماري . فالى هذا النوع من الاعيان تنتمي عائلة بن رحّال ، التي تندمج جزئيا في نمو الراسمالية الاستعمارية ، لكنها تحتفظ ببعض الثقة الاجتماعية نظرا للمسافة التي تفصلها عن الادارة الاستعمارية .

وفي الحقبة التي تلت عام ١٨٣٠ ، اعطي لحمزة والد محمد مسؤوليات هامة من طرف الامير عبد القادر . وقد عيّن إمام الجامع الكبير ومن ثم قاضي ندرومة في عام ١٨٣٩ . ولم يؤد استسلام الامير في عام ١٨٤٧ الى انحلال عائلة بن رحّال ، اذ ان حمزة كان قد ثبت في مهامه من طرف الجنرال دينود . وكانت عائلة بن رحال في عهد الامبراطورية الثانية متمسكة ليس فقط بمواقعها وانما ايضا كانت تتابع ترقيها الاجتماعي . ففي عام ١٨٥٨ عيّن حمزه «آغا» : «ان نفوذه لم يكفّ عن التزايد ، ففي حزيران ١٨٦٥ ، قلده نابليون الثالث ـ في وهران ـ وسام

---

٦ ـ ندرومة ـ المرجع السابق ـ ص ١٣٤ .

الشرف من رتبة فارس . وبالمقابل ، كانت سلطته الاقتصادية تنمو ، فعلاوة عن معاشه المرتبط بوظيفته فقد حصل على مناقصة في سوق نمور (غزوات) في تلمسان» (٧) .

ويسجل تعميم النظام المدني نهاية الترقي الاجتماعي للعائلة : ففي ١٨٧٥ ، ضمت ندرومة الى ولاية نمور المختلطة ، لكن التأسيس الحقيقي للنظام المدني كان بطيئا . فحتى عام ١٨٨٠ ، كانت ولاية نمور لا تزال تحت امرة القائد العسكري ملحق نمور . فاذا كان حمزه قد قبل النظام العسكري الذي ابقى له استقلالا اداريا واسعا في تسيير السكان تحت رقابته ، فانه رفض ان يتجاوب مع القوانين الجديدة للنظام المدني : وبسبب موقفه المعادي للنظام المدني ، أحيل الى التقاعد رسميا في عام ١٨٧٨ (٨). الا ان هذا الانقطاع لم يكن كاملا ، فقد أحل مكانه ابنه محمد . ومن الان فصاعدا ، فان هبوط قوة بن رحال لا تتكرر . فقد خلف محمد أباه كقائد وليس كآغا . فاذا كانت العائلة على المستوى الاقتصادي ، مستمرة بصورة احسن (فقد تسلم عباس اخ حمزة رخصة لاستثمار ١٠٠ هكتار في عام ١٨٨١) ، فان أبهة الحقبة الملكية لم تكن سوى ذكرى . ان ثروته من الارض غير المنقولة ومن الايرادات السنوية كانت تمكنه فقط من ان يعيش في رفاهية نسبية . فالمداخيل التي يحصل عليها محمد من املاك المشاعة للعائلة (حوالي ٤٠٠ هكتار) ومن املاكه الخاصة (٧ هكتار وعقارين في غزوات وندرومة) تمكنه من العيش برخاء كأحد أعيان الولاية لا اكثر .

لقد ورث محمد بن رحال من ابيه موقفا اجتماعيا مصغرا

---

٧ ــ المرجع السابق ــ ص ٣٤ .

8 — Manuscrit de Mr. Rahal - Abderrazak, gendre de Mohamed Ben Rahal.

بشدة . فقد قال لاحد ضيوفه في عام ١٩٢٢ : «اعذروا تكريمي هذا ، لانني لا أدبر الا روحي المسكينة والتي لم تقدروا بعد على تعريتها» (٩) . ومع ذلك ، فهو سيحصل على حظوة ونفوذ يتجاوزان بسرعة الاطار الضيق للمدينة الندرومية . ان سطوع بن رحال كواحد من الوجوه الكبيرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ناتج من دوره كناطق عن المجتمع الجزائري المستعمَر حول السلطة الاستعمارية . فاذا كان بن رحّال استطاع ان يقوم بدور الناطق الرسمي ، فذلك لانه كان واحدا من أوائل الجزائريين المشهورين بثقافة مزدوجة (١٠) . في باديء الامر ، تابع محمد الفتى الطريق المدرسي مع اطفال أعيان ندرومة : المدرسة القرآنية ومن ثم المدرسة الابتدائية للغة الفرنسية ــ العربية . كما انه تابع دراساته الثانوية في مدرسة الجزائر العربية ــ الفرنسية ــ في مدينة الجزائر ــ من عام ١٨٧٠ الى ١٨٧٤ ، ومن ثم في ثانوية الجزائر بعد عام ١٨٧٤ . فهو ينتمي اذن الى هذه الانتليجانسية الجزائرية الصغيرة ذات الثقافة المزدوجة المكونة في المدارس العربية ــ الفرنسية والتي تأسست عام ١٨٥٨ وتخرج منها المترجم بن بريهمات والاستاذ بن سديرا الخ ... واذا كان محمد لم يحصل على شهادة (دبلوم) (١١) ، فانه على الاقل اكتسب مهارة

---

٩ ــ شارل جنيو ــ المرجع السابق ــ ص ٦٦٨ .

١٠ ــ هذا التعبير للسيد شارل ــ روبير اجيرون .

١١ ــ كثير من الاساطير تحكي عن الشهادات التي حصل عليها بن رحال . ويقول جنيو : ان بن رحال يقدم نفسه كحامل شهادة البكالوريا وسجاز في الحقوق تقريبا ــ اندريه فوكو، في الجزائر بنت فرنسا ــ باريس ــ وكتب تاينديه عام ١٩٢٥ يقول : «ان بن رحّال كان مجازا مرتين من جامعة الجزائر» (ص٢٠٣). ومنذ عهد قريب، يكتب احد اقرباء محمد، وهو رحال رضوان، ان بن رحال =

كاملة في اللغة الفرنسية وثقافتها . وتظهر هذه المهارة في موجز كتاباته وفي بلاغة تدخلاته الشفهية . ومن جهة اخرى ، هذا لا يعني مهارة الاداة اللغوية فقط ، بل يعني كذلك وخاصة تبني عدد معين من القيم الثقافية المميزة للحضارة الفرنسية وبصورة اكثر عمومية للثقافة الغربية . ولا يتحدد هذا الاندماج في الثقافة بالمستوى العقلي الدقيق فقط ، بل يتسع لمستوى طرق السلوك كذلك. «انتشابه الاصول الاجتماعية» في ثانوية الجزائر، عمل على اخفاء بواعث الانشقاق في جو معين (١٢) . ولقد اعتاد بن رحال ان يقيم علاقات اجتماعية وشخصية على «الطريقة الفرنسية» مع رفاقه الفرنسيين ؛ واذا كان محمد بن رحّال قد احتك بالعالم واستطاع ان يدخل صالونات ذلك العصر ، فذلك من خلال ثانوية الجزائر (١٣) . ومن المؤكد ، ان هذا الاندماج الثقافي العميق لم يستلزم مع ذلك اي انقطاع بالنسبة للثقافة العربية ـ الاسلامية. فاذا كان بن رحّال يمارس اللغة الفرنسية بسهولة ، فهذا ينطبق كذلك على اللغة العربية . فهو لا يتنازل في اية لحظة عن لغته الأم التي يرعاها بعناية ... وكان يعطي محاضرات بالعربية لغير المبتدئين . فانا لا اريد كبرهان الا هذه السيرة القصيرة التي جعلت من ابيه ، الحاج حمزه ، آغا . ونعتقد أن وجدنا فيها الاسلوب البسيط والمنسجم مع بعض الجوانب التاريخية (١٤) . واذا كان بن رحّال قد تأثر بعمق بقيم الثقافة الفرنسية والغربية ، فهو ،

= هو فعلا اول جزائري حامل شهادة البكالوريا، ويقول متسرعا، انه حاصل على مجاز في الآداب من السوربون . وفي الحقيقة ، يبدو لنا جيدا ، ان كل هذه الشهادات قد نسبت اليه خطأ ، وان بن رحال قد توقف عن الدراسة قبل ان يتقدم الى شهادة البكالوريا .

١٢ ـ المخطوطة ـ مرجع سابق .

١٣ ـ المرجع السابق .

بخلاف بعض معاصريه الجزائريين ، لم تغره مطلقا التدخلات الشخصية للاندماج في المجتمع الفرنسي ووهم التفرنس . فهو لم يقبل مطلقا ان يصبح «ممثلا» ، بل انه بالعكس تماما ، قد اصبح مؤيدا لتمثل منتقى لقيم الحضارة الغربية . وقد كتب عام ١٨٩٧ في مجلة «مستقبل الاسلام» : «من المؤكد ، انه يجب الا نقبل ما تقدمه لنا الحضارة بعيون غافلة ؛ فكثير من هذه الهدايا ـ غير المرغوبة كفاية ـ يمكن ان تترك له كحساب . وكذلك يمكن ان يسلف له عدد كبير بدون تعرض للخطر ، وعلى حسابنا الخاص . ونستطيع ان نتبنى ، كل ميدان العلوم البحتة ، وجزءا هاما من التنظيم الداخلي والسياسي ، ونظام الاشغال العامة والتعليم ، وكل ما يتعلق بالتجارة ، والزراعة والصناعة ، بدون تعديلات كبيرة . فلا شيء يخالف في العقيدة ، بل بالعكس انه يحثه او يفرضه»،(١٥) . وهو يدقق ايضا ابعد من ذلك ، الى اين يمكن ان تذهب هذه القروض : «يستطيع الاسلام متابعة دفع الحضارة في كل الدرجات ، ما عدا ما يتعلق بالعقيدة ، والاخلاق والعائلة . ولم ير بن رحال في الحضارة الغربية بديلا من الحضارة العربية ـ الاسلامية . فبالنسبة له ، فمن الضروري تلقيح بعض من عناصر الحضارة الغربية للحضارة العربية ـ الاسلامية ، لكي تخرج هذه الاخيرة من سباتها . هذا المرسى للثقافة الاسلامية تجده في الطريقة السلوكية لابن رحال . هذا المحدث اللامع ، والمخالط للمجالس الوهرانية ، والجزائرية والباريسية هو مسلم ممارس . وهذا المثقف العصري المؤيد لتعليم البنات (والذي كان يرسل بناته الى المدرسة) تابع للجمعية الخيرية الاسلامية . فهو عضو في

---

١٤ ـ المرجع السابق .

١٥ ـ مستقبل الاسلام ، في المسائل الدبلوماسية والاستعمارية ، جزء ١٢ .

الجمعية الخيرية للدركويين ، وبالتالي اصبح مقدما لزاوية السلمانية ، وهي فرع من زاوية القادورين في مستغانم (*) . وبوصول ذلك الوجيه الندرومي ذي الثقافة المزدوجة الى المسرح السياسي والايديولوجي للجزائر ، نشهد شكلا جديدا من المطالبة ضد الاستعمار : وهو شكل مقاومة الحوار . وقد يبدو لنا في الوقت الحاضر انه من المفارقة ان نتحدث عن المقاومة بموضوع الحوار وان شرط الوجود الذي لا بد منه هو قبول الواقع الاستعماري . غير ان هذه المفارقة تتلاشى اذا قبلنا الا ننظر الى الماضي بعيون الحاضر . ويتحدد هذا الشكل من النزاع في حالة خاصة من عملية هدم واعادة البنى التي عرفها التكوين الاجتماعي الجزائري في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في اطار توطيد ونمو العلاقات الاجتماعية للرأسمالية الاستعمارية . وتتميز هذه العملية في الجوهر بانحلال الجماعات الاجتماعية التي قد وجدت على قاعدة أشكال الانتاج والتنظيم السياسي ما قبل الاستعمار ، من جهة ، وعلى توسع العلاقات الرأسمالية الاستعمارية ، من جهة اخرى . وتنتج هذه العملية خلال هذه المرحلة وضعا اجتماعيا مائعا . فمن جهة ، تزول الجماعات الاجتماعية ما قبل الاستعمارية او تكون في طريق الزوال ، بينما تستمر بعض العلاقات الاجتماعية في البناء الفوقي بممارسة فاعلية لا يستهان بها . ومن جهة اخرى ، فالنمو المتناقض واللامتكافىء للعلاقات الرأسمالية الاستعمارية لم ينتج بعد طبقات اجتماعية

(*) الزاوية ــ مركز ديني ــ في الجزائر ــ لعبت دورا هاما اثناء الحرب الجزائرية ــ الفرنسية ، من حيث التثقيف الديني والوطني وجمع الذخيرة والاسلحة . ويمكن اعتبار الزاوية ــ التي انتشرت في معظم المناطق الجزائرية ــ منطلقا دينيا وسياسيا لتجمع الناس وتوعيتهم . ــالمترجمــ

جديدة منظمة . اذن لم توجد بعد قوى اجتماعية قادرة على ان تستخدم ضد المشروع الحكومي وتواجه بفاعلية النظام الاستعماري. فهذه الظروف تحدد الاشكال التي تتخذها المقاومة المعادية للاستعمار خلال هذه الحقبة : منها مقاومة الرفض التي تحاول ان تواجه ببطولة ــ لكن بيأس ــ عملية هدم وبناء التكوين الاجتماعي الجزائري (التمردات المحلية والمتفرقة ، لصوصية الشرف ، والهجرات ...) ، وكذلك مقاومة ــ الحوار التي تحاول ان تطرح بعبارات غير عدائية ، مع انها ناقدة لمسألة هدم وبناء التكوين الاجتماعي الجزائري . هذان الشكلان من المقاومة هما شكلان وقتيان . اما باقي اطارات التنظيم ما قبل الرأسمالية ، وكذلك «الشخصيات» التي ترقت الى دور المحاور للحكم الاستعماري سيتبعها ، ابتداء من الربع الثاني من القرن العشرين ، اطارات تنظيم الحركة الوطنية (الاحزات والنقابات والجمعيات الثقافية) ، التي تتطابق مع نقطة البروز من حيث انها قوى سياسية للطبقات الاجتماعية المنتجة من طرف نمو الراسمالية الاستعمارية .

واذا كانت مقاومة ــ الرفض محكومة بالهزال ، فان مقاومة ــ الحوار محكومة بالاحباط . وفي الحقيقة فالمستمع لا يصغي للمتكلم الا اذا كان هذا الاخير يعبّر عن قوى اجتماعية ، ولكنها لا تمثل قوى اجتماعية منظمة بمقدار كاف لاظهار قوته . ومع ذلك، ليس من اللائق ان نعتبر مقاومة ــ الحوار من زاوية نتيجتها فقط، بل يجب ان نأخذها بعين الاعتبار من خلال معناها في الوقت الذي تعمل فيه . ويطرح وجود الحوار اذن وجود الاختلاف ، ومع ذلك فان هذا الاعتراف بالاختلاف ليس له المعنى ذاته بالنسبة للفريقين : بالنسبة للاول (الحكم الاستعماري) فهو اعتراف لواقع غير مكتمل بعد ولكنه هام لمعرفته . وبالنسبة للآخر (مقاومة ــ الحوار) فهو تأكيد للحوار ذاته ، ولوجود مستقل ذاتيا . فمضمون الحوار اذن له معنى غامض ، فهذا الامر يكون في ذلك الذي يظهر صريحا كاعتراف بالخضوع الذي يتخذه شكل المطالبة بالاستقلال

الذاتي .

وبدون شك ، فان محمد بن رحّال هو احد الممثلين اللامعين لهذا النوع من مقاومة ـ الحوار ، وان التحليل المفصل لمختلف جوانب هذا الشكل من الصراع الذي اتبعه بن رحّال خلال اربعين سنة ، ليس موضوعا لهذا العمل الذي يرمي فقط الى تغطية احد هذه الميادين التطبيقية : فنحن سنكتفي بتثبيت بعض النقاط لمسألة تعليم الجزائريين .

ان محمد بن رحال الذي عين خليفة للآغا في ١٨٧٦ ، ومن ثم قاضيا في ١٨٧٨ ، قد استقال من مهامه الادارية في ١٨٨٤ . ويشكل هذا التاريخ نهاية لتدخله في عجلات جهاز الدولة الاستعمارية ، وبداية لاندماجه في عملية مقاومة ـ الحوار . وهو سيقود هذه المقاومة انطلاقا من موقفين : موقف المحاور الشخصي للسلطة الاستعمارية ، في بادىء الامر ، وموقف الممثل السياسي «النخبة الجزائرية»، وبالتالي، كعضو في المجلس العام والجمعيات المالية لوهران . وهو صديق لعدد من المسؤولين في الحكم الاستعماري امثال (عزّات ، وليوتي ...) ومستشار لجول فيري وكومبس . وفي المجال المدرسي ، جعل من نفسه الناطق الرسمي للمطالب الجزائرية في مجلس الاعيان ، المؤلف من ١٨ شخصا ، عندما استدعي لشرح الوضع ، برفقة الدكتور بن عربي في عام ١٨٩١ . وعما قريب ، سيتضاعف هذا الدور ، دور المتكلم الشخصي ، الى دور التمثيل السياسي الذي يطابق البروز السياسي لقوى اجتماعية جديدة ما تزال ضعيفة وجزئية ؛ وهذا الامر ، لا يمكن ان يجهله الحكم الاستعماري . وفي نيسان عام ١٩٠٣ (١٦) ، عيّن بن رحّال من طرف الحاكم العام «معاون

---

١٦ ـ لقد اخذت هذه المعلومات من منشورات : دائرة وهران ومجلسها =

القاضي المسلم» في المجلس العام لوهران ، عوضا عن المتوفـــي «سي منوّر عبد الرحمن بن سي بومدين» ، قاضي بلعباس . وقد شغل هذه المكانة حتى نيسان ١٩٠٧ ؛ وفي عام ١٩٢٠ ، انتخب مستشارا عاما لدائرة مستغانم (في الرمشي) ، ومندوبا ماليا في الجمعيات المالية . وفي عام ١٩٢٥ أعيد انتخابه للمجلس العام في وهران ، وشغل مركز نائب الرئيس ، بينما هزم في انتخابـــات الجمعيات المالية .

في هذا الحوار الذي عقده مع الحكم الاستعماري ، استعمل ابن رحّال طريقـــة معقدة كانت عناصرها الاساسية كالتالي :

١ ـ القبول الصريح، للنزوع الى الوطن احيانا، وحماسة للامر الواقع الاستعماري احيانا اخرى .

٢ ـ من هذا القبول للمبدأ ، يستنتج خلاصات عملية تعيد النظر في الواقع الاستعماري .

٣ ـ غير ان اعادة النظر بالنظام الاستعماري لم تكن باســـم المجتمع المستعمَر ، ذلك الذي تكون مصالحه متناقضة مع مصالح الاستعمار ، بل أعيدت دائما لما فيه مصلحة الاستعمار ، باســـم تعقيل هذه الاخيرة .

٤ ـ هذه الطريقة التي «تخدع العين» لا تكون ممكنة الا لان الاستعمار عبارة عن عملية متناقضة ينتج وجهات نظر مختلفـــة جزئيا . وتتضمن طريقة بن رحّال في الاساس استعمال هـــذه

= العام ، ملحق ١ : المجلس العام ، ١٨٥٨ ـ ١٩٣٠ . وهران : مطبعة هانـــز اخوان ١٩٣٠ ـ وهذه تكون مختلفة عن المعلومات المعطاة من طرف اجيرون ، في محاضرته التي تحمل عنوان : «سي محمد بن رحّال (١٨٥٦ ـ ١٩٢٨) ، او مصير جزائري ذا ثقافة مزدوجة» .

هذا النص نشر بالالمانية في مجلة Zeitschpcft Fur Kulturaus Trausch رقم : ٤ ـ ١٩٧٥ شتتغارت .

المتناقضات ، واختيارها في ان تضع في كل مرة وجهة النظر الاستعمارية التي تخدم موضوعيا بصورة افضل الدفاع عن المصالح المباشرة للمجتمع المستعمَر ، بحسب ادراكهم لمصالح الجماعة الاجتماعية التي ينتمي اليها .

٥ ـ ان وجهة النظر التي تبنى عليها طريقة بن رحّال اذن تكون ضمنية . وفي الحقيقة ، فهي لا تظهر في كل حالة ، ليس فقط في التأكيدات الصريحة للانصياع ، بل هي تظهر بالاحرى في الالتواءات والاختلاطات التي تخضع لها انواع الخطاب الاستعماري، والتي تسمح له بأن يقول في أطاره اشياء لم يفكر فيها بتدقيق .

وسنحلل هذه الطريقة بالفعل في ميدان خاص : هو ميدان التعليم . فمن المؤكد ، ان هذا الميدان ليس هو الوحيد الذي يمارس فيه بن رحال مقاومة ـ الحوار ، وانما التعليم ، وبصورة اكثر عمومية ، تكوّن مسائل الثقافة الموضوع الرئيسي لنشاطه السياسي والايديولوجي . ومن المؤكد ، ان دليله الشخصي ـ الذي جعله يتكلم لغتين لثقافة مزدوجة ـ هو الذي جعله يتأثر بمشكلة التعليم والثقافة ، خاصة ان بن رحّال هو الشاهد للهجوم الاخير الذي شنه الاستعمار تجاه البنى الفوقية للمجتمع الجزائري، ذلك الهجوم الذي عم ميدان التعليم . ففي هذا الميدان ، الذي يمثل الجبهة الاخيرة للمقاومة في توطيد الاستعمار، وكذلك الجبهة الاولى التي تظهر فيها أشكال جديدة من الصراع ، والتي ستكون أشكالا للحركة الوطنية التي عبأ لها بن رحال .

لكن هذا الامر جاء متأخرا ، اكثر من نصف قرن ، وبعد بداية الاحتلال ، كان النظام الاستعماري قد اتم وضع طريقة حكمه، وذلك بتوطيد جهاز مدرسي جديد . فالمرسوم الذي أصدر عام ١٨٨٣ قد أمد الجزائر ، فعلا ، بمبادىء الجهاز المدرسي الجديد، وهذا المرسوم الذي فرض في فرنسا ، يرتبط باسم جول فيري (من حيث العلمانية ، والمجانية ، والصفة الالزامية) . وان هذا

المرسوم ليس الاول من نوعه للتدخل الاستعماري في دائرة التعليم ، بل ان هذا التدخل قد اتخذ لاول مرة عام ١٨٨٣ شكل اعادة بناء نسقي للجهاز التربوي . وحتى ذلك التاريخ ، كانت هذه التدخلات تنص خاصة على هدم الجهاز التربوي والديني بصورة مباشرة ، وذلك بتضييق اسسه المادية والاجتماعية . اما من حيث بناء الهياكل فكانت هي الاخرى تتميز بالطابع المحلي والمتردد ، اذ ان نصف قرن من التردد كان ناتجا عن سببين اساسيين :

١ ـ ان الترتيب النسقي لدائرة التعليم غير ممكن الا اذا كانت الاطر الاجتماعية التي يرتكز عليها قد تهدمت من الاساس . والحالة هذه ، فلا ينبغي أقل من نصف قرن ، لنجاح الجمعيات الخيرية الدينية . ان هذه الجمعيات الخيرية ـ بعد هدم الهياكل الحكومية للوصايا ـ ثم تلك التي وضعها الامير عبد القادر ، ما زالت تستمر بالمقاومة من حيث هي جمعيات ذات طابع ليس دينيا وثقافيا فقط . بل سياسي وعسكري ايضا . وسيشكل «الطلبة» (رجال الدين) بالفعل اساس منظمي التمردات . ويشكل فشل التمردات الكبرى الاخيرة نهاية الحكم السياسي ـ العسكري للجمعيات الخيرية ، وكذلك الانهيار الجزئي ـ على الاقل ـ لدورهم التربوي . وهذا الانهيار ، كمي من حيث (القلة العددية للطلبة) ، وفي نفس الوقت ، كيفي من حيث (المستوى المنخفض جدا التعليم الذي كان يدور في وعاء مغلق) ؛ هو الذي جعل الهجوم الجبهوي للاستعمار ممكنا .

٢ ـ ان هجوم الاستعمار على ميدان التعليم أجل ، خلال هذه الحقبة ، نظرا لغياب مشروع مدرسي متلاحم ، وهذا الغياب ناتج عن الصراعات التي انتشرت في فرنسا بين الاكليروس المحافظين والجمهوريين ؛ وكانت اللعبة في هذه الصراعات هي تحديد ميثاق

المدرسة . ولهذا يجب انتظار مجيء قام ١٨٨١ ، حتى ينتصر المفهوم الجمهوري القائل ان «المدرسة خدمة عامة مع المجانية التامة ، وإلزامية التعليم وعلمانيته» (١٧) .

لقد وضع قانون ١٨٨٣ حدا لهذه الارتيابات والترددات ، وذلك باعطاء المؤسسة الاستعمارية جهازا مدرسيا متلاحما . غير ان ترسيخ هذا الجهاز المدرسي لا يجمل عملية التوسع النسقي البسيط لتراجعات تدريجية «للرفض الجزائري» . فهي عملية معقدة قد ادخلت التناقضات الناتجة عن اندماج هذا الجهاز المدرسي في الواقع الاستعماري من جهة ، والمواقف المتباينة لمختلف الفئات الجزائرية امام المدرسة الاستعمارية من جهة اخرى .

١ ـ ترتكز ديناميكية توطيد الجهاز المدرسي الجديد على تناقض لا يمكن تجاوزه ، ويمكن وصفه كالتالي : هذا التعليم يعني تعزيز الاستعمار وذلك بوضعه الخطر .

ـ ان تعليم الجزائريين هو ضرورة بالنسبة للحكم الاستعماري ، لانه يمثل في الحقيقة اتمام الترسيخ الاستعماري وذلك «بغزو الادمغة» :

«لقد تم الاحتلال الاول للجزائر بقوة السلاح ، وانتهى عام ١٨٧١ بنزع السلاح من القبائل . ويتضمن الاحتلال الثاني قبول ادارتنا وعدالتنا من قبل اهل البلد . أما الاحتلال الثالث فسيتم من خلال المدرسة . فالاحتلال سيؤكد تسلطه على لغتنا بمختلف لهجاتها المحلية ، وادخال الفكرة التي نحملها نحن بأنفسنا عن فرنسا ودورها في العالم الى أذهان المسلمين ، وذلك بإبدال الجهل والاحكام المسبقة المغالية بمفاهيم أولية للعلم الاوروبي الدقيق (١٨) .

---

١٧ ـ فاني كولونا ـ المدرسون الجزائريون ١٨٨٣ ـ ١٩٣٩ . - opu - الجزائر ١٩٧٥ .

١٨ ـ ألفرد رامبو ـ وارد عن فاني كولونا ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

وفي هذا المنظور ، فان تعميم التعليم للجزائريين ــ في أسرع وقت ممكن ــ يبدو كأمر حتمي للاستعمار : «فيجب علينا تغطية كل اقليم محتل من طرف سكان البلد بهذه المدارس ، حتى نضع تربيتنا بين أيدي العائلات ، بحيث لا يتدخل أي عائق بين تعليمنا وشمولية الشبيبة المسلمة» (١٩) .

ــ اذا كانت وجهة نظر التعميم المدرسي ضرورية ، فهي في الوقت نفسه غير ممكنةاقتصاديا في اطار الراسمالية الاستعمارية. فتعليم الجزائريين يسير بوجهة معاكسة للمصالح المباشرة للمستعمِرين ، من حيث ان التعليم ، بالنسبة لهم ، يمثل عبئا ماليا فائقا . ويبين لنا «ماسكوراي» عن «البلدان المندهشة» التي تلزم نفسها ببنيان المدارس لهذا الجمع المسكين ، بينما ينقصها الطرق لخدمة الاستعمار» (٢٠) . وبعمق اكثر ، فالتعليم المكثف للجزائريين هو مخالف لهياكل الراسمالية الاستعمارية . ان احدى وظائف المدرسة الابتدائية العلمانية والالزامية في فرنسا ، هي ان تكوّن بكثافة قوة العمل التي يحتاج اليها الانتاج الراسمالي الكبير المتطور . بينما في الجزائر ، فان قسما ضعيفا جدا فقط من قوة العمل الموجودة تستخدم في الانتاج الراسمالي الكبير (عمال زراعيون ،وبروليتاريا صناعية جنينية) .

ــ ومن الناحية الاقتصادية فانه غير ممكن ، لان تعميم المدرسة يشكل خطرا على المستوى السياسي والايديولوجي ، «وان احتلال اي البلد يقاس بمستوى تعليمه» (٢١) . فالقيم المنتشرة من

---

19 — Rapport Combes- Bulletin Universitaire de l'Academie d'Alger, 1892 - p. 275.

20 — Cité par C.R. Ageron - les Algeriens Musulmans et la France - Tome I - P.U.F. Paris. 1966 - p. 339.

21 — Gouverneur Tchrman - Cité par Ageron - p. 339.

المدرسة (الديمقراطية ، والمساواة امام القانون ...) لا تعمل بنفس الطريقة في فرنسا والجزائر. وهذه القيم كأدوات للترويض الايديولوجي لابناء البروليتاريا تجاه احترام الديمقراطية البرجوازية في فرنسا ، قد تحولت في الجزائر ـ على الاقل جزئيا ـ الى وسائل مطالبة ضد الاستبداد والطابع القمعي للحكم الاستعماري. وتصيب هذه التناقضات الجهاز المدرسي بعمق ، وتحوله الى جهاز مدرسي استعماري ، وتظهر هذه التحولات بوضوح في مضمون التعليم وانتشار الجهاز المدرسي الاستعماري.

وسيكون مضمون التعليم للمدارس الابتدائية موضوعا لمناقشة دائمة ، يكون هدفها ضمان التبادل بين هذا التعليم ومصالح الراسمالية الاستعمارية . في هذه المناقشة سيجري التعارض بين مؤيدي التعليم المهني بجد بين اولئك الذين يوافقون على التعليم العام . فبينما يلح الاولون على المخاطر السياسية والايديولوجية للتعليم ، نجد انه من السهولة بالنسبة للآخرين الرد على الاولين بأن التعليم المهني قلما يستطيع ان يفتح منافذ للتلاميذ في ظروف تكون هي نفسها في الجزائر . ولهذا ، لم يعمل بأي اختيار نهائي خلال مدة طويلة .

وتؤدي مجموع هذه التناقضات عمليا الى « لجام ذاتي » لتوسيع الجهاز المدرسي الاستعماري . فمبدأ الالزام المدرسي الذي وضع عام ١٨٨٣ قد اختفى بسرعة ، ومنذ عام ١٨٨٧ ، لم يعمل به الا في «البلدات» المعنية بقرار من الحاكم العام .

٢ ـ من الواضح ، ان توطين الجهاز المدرسي الاستعماري إما ان يكون من حيث مبدئه عبارة عن تعد ثقافي ، واما ان يكون قد عاشه الجزائريون كذلك . والاقل من ذلك هو ان نعرف فيما يكمن هذا العدوان عمليا .

ـ ان توطين المدرسة الاستعمارية ، بالنسبة للاغلبية الساحقة

من الجزائريين ، لا يعتبر تعديا مباشرا . وفي الحقيقة ، لا يعني الجهاز المدرسي الجديد بكونه كابحا ذاتيا ، الا ٢ بالمائة من السكان الجزائريين المدرسيين (اي الذين هم في المدرسة) في عام ١٨٨٩ .

انه تعدٍ غير مباشر : فترسيخ المدرسة الاستعمارية هو في الحقيقة سلاح حرب ضد كل ما تبقى من النظام التربوي والديني القديم . كما انه يستخدم كتبرير لاغلاق الزوايا ... لم تستبدل بالمدارس في معظم الاحيان . ان توطين الجهاز المدرسي الاستعماري لا ينتج فقط فئة هزيلة من المفرنسيين ، بل انه ينتج ايضا ، وخاصة ، عددا كبيرا من «الأميين المزدوجي اللغات» . اما التحدث عن رفض السكان المدرسة فليس له من معنى ، لان طرد ٩٨ بالمائة من الجهاز المدرسي الاستعماري دفعة واحدة اما ان يكون لتبرير وجهة نظر الاستعمار ، واما ان يكون لضعف معدل التعليم . وبالعكس فالصحيح . حسب التعبير السديد لمحمد بن رحّال ، هو ان الجزائريين في مجموعهم ــ على الاقل ــ لم يطلبوا التعليم حتى الحرب العالمية الاولى . فهم لم يطلبوه ، لانه يعتبر تهديدا ضمنيا للقيم الثقافية التي ما زالوا يحملونها ، ولانه يبدو غير مجدي ايضا . فهو فعلا لم يؤد الى امكانية الترقية الاجتماعية .

وقد جاء في مقدمة برامج ١٨٩٨ بشكل واضح : «ان المواطن الشاب المتكون في مدارسنا ، قد هيء لتحسين ظروف عائلته ، وهو لم يدفع للبحث عن وضعية اخرى ، فاهتماماته تدور نحو اعمال الحقل او الصناعة ، وليس قطعا نحو الوظائف العامة» .

ــ ان الجهاز المدرسي الاستعماري ليس عدوانا ثقافيا مباشرا الا بالنسبة لاقلية صغيرة من السكان الجزائريين التي تكون فعلا في المدرسة . وتنقسم هذه الجماعة نفسها الى قسمين : الاولى ناتجة عن الشرائح الاجتماعية المسيطرة من طرف الرأسمالية

الاستعمارية ، دون ان تكون متدامجة فعليا ، والذي يكون وجودها محددا من طرف الالزامات للسياسة الاقليمية للحكم الاستعماري وتحسبات التقطيع المدرسي . بالنسبة لها ، فالتعليم المعاش كتعدٍ ثقافي لا يتطابق مع الضرورة . وزيادة على ذلك فهو لا يترافق مع الاستشارات الاقتصادية او السياسية . وان سلوكية هـــذه الجماعة لا تتميز برفض منسق ، بل بنوع من المقاومة السلبية التي تترجم بغياب التلاميذ بشكل خاص . وتبدو المدرسة الفرنسية مفيدة ، وانها عنصر ضروري للترقية الاجتماعية . وهذا لا يكون الا في الشرائح الاجتماعية المتداخلة فعليا و«من فوق» بالرأسمالية الاستعمارية (البرجوازية التجارية والزراعية) وبجهازها الحكومي (الوظائف) . ففي هذه الشرائح ايضا يكون العدوان الثقافـــي معاشا ، لكن بصورة أقل تشويها ، نظرا لتمثله للقيم الثقافيـــة الجديدة و/او للاستعمال المتوازي للنظام التربوي والدينـــي السابق .

٣ ـ ان ترسيخ «الاعاقة الذاتية» من جهة ، والمطلب المدرسي المتناقص من جهة اخرى ، يحددان بيان انتشار الجهاز المدرسي الاستعماري الذي يقترب من الركود ، هذا اذا أرجعنا تطـــور الحقائق الى النمو الديموغرافي .

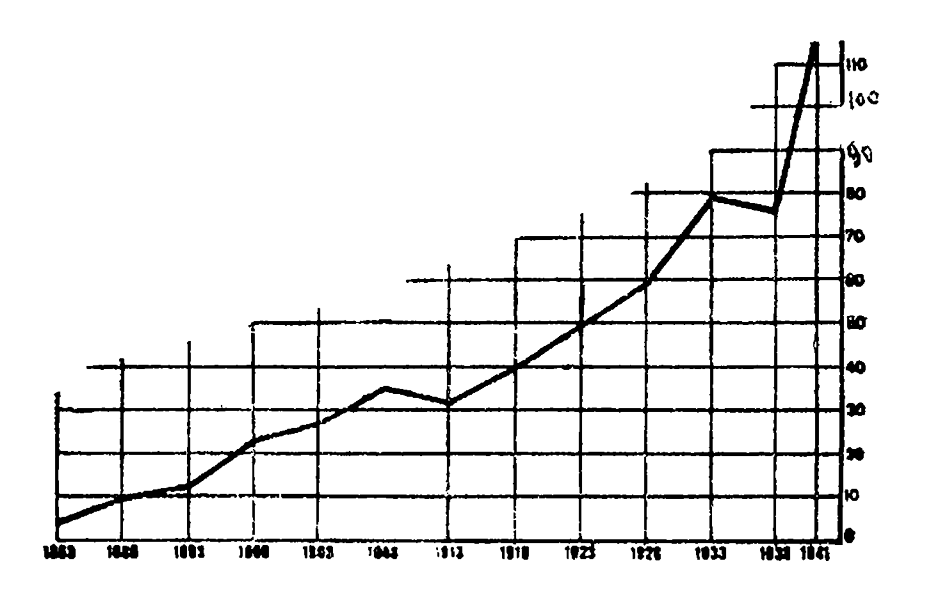
ويجب انتظار حقبة ما بين الحربين حتى يعجل بنسف انتشار الجهاز المدرسي الاستعماري تحت تأثير متوافق مع الحاجـــات الجديدة للرأسمالية الاستعمارية وجهازها الحكومي ، لليد العاملة، ومتوافق مع الضغوط التي تمارسها الحركة الوطنية والمنافســة التي تفرضها نهضة التعليم الديني ، على المدرسة الاستعمارية .

هناك تاريخان يسمحان بتحديد الحقبة التي من خلالها خاض بن رحّال مقاومة الحوار في ميدان التعليم .

ان عام ١٨٨٦ ، هو التاريخ الذي كتب فيه «ملاحظاته حـــول

تعليم الاهالي» ، وان هذه النصوص بقيت غـير منشورة ، وقد أعيدت افكارها في مقال «دراسة حول تطبيق التعليم الحكومي في البلدان العربية» ، والذي نشر في عام ١٨٨٧ ، في البيان الرسمي لجمعية الجغرافيا وعلم الآثار بوهران .

تشكل سنـــة ١٩٢٥ ، ذروة الانطـــلاق السياســـي لابن رحّال . فهو قد انتخب فعلا نائب رئيس المجلس العام فـي وهران . وتشكل هذه السنة ايضا ، بداية انعطافـــة في الحياة



تطور التعليم ــ في المرحلة الابتدائية ــ للاطفال الجزائريين .
١٨٣٣ ــ ١٩٣٨ (آلاف التلاميذ ، من صبيان وبنات)
المرجع : الدليل الاحصائي السنوي للجزائر ــ المدارس الحكومية والخاصة ــ الابتدائي والروضة ــ ١٨٣٨ .

السياسية الفعالة ، هذا الانعطاف ناتج عن الشيخوخة والمرض، وكذلك عن التحولات التي جرت في الحياة السياسية الجزائرية، التي تجعل ـ فضلا عن ذلك ـ استخدام مقاومة الحوار غير ممكنة .

وقد تميزت هذه الحقبة بأزمة عميقة للحالة الثقافية الجزائرية . ويؤدي انهيار النظام التربوي والديني ما قبل الاستعمار ، وترسيخ «الاعاقة الذاتية» للجهاز المدرسي الاستعماري ، الى عملية ثلاثية لنزع الثقافة المكثفة ، وحفظ تحولات جزئية محددة جدا للاندماج الثقافي . وهنا نتساءل : امام هذه الازمة ، ما هو موقف هذا الوجيه الندرومي المستقل وذي الثقافة المزدوجة ؟ وماذا قال لنا عن هذه الازمة ؟ وما هي الحلول التي ينادي بها لحل هذه الازمة ، وكيف يوضح هذه المطالب ؟

للاجابة عن هذه الاسئلة ، سنأخذ كدلائل ، ثلاثة نصوص لمحمد بن رحّال ؛ هي :

١ ـ دراسة حول تطبيق التعليم الحكومي في البلاد العربية عام ١٨٨٧ ـ المذكور سابقا ـ .

٢ ـ مشروع اعادة تنظيم التعليم العالي في الجزائر عام ١٨٩٢ ـ نص غير منشور ـ .

٣ ـ مداخلة للتفويضات المالية بشأن تعليم اللغة العربية ، نشر في «صدى الجزائر» ، رقم ٣٣٧١ ـ ١٨ حزيران ١٩٢١ .

وهذه النصوص ليست الوحيدة التي تطرّق اليها بن رحّال في مسألة تعليم الجزائريين . فهذه المسألة ترد عمليا بشكل او بآخر في كل كتاباته وفي كل مداخلاته . واذا كانت هذه النصوص الثلاثة يمكن ان تستخدم كدلالة ، فمرجع ذلك ، لان كل واحد منها يبحث جانبا من المسألة المدرسية بصورة محكمة ومنسقة نسبيا ، ولانها كذلك تمثل لحظات حاسمة في تحولات المجال الثقافي الجزائري .

وفي الوقت الذي كتب فيه محمد بن رحَّال دراسته «حول تطبيق التعليم الحكومي في البلاد العربية» ، كان تطبيق مرسوم عام ١٨٨٣ في سنواته الاولى من الوجود ، كما ان الجهاز المدرسي الجديد الذي يتضمنه لم يأخذ بعد شكله النهائي . لانـــه كـان موضوعـــا لصراعات المستعمَرين بغيـــة تغييره الى جهـــاز مدرســـي استعماري يخـــدم مصالح الاستعمار شكـــلا ومضمونـــا . بالنسبة لمحمـــد بن رحَّـال والقسم مـــن المثقفين الجزائريين (الانتليجانسية) المزدوجي اللغة ، فان مرسوم عام ١٨٨٣ يمثل ، لاول وهلة ، الامل في تعميم التعليم وبالتالي حلا للأزمة الثقافية التي عرفتها الجزائر ، بسبب انهيار النظـــام التربوي والديني ما قبل الاستعمار . بهذه الصفة ، يعتبر محمد بن رحَّال مؤيدا متحمسا .

«في اليوم الذي نصبت فيه فرنسا رايتها على الشاطـــيء الافريقي ، فانها قد الزمت نفسها ضمنيا بأن تتفرغ لتمدين وتحرير الشعب الذي احتلته ، وتحت طائلة السقوط ، يجب عليها ان تفي بوعدها ، في اكمال مهمتها ، مهما كانت الصعوبات التي تواجهها» .

فمن المؤكد ، ان الصعوبات موجودة ، ويعدد بن رحَّال اثنتين منها :

١ ـ الجزائريون لا يطالبون بالتعليم ـ

«في الوقت الحالي ، يمكن ان يخضع عرب الجزائر للتعليم ، اقول يخضع ، لانه لم يطالب به. فهو نفسه قد هيء، ما عدا بعض الاستثناءات النادرة التي ترى فيه ، على بساطتها ، فخا منصوبا، بقصد ان تسلب منه جنسيته ودينه . ولا يجب ان نمقته (لان الارتباط بالعادات وعبادة الاجداد شيئان خيِّران ، وهذه احدى المشاعر الاكثر إجلالا) ، بل ان نكتفي بالافادة منه» .

٢ ـ الجهاز المدرسي الفرنسي يكلف كثيرا وينتج أناسا مبعدين ـ

«يجب التوغل في هذه الحقيقة ، وهي اخذ الشباب العربي من قراهم)دوار((★) ، وضبطهم عدة سنوات في مقاعد المؤسسة ـ التي بنيت بتكاليف باهظة ـ ومجهـــزة بمعدات ومستخدمين باهظة النفقة ، ومن ثم إعادتهم الى قبائلهم «بخفي حنين» (أي أميين) ، بدون ان ينيروا لهم أي هدف ، وكذلك دفعهم دون اعطائهم اي موقف ودون تمكينهم من تطبيق ما تعلموه. وهذا يعني خلق اناس مبعدين ، ولا شيء اكثر» .

هكذا طرحت وجهات النظر الثلاث التي حددت الميدان الظاهر الصراعات ، والتي عمت المجال الثقافي منذ عام ١٨٨٣ :

١ ـ ان وجهة نظر ايديولوجية الجمهورية الرسميـــة هي : الاستعمار للتحضير والتعليم .

٢ ـ وان وجهة نظر المصالح المباشرة للاستعمار هي : «تحديد اقصى لنفقات ومخاطر الحذر السياسي» .

٣ ـ وتتكون وجهة نظر الجزائريين من سلبية حذرة .

ان بن رحّال لم يطرح وجهات النظر الثلاث هذه كمتناقضات فيما بينها . ويمكن القول ، انه تبناها في آن معا . فهو مؤيــد للتعليم المعمم (١) ، ومتفق مع الانتقادات التي يوجهها المستعمرون للجهاز المدرسي الفرنسي (الغلاء ، الابعاد) (٢) ، ومتفهم للحذر من جانب مواطنيه (٣) . وبدقة اكثر ، فان طريقته تتضمن اعتبـــار وجهات النظر الثانية والثالثة (٢) ، (٣) «كصعوبات لتحقيق وجهة النظر الاولى (١) ، والتي يتوجب ايجاد حلول كاملة لها . وتطرح

(★) دوار ـ مجموعة من الخيم في شمال افريقيا ، وهو شكل من سكن البدو الرعاة . وكذلك يطلق عليه اسم قرية ـ في هذه المنطقة ـ . ـالمترجمـ

المسألة اذن في العبارات التالية : كيف نفهم ان الجهاز المدرسي يأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر الثلاث هذه . ويجيب بن رحّال على هـــذه المسألة ، باقتراح نموذج مـــن التنظيم المدرسي . فتحليل هذا النموذج يعتبر هاما ، لانه في هذا الحل الصريـــح للصعوبات التي تواجهها الايديولوجية الرسمية في تحقيقها وفي التوافق مع رأي «المستوطن»، تتكون سلسلة من المطالب، التيإذا جرى التعبير عنها بتعقل شديد ، فذلك لا يعني انها لا تشكل في جوهرها اعادة نظر في النظام الاستعماري .

فماذا يقترح بن رحّال عمليا ؟

١ ـ تكوين «مدارس من الاكواخ» في القبائل ـ

تتماشى مع المتطلبات الاستعمارية :

ـ فمن الناحية الاقتصادية : «يجب ان تكون مجانية بصورة مطلقة ، ومشيدة وموجهة حسب الاقتصاد المستطاع بدقة اكثر ، مدرسة وطنية تستعمل تحت الخيمة او الكوخ مع بعض السبورات ولوح اسود وبعض الحصر . فلا شيء يخيفنا من كل هذا الاثاث» .

ـ ومن ناحية البساطة: «هكذا يكون في كل قبيلة مدرسة او عدة مدارس من هذا النوع ، موجهة من طرف مدرسين بسيطين يعلمون المبادىء الاولى للقراءة والكتابة والحســـاب ، ولا شيء اكثر » .

ـ عدم الابعاد : «حسب رأينا ، يجب ان توجد المدارس وسط القبائل في متناول التلاميذ والاهل ، حتى يستطيع هؤلاء التحقق من كل ما يجري بأنفسهم وتعليم كل ما يعطى فيه» . وانطلاقا من معنى عدم الابعاد ، يفرض بن رحّال من وجهة نظر المستعمر ومن وجهة نظر ايديولوجية الجمهورية الرسمية التواء مزدوجا . فاذا كان فعلا يعترف بهذا المطلب ، وهو عدم الابعاد ، فذلك لانـــــه يستخرج بأدب ارتباطات لكنها متناقضة بشدة مع وجهات النظر

الاولى والثانية (١) ، (٢) .

٢ ـ مراقبة المدارس من طرف السكان الجزائريين ـ

في الحقيقة ، بالنسبة لابن رحّال ، فان عدم الابعاد ليس هو مسألة ترسيخ المدارس ومضمون التعليم فقط ، وانما هو مسألة الاطار التربوي ، وتسيير المؤسسات ايضا . ويقترح بصدد هاتين النقطتين :

ـ اطارا تربويا جزائريا فقط : «يكون مجموع الموظفين مؤلفا من العرب فقط ، ويستثنى من ذلك مدراء المدارس العربية ـ الفرنسية ، الذين هم فرنسيون .

ـ **نوعا من تسيير مشترك** ـ ان النوع الذي يدعو اليه بن رحّال هو التسيير المشترك .

وفي الحقيقة ، انه اذا كان مدراء المدارس ، في نموذجه ، فرنسيين ، فهو يقترح : «ان تكوّن حول كل مدرسة عربية ـ فرنسية لجنة مدرسية ، ويقبل فيها العرب الاكثر ثقافة في المنطقة بنسبة كبيرة . وسيكون لهذه اللجنة كمطلب النقاط التالية:

ـ تشجيع الاولياء على ارسال اولادهم الى المدرسة ، وعلى الاولاد ان يترددوا اليها بصورة دائمة .

ـ اقتراح وسائل اكثر صلاحا للوصول الى هذه النتيجة وكذلك التصليحات والتحسينات التي يجب ادخالها في التعليم .

ـ واخيرا ، عمل قائمة ، في كل سنة ، بالتلاميذ الاكثر جدارة ، وذلك حسب استعداداتهم ، واذواقهم واستحقاقهم . وتوجه هذه القائمة الى الحاكم ، لتستخدم في توجيه اختيارها في تنصيب الوظائف التي عددناها» .

٣ ـ الترقية الثقافية ، الاجتماعية والسياسية للعناصر المتعلمة ـ

في هذا الميدان ، على الرغم من ان بن رحّال كان فطينا ومحاكيا في الشكل ، الا انه في الحقيقة قد صدم الاستعمار كله، وذلك بطرحه المسألة المرفوضة من طرف الايديولوجية الاستعمارية في كليتها ؛ وهي مسألة مسالك النظام المدرسي . لهذه المسألة : ما هو المحتوى ، وما هي الحدود التي يجب ان نعيّنها لتعليم الجزائريين حتى لا يعود هناك ابعاد ؟ وقد ابدل بن رحّال هذه المسألة من مسألة اخرى : ما هي المسالك التي ينبغي ان تنفتح للعناصر المتعلمة حتى لا ينتج التعليم مبعدين ؟ ويعطي بن رحّال لهذه المسألة ثلاثة حلول مطلبية :

ـ حق متابعة الدراسة ـ

«ارسال النخبة كبعثة ممنوحة الى الكليات ، والثانويات ، والمدارس الخاصة الخ ... وتوظيفهم بصورة معقولة ، حين تخرجهم ، حسب استحقاقهم» .

ـ حق الوظائف الادارية ـ

«بالنسبة للاغلبية ، هناك بعض الوظائف الصغيرة المتواضعة ، ومع ذلك فهي مرغوبة من الاهالي بشدة : كحاكم اداري ، والنواطير ، والكتبة ، والخوجة ، والشرطي ، وكذلك شاويش او ناسخين في مكتب الخدمات الادارية . ولماذا لا تحدد الحكومة الذين يتوافقون بالافضلية حتى لا نقول مطلقا مع الاهالي المتحدثين والكاتبين بالفرنسية ؟

ـ حق الاقتراع ـ

«لماذا لا يقبل في الانتخابات التلميذ الذي أكمل بعض دراساته او الذي نجح في بعض امتحاناته» .

في الوقت الذي ظهر فيه النص ، كانت الحلول بالمطالبة التي اقترحها تمر خفية . ولا يريد الـ BSGAO ان يرى الا تأكيد النتائج القابلة لان تكون منتجة من تطور التعليم الحكومي عند العرب الموصى اليهم من احد الاهالي الرواد ، والاذكياء ، والذي انتفع هو نفسه من فوائد التعليم ، غير ان فائدة هذا النص هو انه يظهر طريقة ووجهة نظر بن رحّال المبهمة امام مرسوم عام ١٨٨٣ والجهاز المدرسي الذي يتضمنه .

وتتميز وجهة نظر بن رحّال بموقفين هما :

١ ـ قبول الاندماج في الثقافة الفرنسية .

٢ ـ مقاومة ترسيخ الجهاز المدرسي الفرنسي .

في الحقيقة ، ان النموذج الذي اقترحه بن رحّال هو نموذج صيانة وديناميكية المجال الثقافي الجزائري . واذا كان بن رحّال من مؤيدي الاندماج في الثقافة الفرنسية من خلال التعليم ، فانه يؤيده ، لكن بشرط ان يعمل هذا الاندماج كعامل ضروري للثقافة الاسلامية ، وليس كعملية احلال الثقافة مكان اخرى . واذا كان بن رحّال من مؤيدي اعادة بناء المجال الثقافي والجهاز التربوي خاصة ، فهو يؤيده ، لكن بشرط ان يدعم هذا البناء وحدة المجال الثقافي الجزائري ، والا يؤدي الى تكوين شبكات تربوية غير متجانسة ، ولاسيما ان اعادة البناء ينبغي ان تكون من طرف الجزائريين انفسهم في صالح نهضتهم الثقافية . فالامل الذي وضعه بن رحّال في مرسوم عام ١٨٨٣ هو انه يستطيع ان يستخدم كوسيط لهذه النهضة .

الواقع ان التباس طريقة بن رحّال تقوم في ان وجهة نظره ـ حول اعادة البناء ـ التوسطية لا تظهر ابدا بصورة صريحة .

فهو يظهر كأنه «غير مباشر» ، في ردة الفعل الوهمية للتنظيمات التربوية التي سبقت مرسوم ١٨٨٣ : وضع المدارس العربية ـ الفرنسية خلال الحقبة الملكية . وبالانتفاع من التناقضات الداخلية للنظام الاستعماري ، وضد وجهة نظر المستعمِر ، يدعم بن رحّال مبدأ تعميم التعليم ، وهو مبدأ الايديولوجية الرسمية . وضد وجهة نظر الايديولوجية الرسمية ، فهو يدعم مبدأ المستعمِرين لما فيها من ضرورة التكيف مع الظروف المحلية للجهاز المدرسي الذي يتضمنه مرسوم ١٨٨٣ . انه في هذه اللعبة ، اي من داخل متناقضات النظام الاستعماري ، تلك التي تحتوي ، على ما يبدو ، التوفيق بينها ، استطاع بن رحّال ان يعبّر عن وجهة نظره الاخيرة في محاولة اعاقة ، او على الاقل ، مراقبة الهجوم الاستعماري تجاه الدائرة الثقافية .

ان حالة الدائرة الثقافية الجزائرية في الوقت الذي كتب فيه بن رحّال هذا النص ، تمكننا من فهم الصيغة المبهمة لوجهة نظره. في هذه الحقبة من انهيار الجهاز التربوي والديني ما قبل الاستعمار ، لم يكن يوجد في الواقع عناصر التجديد التي يمكن ان ترتكز عليها وجهة نظره ، وان ارادة تحريك حماية الاستقلال الذاتي للدائرة الثقافية لا تتوضح بصورة مخالفة الا في انواع أسلوب الاستعمار .

من جهة اخرى ، هذا الالتباس لا يكون ممكنا الا لان نص بن رحّال قد وضع في الوقت الذي كانت فيه مسألة التعليم في جدول الاعمال ، غير انها لم تكن خاضعة بعد حقيقة لتجربة التطبيق . ومن المؤكد ان التناقضات بين ايديولوجية الجمهورية الرسمية والممارسة الاستعمارية ، كما ان التناقضات التي تعارض المصالح المختلفة للاستعمار كانت موجودة ، غير انها لم تنتج الجهاز المدرسي الاستعماري . هذه اللحظة تجعل من الممكن انتاج نموذج يوافق ظاهريا المصالح المختلفة للاستعمار ، ومصالح

الاستعمار في مجمله ، ومصالح المجتمع المستعمَر في آن معا .

انه توافق غير ثابت ووقتي . فترسيخ الجهاز المدرسي الاستعماري سيفجّر سريعا النموذج الهش الذي بناه بن رحّال واظهار طابعه الوهمي ، وكذلك سيعري طبيعة اعادة البناء الذي فرضه الاستعمار على الدائرة الثقافية : من الخضوع لمصالح الاستعمار ، ونزع الثقافة المكثفة ، والاندماج الثقافي الجزئي . كما انه يبين الصفة الثانوية للتناقضات التي يمكن ان توجد بين وجهة نظر ايديولوجية الجمهورية الرسمية ووجهة نظر المستعمِر .

ان المعركة التي خاضها بن رحّال في هذا النص هي معركته «الحامية» التي تسير في تيار معاكس للعملية الحقيقية لاعادة بناء الدائرة الثقافية من طرف الاستعمار ، وكذلك معركة «الطليعة» التي تضم مطالب النهضة الثقافية والتحرر الاجتماعي والسياسي معا . ولا تستطيع هذه المطالب ان يكون لها صدى في الوقت الحالي . انها معركته «الحامية» ، لانه من غير الممكن حماية الاستقلال ووحدة الدائرة الثقافية . وبالفعل ، قد أدى اعادة بناء الجهاز التربوي من طرف الحكم الاستعماري الى تكوين شبكة مزدوجة :

١ ـ شبكة التعليم الاستعماري ، وهي مقسمة الى فرعين : المدرسة «الفرنسية» ، والمدارس الاسلامية .

٢ ـ شبكة «التعليم الاسلامي الحر» .

ليس الان وقت المقاومة الثقافية والخيالية على جبهة مركزة بعمق . انها في نفس الوقت مقاومة على الجبهات الجديدة المفتوحة من طرف الاستعمار نفسه . ويمكن ادراك تغيير موقف بن رحّال منذ عام ١٨٩١ : انه طالب بكل بساطة ، امام مجلس الاعيان ، بتعميم المدرسة الابتدائية ، وكل ما يواصله من التماس هو بعض مراقبة السكان على سير المدارس : «فيما يخص التعليم ، نريد مدرسة ابتدائية في كل قرية ، وتحت ظل كل نخلة . لكن ،

مع الاسف ، لم يفكر مثلنا كل مشاركينا في الدين . ولهذا فاننا نتمنى انشاء لجنة رعاية في كل بلدة على ان يشكل الاهالي اغلبية اعضائها» (٢٢) .

فاذا كان بن رحّال يكافح من اجل توسيع «المدارس الفرنسية»، فهو ايضا موجود في ميدان الصراعات من اجل نهضة الثقافة والتعليم الاسلامي . وتحتل مسألة المدارس الاسلامية ، في هذا الصراع ، مكانا مركزيا ، من حيث انها تكوّن حلقة وسيطة بين شبكة التعليم الاستعماري وشبكة التعليم الاسلامي الحر ، والتي تشكل جزءا من الاطارات . انها عوامل بطيئة التأثير للنهضة الثقافية ، وقد لفتت انتباه بن رحّال بشكل خاص . وفي ايار عام ١٨٩٢ ، قرأ بن رحّال امام لجنة التحقيق الخاصة بالاعيان التي كانت برحلة في الجزائر ، «مشروعا لاعادة تنظيم التعليم العالي في الجزائر» .

في الوقت الذي كتب فيه بن رحّال هذا النص ، كانت عملية هدم واعادة بناء الدائرة الثقافية وبشكل خاص الجهاز التربوي تنتج تأثيرات تدخل جزئيا في تناقض مع المصالح الاستعمارية . وسيرتكز بن رحّال على هذه التناقضات لكي يقترح اعادة إحياء وتنظيم المدارس الاسلامية من جديد .

١ ـ يقوم المفعول الرئيسي لهذه العملية في الارتداد المكثف للتعليم الاسلامي . ويلخص بن رحّال جيدا هذا الوضع : « ان التعليم الاسلامي لا يوجد في الجزائر ما عدا حالته الابتدائية في المساجد والزوايا ، وفي حالته التمهيدية في المدارس بتلمسان والجزائر العاصمة وقسطنطينة» .

---

٢٢ ـ لجنة دراسة المسائل الجزائرية ـ مطبعة مجلس الشيوخ ، باريس ١٨٩١ ، ص ٢٩٣ .

لقد عرف التعليم الابتدائي الاسلامي هبوطا شديدا . واذا كان في وقت الغزو حوالي ٤٠ بالمائة من السكان الجزائريين الذكور يعرفون القراءة والكتابة ، فان الجهاز التربوي والديني لا يضم اكثر من ٢٠٠٠ مدرسة في عام١٨٦٣ و٧٥٠ في سنة ١٨٨٠ «٢٣».

ان التعليم العالي الاسلامي المنظم من طرف الحكم الاستعماري في عام ١٨٥٠ لتولية مناصب الدين والعدالة الاسلامية يخضع لعواقب ركود التعليم الابتدائي ، وخاصة بعد عام ١٨٧٠ من اعتداء السلطات الاستعمارية التي تتهمه بأنه مدرسة تعصبية . وكانت الأعداد تتناقص بصورة منظمة في الاعوام التالية : ١٤٢ طالبا في ١٨٧٦ ، و١٢٩ في ١٨٧٧ ، و٨٤ في ١٨٧٩ ، و٧٩ في ١٨٨٤ ، و٥٧ في ١٨٨٥ .

ومن جهة اخرى ، لم يعوض هذا الركود الكمي والكيفي للتعليم الاسلامي بارتفاع أعداد الجزائريين في التعليم الثانوي الفرنسي ، بل بالعكس ، كانوا يتناقصون كذلك : ٢١٦ تلميذا في ١٨٧٧ ، و١٩٨ في ١٨٨٢ ، و١٤٤ في ١٨٨٤ ، و١١٥ في ١٨٨٦ ، و١١١ في ١٨٨٨ ، و٨١ في ١٨٨٩ ، و٦٩ في ١٨٩٢ .

٢ ــ ويمكن القول ، ان هذا انركود هو اشارة الى عملية اعادة هدم ــ وبناء الجهاز التربوي القديم ، وانه ادى الى حالة جيدة او حتى الى حالة جيدة جدا . بالفعل ، لم يعد ينتج هذا الجهاز الاطارات الضرورية لاعادة انتاج الاجهزة القضائية والدينية المحافظة من طرف الاستعمار . ففي عام ١٨٩٤ لم تكن الجزائر تضم اكثر من ١١٥ قاضيا ، و٢٠٥ باشاوات ، و٢٧٦ كاتب عدل، و٢٥ مفتيا و١٢٢ اماما . وهذا الوضع يجعل من الضروري اعادة تنظيم المدارس الاسلامية . ويطرح بن رحّال هذه المشكلة بهذه

---

٢٣ ــ هذه الارقام والارقام التالية ، مأخوذة من كتاب «اجيرون» ــ مرجع سابق ــ .

العبارات : «ان التنظيم الجيد (للتعليم الاسلامي) يمكن ان يتجاوب مع ضرورتين : تلبية العدالة والعبادة من حيث وجهة النظر السياسية خدمات طفيفة ... غير ان مدارسنا الاسلامية غير كافية من وجهتي النظر هاتين لعدد التلاميذ الذين يمكن ان تحتويهم والى مستوى التعليم الذي يعطى فيها» .

٣ ـ هذا الوضع لا يضايق فقط على مستوى تسيير الوسائل الادارية ، بل انه خطير ايضا على المستوى السياسي بالنسبة للاستعمار . فهو حقا يشجع ذهاب الجزائريين لجامعات العالم العربي من حيث انهم يعودون أقوياء بسيادة اخلاقية وفكرية لا يملكها الطلاب المخرجين من المدارس الاسلامية .

«ان المسلمين هم في حاجة الى ان يتركوا اولادهم في المدرسة الحكومية الالزامية والوحيدة او تعليمهم في الخارج (المغرب ، تونس ، مصر) ... وهناك بعض رجال الدين (الطلبة) مكونين في المغرب اما مشرعين او متحضرين مثل كل العلماء من جهة ، او في بعض الدين الذي ينتمون اليه ، وهم اكثر تعلما من طلابنا المستقرين في القبائل (وقد سجلت الاحصاءات الواردة من ولاية وهران عددا ملحوظا) . فكل السيادة اخلاقية لديهم ... غير ان «الطلبة» غير قادرين على دخول الصراع معهم ، وكذلك غير قادرين ايضا على دعم المبدأ الفرنسي . وبذلك فقد خسرنا كل نفوذ ، بينما طلابنا كانوا عرضة للسخرية . فموظفونا انفسهم (القضاة وكتبة العدل، والحكام ، والأئمة والمفتيون لم يصغوا اليهم ، ونعتوهم دائما بالجهل » .

ولمعالجة هذه المشكلة المزدوجة للانتكاس البطيء للمطالبة الاسلامية ، ولعدم التطابق بين حاجات الادارة الاستعمارية وانتاج المدارس الاسلامية ، يقترح بن رحّال على لجنة الاعيان مشروعا من ثماني نقاط :

١ ـ اعادة تنظيم كامل للمدارس الاسلامية الثلاث في الجزائر

ـ العاصمة ـ وتلمسان وقسنطينة .

٢ ـ تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات .

٣ ـ جعل عدد التلاميذ ضعفين او ثلاثة أضعاف .

٤ ـ زيادة عدد المدرسين ، واختيارهم من بين العلماء الاكثر بروزا ، والذين يتمتعون بسيادة كبيرة ؛ وأخذهم من الخارج اذا اقتضى الامر .

٥ ـ تعيين معلمين فرنسيين ذوي خبرة ، يتكلمون ويكتبون العربية لتعليم الفرنسية والعلوم الابتدائية .

٦ ـ في نهاية السنة الثالثة ، اجراء امتحان للانتقال الى المدرسة الاسلامية في الجزائر ـ العاصمة ـ حيث يكمل «الطلبة» دراساتهم ويتابعون خلال سنتين بعض المحاضرات في المدارس العليا للآداب والعلوم بما فيها المحاضرات الاولية للحقوق الفرنسية .

٧ ـ عند انتهاء السنة الخامسة ، اجراء امتحان حول البرنامج المعطى .

وانا نطالب ان يكون الامتحان لمصلحة نجاح الاصلاح نفسه، في قسم كبير منه للعلوم الاسلامية ، وأن يكون الامتحان صعبا للغاية من هذه الناحية ؛ وبالنسبة للبرنامج الفرنسي ، فاننا نضع المواد التي نعتبرها ملائمة .

٨ ـ وأن تحقيق هذا الامتحان يكون بشهادة معادلة للبكالوريا بحيث تفتح كل المجالات امام الشباب الذين يقدمون ضمانات علمية لا ريب فيها .

ان مشروع اعادة تنظيم المدارس الاسلامية يختلف عن النموذج الذي اقترحه بن رحّال في نص عام ١٨٨٧ . وبالفعل ، فليس هدفه جعل التناقضات غير المتطورة بعد متوافقة مع غيرها شكليا، وانما معالجة التناقض الحقيقي الذي يصادفه في تطبيق عملية اعادة هدم وبناء الدائرة الثقافية . واذا كان نص ١٨٨٧ قد أحدث فقط مصلحة مقبولة من جهة السلطات الاستعمارية ، فان مشروع

١٨٩٢ المتبنى من قبل «جول فيري» (٢٤) قد وضع في حيز التطبيق من قبل «كومبس»، وان أشكال تطبيق هذا النص تكون هامة ، لانها كاشفة عن تناقضات النظام الاستعماري وعن الطريقة التي وضعها بن رحّال بالنسبة لهذه التناقضات .

ان جوهر الافكار التي يحتويها مشروع ١٨٩٢ قد دخلت في مرسوم ٢٣ تموز ١٨٩٥ وقد اظهر تطبيق هذا المرسوم حركة تناقضية مزدوجة لتحقيق مشروع بن رحّال وانكار هذه الاخيرة .

ويحتوي مرسوم ١٨٩٥ على التدريس في المدارس الاسلامية، من اربع سنوات للتقسيم السفلي والى ست سنوات للتقسيم العالي . وقد تقرر في آذار ١٨٩٦ انه ابتداء من أول كانون الثاني ١٨٩٨ ، لا يعين احدا في وظائف المحاكم الاسلامية اذا لم يكن قد قطع مرحلة في المدارس الاسلامية ، ما عدا بعض الاساتذة الكبار المجندين ، أمثال (بن شعيب ، بن شناب ، ومارسيه دووت) . وكان عدد الطلاب في المدارس الاسلامية يزداد بصورة محسوسة، اذ بلغ ٢١٥ طالبا في عام ١٩٠٤ . وقد استطاع بعض الطلاب في المدارس الاسلامية ان يتسجلوا في اجازة (ليسانس) التعليم العالي الفرنسي، دون الحصول على شهادة البكالوريا. وحوالي عام ١٩٠٢ ، قال أحد مفتشي المدارس الاسلامية : «واذ نتفحص بسرعة الطريق منذ عام ١٨٩٥ ، نلاحظ ان النتائج قد تجاوزت الآمال» .

غير ان هذه العملية هي في الوقت نفسه وظيفة اخرى تعيق

---

٢٤ ـ في مداخلة امام الوفود المالية في عام ١٩٢١ ، اضاف بن رحّال : «لم اصل الى نهاية قراءتي حتى انتزع «جول فيري» الكتاب من يدي ، وقال لي، لقد فهمت ، بأنه يوجد في مشروعك افكار ، ولا يحق للحكومة ان تهملها . ولقد تبنيت مشروعك وتملكته» .

الاولى . فلم ينظم بعد التعليم الابتدائي والعالي المرسوم لتكوين الطلاب في المدارس الاسلامية . ولهـذا يجب انتظار عام ١٩٠٤ ليرتفع عدد المدرسين المكلفين باعطاء محاضرات في القواعد والقانون الاسلامي في المساجد (عشرة مراكز جديدة) ؛ وهذا ينطبق ايضا على المنح . وفي الحقيقة يجب انتظار عام ١٩٠٢ لارتفاع عددها ومبالغها . فالتساهل مع طلاب المدارس الاسلامية لمتابعة دراساتهم في التعليم العالي قد الغي في عام ١٩٠٩ . ومن جهة اخرى ، فان اعادة تنظيم المدارس الاسلامية لا يعرقل مواصلة الذهاب نحـو الجامعات الباقية في العالم العربي وبشكل خاص في مصر ، حيث كان يوجد في عام ١٩١٠ «عدد من التلاميذ في جامعة الازهـر العربية في القاهرة اكثر من اي عدد في مدارسنا الاسلاميـة الجزائرية» (٢٥) .

ونتيجة هذه العملية المزدوجة ، كانت المدارس الاسلاميـة عام ١٩٠٧ ، غير قادرة بعد ان تجهز ٧٥ مركزا اداريا في كـل سنة معدا للقسم المعرب للادارة الاستعمارية .

هذه الحركة التناقضية هي احدى الاشكال التي يتخذهـا التناقض الاساسي للنظام الاستعماري في وقت معين من تطوره. وهذه الحركة هي التي تسمح لكلام بن رحّال بأن يضع وجهة نظر الاستعمار ونقيضها في نفس الوقت : وجهة نظر نهضة الدائـرة الثقافية الجزائرية .

بصورة واضحة ، يضع بن رحّال فعلا وجهة نظر الاستعمار كما كانت في عام ١٨٨٧ ، لكن مع بعض الاختلاف . فهو لم يضع في ميدان الايديولوجية الرسمية للاستعمار ، بل في ميـدان

---

٢٥ ـ مبلغ الحكومة العامة ـ وارد عند اجيرون ـ المرجـع السـابق ـ ص ٩٤٣ .

المصالح السياسية العملية المباشرة . خاض بن رحّال اذن هـــذا الميدان من «السياســـة العملية» مقترحـــا حلا (إحياء المدارس الاسلامية) للمسائل التي عرفها النظام الاستعماري ، من كـــون اعادة هدم وبناء الهياكل التي فرضها علـى الدائرة الثقافيـــة الجزائرية (وهي عدمالتطابق بين الجهاز الاداري والجهاز المدرسي، وذهاب الجزائريين الى جامعات العالم العربي) .

لكن هذا الحل هو ضروري ومستحيل معا بالنسبة للاستعمار. فالنظام الاستعماري لا يوجد في الحقيقة الا بكونه نظاما متناقضا، وبكونه يعيد انتاج وحدة الاضداد. فالاستغلال الاستعماري يفترض فـــي الحقيقة ترسيخ العلاقـــات الاجتماعية الرأسماليـــة (وبالتالي هدم العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية) واستخدام هذه العلاقات الاخيرة من قبل العلاقات الاولى (اذن اخضاعهـــم وحفظهم) في نفس الوقت . ان اعادة انتاج هذا التناقض الاساسي هو اساسي لوجود الاستعمار . واذا كان الاستعمار يحتاج لوسائل مخففة حتى تأخذ اعادة انتاجه اشكالا أقل أزمات ممكنة ، فان كل حل للتناقض هو ميت في حينه بالنسبة للنظام الاستعماري في الوقت الذي يسمح له بالتكوين . وهذا ما يجعل التباس نص عام ١٨٩٢ . في الوقت الذي يظهر فيه اكثر شمولا لمشاكل الاستعمار، فانه يتخذ جانبا مخربا ضد الاستعمار . وفي الحقيقة فالحـــل الذي يقترحه بن رحّال ليس حلا لمشاكل الاستعمار فقط ، بل هو ايضا بداية حل مسألة نهضة الدائرة الثقافية الجزائرية ... التي هي بذاتها متناقضة مع المصالح الاستعمارية .

وتتميز وجهة نظر بن رحال المتطورة في هذا النص بثـــلاث فكر هي :

١ ـ أولوية اعادة الاندماج الثقافي العربي ـ الاسلامي .

٢ ـ قبول الاندماج في الثقافة الفرنسية .

٣ ـ امكانية نهضة الاسلام في اطار السياسة الفرنسية .

وبخلاف نص ١٨٨٧ ، لا ينبغي لابن رحّال ان يؤجل زحـــف

الهجوم الاستعماري ، وأن يبقي الاستقلال الذاتي للدائرة الثقافية ووحدتها ، بل الاستفادة من التناقضات التي تواجه الاستعمار من عملية السيطرة نفسها ومن ازدهار الدائرة الثقافية في مستقبل النهضة .

لم تدرك هذه النهضة من طرف بن رحّال كإحياء بسيط للثقافة الاسلامية القديمة . فمن المؤكد ، ان الاولوية قد اعطيت للاندماج الثقافي في العربية . «ويجب ان نعترف بأن المسلم ليس له من اعتبار الا قليلا بالنسبة للشاب المتكوّن في المدارس الفرنسية . فكل خطوة ، وكل اعجاب ، وكل ثقة تكون للطالب المتخرج من الجامعات الارثوذكسية» . غير ان اعادة الاندماج الثقافي ليست مبعدة عن الاندماج الثقافي الفرنسي . وبدقة اكثر، فهو يظهر كشرط له: «ومثالهم في ذلك (اصحاب المدارس) ما جعل المسلمين يرسلون اولادهم الى المدارس الفرنسية ، عندما رأوا الرجال مثل العلماء ، ومثل الارثوذكسيين ، لا يخافون ، من اضافة الكثير من المعارف الفرنسية» . فالشيء الذي فكر فيه بن رحّال في مشروعه ليس فقط انتاج الأئمة او القضاة ، وانما كذلك قضاة في الشريعة وأئمة أطباء او مهندسين .

هذه المطالبة المزدوجة ، المكونة لمشروع النهضة ، هي في اساسها متناقضة مع وجود النظام الاستعماري . غير ان بن رحّال يطرح موافقتهم ؛ وما طرحه هو نوع من المساومة : يأخذ الاستعمار على عاتقه نهضة الاسلام ، وبالمقابل ، يدعم سيطرته السياسية : «اذا اعطيتم لهم (للطلبة) في مدارسكم تعليما اسلاميا قويا ، بل قويا جدا ومتمما بتعليم فرنسي كاف ، واذا علمتموهم شرائعنا وشعرنا القيّم ، فسيصغي اليهم مواطنونا ، ولا يصعب عليهم من تبدل الطلبة ، بهدوء ، الذين تكوّنوا بمناهج أقل اتقانا مما نالوا طلابكم» .

وفي هذا المعنى ، يذهب بن رحّال بعيدا ، مقترحا إحداث جامعة اسلامية في مدينة الجزائر على غرار جامعات الازهر

والزيتونة والقيروان (*). ان ما نقترحه هو إحداث واعادة التنظيم لتكوين طلابنا في جامعة اسلامية في مدينة الجزائر . وهذا ما يجعل طلابنا يدخلون في وسط زملائهم الذين يشاركونهم في الدين وأن يتمتعوا بنفوذ فريد ناتج كليا من فرنسا» .

ان اللهجة الجديدة التي اتخذتها محاورة بن رحّال مع الحكم الاستعماري (لهجة الهجوم المعاكس جزئيا تجاه الدائرة الثقافية) قد اصبحت ممكنة بالشكل النقدي الذي اتخذته ، اعادة إحداث التناقض الاساسي للنظام الاستعماري في ميدان الثقافة . وهذا الشكل النقدي يسمح للتناقض ، الذي يعارض الحكم الاستعماري بالشعب المستعمَر ، ان يبدأ بالتطور في اتجاه أقل معارضة من هذه الاخيرة . في هذه المرحلة من المحاورة وفي هذا الميدان ايضا، لم يكن بن رحّال مجردا بصورة تامة ؛ فهو مجهز بسلاحين : انقباض الآلة الادارية الاستعمارية ، وخاصة من تهديد نهضة الاسلام التي تعمل ليس في الاطار الاستعماري بل ضده . وقد بدأ هذا التهديد يظهر بالفعل مع الطلاب العائدين من الجامعات الاسلامية .

وفي الحقيقة، انهم حاملون ليس فقط افكار النهضة الاسلامية (أفكار جمال الدين الافغاني ، ومحمد عبده ، بل كذلك أمل لنهضته السياسية العربية التي تمثلها مصر في عهد محمد علي .

لكن هذا التهديد لم يكن بعد خطيرا بالنسبة للنظام الاستعماري، لقد بدأ يرتسم فقط في الافق. وسيستعمل بن رحّال هذه الاتجاهات الجديدة المترددة كأسلحة مقنعة للحصول على امكانية نهضة ثقافية في الاطار الاستعماري . وان تتطور موازين القوى شيئا فشيئا ، لم ينتج بعد قوى اجتماعية قادرة على ان تأخذ على عاتقها هذه المطالب . وتحتوي محاورة بن رحّال على تقديم نهضة ثقافية ليس

(*) الازهر والزيتونة والقيروان من اقدم الجامعات العربية شهرة يقصدها طلاب العلم العرب والمسلمون عامة . ــ المترجم ــ

كخطوة اولى في المطالبة ضد الاستعمار ، وانما كترتيب ضروري للمستوى الثقافي وذلك بدعم افضل للمستويات الاخرى من النظام الاستعماري . ويواصل بن رحّال اذن التعبير ضمن اطار الاستعمار حتى وان لم يتكلم لغته كليا . فالاتجاه للاستقلالية الذاتية للمطالبة الثقافية والمدرسة يمكن ادراكه في نصوصه التاليـــــة من حيث تحدده من علاقة الايديولوجيا الاستعمارية وكذلك بالشكل القاسي الذي سيتخذه حديثه . ويتحول قبوله للتعليـــم الفرنسي الـــى مطالبة مثيرة . وقد كتب في عام ١٨٩٦ الى النائب «شودي» ، سكرتير الزمرة الاستعمارية في مجلس النواب ، يقول : «قبل ان تحكموا علينا ، اعطونا وسيلة تطوير قدراتنا التي تكمن في داخلنا، اعطونا التعليم» . لقد اصبحت مطالبة النهضة الثقافية مطالبـــة شديدة التأثير وحاسمة ايضا . وفي عام ١٩٠١ ، كتب في مجلة «مستقبل الاسلام» : «تحت مدفع المسيحية ستتم نهضة الاسلام»، ويلخص نصه بالكلمات الآتية : «اذا كان اسلام شمال افريقيا لم يتحضر من فرنسا ومن اجل فرنسا ، فانه سيتحضر رغما عنهـا وضدها » .

ويضع بن رحّال هذه المحاورة المطلبية بصورة جلية اكثر فأكثر عام ١٩٢١ ، في ميدان تعليم العربية الابتدائي . ففي السابع عشر من حزيران ، القى محاضرة عن تعليم اللغة العربية في جلسة عامة امام الوفود المالية : وقد اعتبرت هذه المداخلة كهجوم لا يحتمـل ـ بالنسبة لممثلي الحكم الاستعماري ـ ، بينما اعتبرت كجـراة متزايدة من قبل زملائه الجزائريين .

وبقسوة لا تعرف الرحمة ، يضع بن رحّال بالفعل محصلـة اربعين سنة من الاستيعاب . مما تتكون هذه السياسة الرسمية للاستيعاب ؟

١ ـ القضاء على اللغة العربية ـ

«من حيث التحضير للتعليم العالي والمتوسط ، فان تعليـم

العربية ، اليوم ، من الناحية الابتدائية مهمل كليا من طرف الادارة المختصة . وكذلك الامر في استعمال الزمن عند بعض المدارس الاساسية للاهالي ، فانه لا يظهر مدة نصف ساعة في اليوم ، وكذلك بالنسبة لبرنامج شهادة الدروس الابتدائية ، انه لا يعد لشيء ما . اما بالنسبة للتعلم فالمدرس المؤهل يخطىء ، وينجم عنه انه لا يظهر الا كتذكار وكتبرير للظواهر» .

٢ ـ عملية الاعاقة ـ الذاتية التفرنس ـ

«لقد اردتم قبول توسيع التعليم الفرنسي للاهالي ، وقد خصصتم له اعتمادات غير هامة او غير كافية ومتناقصة ، وبصورة خاصة لاستعمال جزء منها في استخدامات خارجة عن التعليم الدقيق . لكن اذا استطاعت هذه الاعتمادات ان تصبح هامة ومعتبرة ، فانها لا يمكن ان تؤدي الى تلبية الحاجات الا اذا كانت عشرات الاضعاف او مئات الاضعاف» .

٣ ـ عملية مكثفة لنزع الثقافة ـ

«ايها السادة ، هل انتم غير آسفين عندما ترون في الامكنة العامة وفي طرقات المدن والقرى ، وفي محطة السكك الحديدية ، جماعات تعيسة من اطفال الاهالي قذرة ، رثة الثياب ، بذيئة وفاسقة ، يأتون لازعاجكم بتقديم خدماتهم او توسل صدقتكم ؟ هؤلاء الاطفال ، ايها السادة ، هم زبائن السجون مستقبلا ، اولئك الذين لا يستطيع ان يأخذهم في دائرة عملهم ، لا مدرس المدرسة الفرنسية ولا الطالب العربي ، ولا يطولونهم بتعليمهم» .

هذه الشكوى قالت الحقيقة بقساوة لمدة اربعين سنة من هدم واعادة بناء الدائرة الثقافية الجزائرية . ان تعليم اللغة العربية المقرر في مرسوم ١٨٨٣ وبرامج عام ١٨٩٨ لم تحقق بصورة عامة، ولم يخص الجهاز المدرسي الاستعماري الا ٥،٠٠٠ تلميذ جزائري في عام ١٩٢١ ، اي حوالي خمسة بالمئة من عدد الاطفال الداخلين في المدرسة .

امام هذا الوضع كيف التصرف ؟

خلافا لعام ١٨٨٧ او لعام ١٨٩٢ ، فان بن رحّال لم يقترح حلا بمعنى الكلمة . بالنسبة له الحل موجود : فهو قد وجد من خلال الجزائريين انفسهم الذين اخذوا على عاتقهم صيانة التعليم الاسلامي الابتدائي .

«لقد استمر المسلم الجزائري في صون هذا التعليم الغالي على قلبه بموارده الخاصة مقتصدا من ميزانيته الخاصة وممتنعا احيانا عن الشيء الضروري ... وهكذا نرى احيانا في الخيم والقرى وكذلك في الزوايا المظلمة هذه المستعمرات الصغيرة المتحركة حقيقة كخلايا طفلية ، حيث نجد مدرسا مسنا يجلس القرفصاء على حصير قديم او سجاد عتيق يلقن سامعيه المتنبهين استظهار القرآن او تهجي الابجدية العربية بواسطة لوحة صغيرة مستعملة كلوح ودفتر» .

ان ما يطلبه بن رحّال من الاستعمار ، ليس خلق مؤسسة مدرسية جديدة ولا تنظيم التعليم الفرنسي الابتدائي ، بل هو بكل بساطة :

١ ـ عدم خلق عوائق للتعليم الابتدائي الاسلامي ـ

«آه ! احيانا نهتم جيدا بهذه المستعمرات الطفلية حيث يقال

ان الشاب المسلم يمتص بآية من القرآن حقد الكافر بأخلاقه وحضارته . لكن هناك ألف عذر لاغلاق هذه النوادي للتعصب او على الاقل لازعاجهم : هذه هي ساعات الدرس ، وصغر المحل ، ووباله ، وعدم الاذن ، والف تنكيدات اخرى» .

٢ ـ الدعم المالي ـ

«اعانة سنوية لمعلم المدرسة ، بعض الحصائر للتلاميذ ، لوح اسود وبعض الخرائط لتجهيز (الشريعة) Chéria ، وهكذا ينتعش النادي الثقافي والاخلاقي والذي يمكن للتأثير على المستقبل ان يكون له نتائج معتبرة . وهل ترفضون لانجاز يمكن ان نتوقع منه الكثير رصد اعتماد متواضع بخمسة ملايين نطالبكم بها ؟»

واذا كان نص ١٨٨٧ قد أحدث اهتماما جليا ، واذا كان نص ١٨٩٢ قد تبين استعماله مباشرة ايضا من طرف الحكم الاستعماري ، فان مداخلة ١٩٢١ اصطدمت بنتيجة متفق عليها وهي عدم استقبال ممثلي الحكم الاستعماري ، وأدت الى احتجاج وسخط مضطرب . وبعد مداخلة بن رحّال أجبر رئيس الوفود المالية والحاكم العام بالرد عليه . اما بالنسبة للوفود المالية الجزائرية ، فلم يدافع واحد منهم عن بن رحّال ، الا باستثناء (كايد) حمود الذي اقتصر كذلك وبصورة معتبرة على مدى الاطروحات المتقدمة من بن رحّال . وتعبر «صدى الجزائر» بشكل جيد عن الصدمة التي تلقاها من الراي الاستعماري : «نحن ، في النهاية وبفضله، مصممين على تحقيق أماني مسائلنا؛ ونستطيع قياس نتائج جهودنا كشعب متحضر في سبيل الاستيعاب . وبعد تسعين عاما من «الثقافة الفرنسية» عارض عرب وبربر الجزائر الفكر الفرنسي بالمذهب الفلسفي للقرآن . فالشيء الذي فعلناه من

اجلهم ليس له اهمية . فهم لم يحفظوا الا شيئا واحدا ، هو اننا نستطيع مساعدتهم في التطور ، فهم يطالبون ان يكون ذلك نحو الاسلام» .

ان وجهة النظر التي طوّرها بن رحّال بصورة واضحة تصدم في الحقيقة وبصورة مباشرة الايديولوجية الرسمية للاستعمار وإظهار النظام المدرسي في جوهره الذي وضع في عام ١٨٨٣ . وهو يؤكد في الحقيقة النقاط التالية :

١ ــ استحالة ورفض الاندماج الثقافي بالتبادل .

٢ ــ المطالبة بمؤسسة مدرسية مستقلة عن الحكم الاستعماري .

ان التأكيد الاول ليس جديدا كليا ، وبالعكس فالشيء الجديد هو صيغته . فهو لم يكن ضمنيا كما كان في عام ١٨٨٧ ، او جزئيا كما كان في عام ١٨٩٢ ، بل هو من الان وصاعدا مؤكد تأكيدا مطلقا .

ــ لا يستطيع الاستعمار ان يمثل الجزائريين .

ــ لا يريد الجزائريون ان يمثّلوا .

«لم تعلم العربية الابتدائية بصورة رسمية في اية جهة ، ومع ان هذه اللغة هي لغة الأم لملايين السكان المسلمين ، فان الفرنسية ما زالت في البداية ، وهي لا تستطيع مطلقا ان تحل مكان لغة الأم بصورة كاملةبالنسبة لهم . وفي هذه الحالة، لنتصور شعب بدون لغة ليعبّر عن افكاره ، ويدرك أفكار الآخرين ، ويتثقف ، ويعبر عن عواطفه ويتمم اخلاقه ويعيش ويتطور اخيرا ؟» .

اما التأكيد الثاني فقد تمثل في جزء منه في نص ١٨٨٧ ، لكن من حيث كونه وسيلة لتحقيق الايديولوجية الرسمية الجمهورية . وبالعكس ، في عام ١٩٢١ ظهرت هذه المطالبة كتصديق للعجز التاريخي لهذه الايديولوجية في تحقيق الممارسة . وبما اننا لا يمكن ان ننكر ان تعليم الفرنسية وبالفرنسية في جوهره وبالطريقة التي

يجب ان يعطى بها يكون باهظا ويتطلب تضحيات مثقلة جدا ، فاننا نطالبكم بمضاعفته وذلك بتعليم يعطى بالعربية من قبل العـــرب وللعرب مما يؤدي الى صفقة رابحة ويعود بخدمات فائقة .

واذا كان بن رحّال يستطيع ان يصيغ على هذا المنوال مطالب كهذه ، فهذا يعني انه لا يرتكز فقط على التناقضات الداخلية للنظام الاستعماري ، وانما ايضا على الهيجان السياسي والثقافي الذي يصيب قسما من السكان الجزائريين (خاصة الحضر) في نهايـــة الربيع الجزائري وذلك في عام ١٩٢١ .

لقد بدأ هذا الهيجان في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر واخذ انطلاقه خلال الحقبة التي سبقت الحرب العالميـــة الاولى، وتوسع بعد الحرب باصلاحات عام ١٩١٩ (وبشكل خاص الاصلاح الانتخابي الذي يعود بزيادة قوية للتمثيل السياســـي للجزائريين في الجمعيات المحلية) وحركة الامير خالد . انها بلا شك ، حقبة الغليان السياسي . حقا اننا نشهد المظاهرات الكبرى والاخيرة لمقاومة الرفض (هجرة ابناء المدن الى الشرق الاوسط ، تمردات مرغريت وبني شوغران) وكذلك الخطوات الاولى للشكل الجديد من الصراع السياسي (عرائض ، ومندوبون) ويمكن على الاخص ، تكوين الرأي العام الجزائري كنواة تكوينية لجماعة يطلق عليها اسم «الجزائري الفتى» . وقد ظهرت صحف جزائريـــة (المصباح ، الهلال ، الاسلام ، الرشيدي ، والحـــق) . وتكونت الحلقات الثقافية (الرشيدية في الجزائر العاصمة ، وصلاح باي في قسنطينة ، تضيء في مدن الداخل (ودادية العلوم الحديثـــة في خنشلة، حلقة الشباب الجزائري في تلمسان، جمعية الأخوكية في معسكر) ، واحيانا في القرى (النهضة الصهريجية ، فـــي جمعة الصهراج) . فعلى المستوى الثقافي، اذا كانت هذه الحقبة قد تميزت على الاقل بالنسبة لحركة «الجزائري الفتى» بارادة الدخول الى مدرسة فرنسا والغرب ، فانها تتميز ايضا بالاهتمام الشديد

الذي يؤديه مجموع الفئة المثقفة الجزائرية (الانتليجانسة) للتيارات الايديولوجية والذي يحرك باقي العالم العربي الاسلامي . واذا كان «الشباب التونسي» و«الشباب التركي» يتخذون كمثال «للشباب الجزائري» ، فان الانتساب الى مصر يكون مهما ايضا . فمنذ نهاية القرن التاسع عشر دخلت صحيفة الحركة الوطنية المصرية الى الجزائر خفية. وعندما جاء «عبدو» الىمدينة الجزائر عام ١٩٠٣ ، كانت «الاصالة الاسلامية للمنار» قد عرفت بداية انتشار في اوساط البرجوازية المدنية . وقد انصب الاهتمام بشكل خاص في حلقات «الشباب الجزائري» وكذلك «الجماعات الاسلامية» التي تنتسب الى «النهضة» ، على التعليم وتصفية الظلامية (الجهالة) ، وذلك بتطور «الانوار» (العلم الغربي و/او الرجوع الى ينابيع الاسلام) . فاذا كانت الاولى تكثر من المحاضرات والدروس، فالثانية تحاول تكوين شبكة من المدارس القرآنية والمعاهد الاسلامية الحرة في مدينة الجزائر وتلمسان وفي القطاع القسنطيني بشكل خاص .

ان هذا السياق السياسي والثقافي الجديد يمكننا من فهم تحول محتوى وشكل المناقشة التي حاول بن رحَّال متابعتها مع الحكم الاستعماري . ولان الامر في نظره لا يزال يتعلق بالحوار . فان بن رحَّال لا يتهم التعليم الفرنسي ولا يضعه على المشرحة .

«ان الشيء الذي آلفه المسلم هو تلك المدارس القرآنية من حيث انه تعود على اخذ هذه المعاني الاولية وتعليماتها كذلك . فمضاعفة المدارس الفرنسية امر مقبول وجيد ، لكن اهمال المدارس العربية امر لا يغتفر ومخالف لحسن التصرف السياسي» .

وهو لا يتهم مباشرة السيطرة السياسية للاستعمار .

«ان مساعدة التعليم الاسلامي الابتدائي يعني التوظيف الاكثر نفعا ، والاستخدام المصيب للاملاك التي تسيرونها . وهذا يعني

تأكيدكم بالنسبة للمستقبل ضد الاحداث المخيفة للجهل وفساد الاخلاق . ويعني كذلك ربط مودتكم للمسائل الاسلامية برباط وثيق واكثر فعالية ، بوتر اكثر حساسية» .

لكن هذا الحوار لا يمكن ان يكون من نفس النوع كالسابق . فهو لا يعني ايجاد حل لتناقض الاستعمار في اتجاه مصلحة الجزائريين ، وانما اعادة توازن الحوار وتركيزه على المصلحة المتبادلة والى حد المساواة بين الاطراف .

«انه في مصلحتكم اكثر من مصلحتنا حين ادعوكم الى تقدير مسألة التعليم الاسلامي بوضوح اكثر ولمسكم للفائدة المادية والثقافية والاخلاقية التي ينبغي تشجيعها بدلا من الغائها وتنكيدها» .

هذه المناقشة هي في جوهرها مستحيلة : لانها تنكر بصورة رمزية الوضع الحقيقي للسامع (الحكم الاستعماري) وهذا ما تفهمه جيدا السلطات الاستعمارية والتي ـ بعد مداخلة بن رحّال ـ أجابته برفض المناقشة . ويجيب السادة «ساباتيه» و«جولي» ـ على مفتاح التأكيدين لابن رحّال ، بعدم استماع الطلب واعادة تأكيد أسس السياسة الثقافية للاستعمار .

بالنسبة لساباتية : «ان بن رحّال يريد ان يبين انه لتوطيد تفوق الفرنسية في الجزائر ، من المفيد تطوير تعليم اللغة العربية . ان هذا المذهب مضاد بصورة مطلقة لكل تعليم التاريخ. عندما تريد أمة ما ان تصل الى تسريب حضارتها الى أمة اقل تطورا ، فان ذلك يكون بنشر لغتها التي يجب ان ترتبط بها للحصول على هذه النتيجة» . بالنسبة لجولي : «ان السياسة الفرنسية تمد دائما يد المساعدة للاهالي. غير انها لا تقبل ابدا اذا اردنا خلق دولة ضمن دولة بواسطة التعليم الاسلامي الذي يدرج في التعليم الفرنسي» .

في هذه الظروف ، لا يمكن للمناقشة ان تتقدم ، وفي أحسن

الاحوال لا يمكن الا ان تتكـــرر . فهي تكون ممكنة عندمـــا تذلل التناقضات التي لم تتطور بعد ، وعندما تستعمل نتائج اعادة انتاج التناقض الاساسي للنظام الاستعماري . وهي تصبـــح مستحيلة لانها لا تسمح من قبل الاستعمار في الوقت الذي تصل فيه الى مس الجوهر ، لمعرفة اساس النظام الاستعماري نفسه وان لم تقصد الا واحدا من مستوياته فقط . حينئذ تتحول المناقشة بالضرورة الى استفهام ؛ خاصة ، ان اجهاض مقاومة الحوار يكون اشارة الى ان عصر «الشخصيات» قد بدأ بالأفول ، وان العلاقات الاجتماعية المائعة ايضا والتي تجعلها ممكنة ، قد انتجت ، من الان فصاعدا ، قوى اجتماعية تسمح للمطالبة ضد الاستعمار بالانتقال تدريجيا الى مرحلة اخرى : هي مرحلة الحركات السياسيـــة والثقافية المنظمة .

٣ ـ خلال الاربعين سنة التيسبقت تكوين الحركة الوطنية، كيف يمكن ان نحدد مكانة بن رحّال في المناقشة حول التعليم ، وكيف نحدد موقعه بالنسبة للتيارات التي تحرك الدائـــرة الثقافيـــة الجزائرية ؟

هل هو جزء من الطليعة لحركة «الجزائري الفتى» او مـــن المرجع الاخير للعمائم القديمة ؟ وهل هو احد مؤيدي الاســـلام او السلفية ؟ هل هو من أتباع التغريب (نسبـــة الى الغرب) او الرجوع الى ينابيع الاسلام ؟ فاذا بقينا على مستوى التصنيـــف المستعمل بحسب العادة لتحديد نطاق الانتليجانسية الجزائريـــة للعصر ، فان هذه الاسئلة تبقى بدون اجابة . ان بن رحّال يكون فعلا ولا يكون كل ذلك في آن معا .

وفي وقت ظهور قانون ١٨٨٣ ، كان بن رحَّال احد الجزائريين النادرين الذين دافعوا عن مبدأ التعليم باللغة الفرنسية . انه من ضمن تلك الطائفة من المثقفين المزدوجي اللغة ومن الاعيان المدنيين، امثال (سي احمد بن يوسف في بليدا ، سي علاوي بن يحيى في

مستغانم ، وأحمد برحمات في مدينة الجزائر ...) الذين وجدوا ان الاندماج الثقافي بالفرنسية يبدو كضرورة تاريخية .

غير انه يتميز عن مجموع المثقفين التقليديين الذين يرون في توطين الجهاز المدرسي الاستعماري عدوانا على الاستقامة الثقافية للسكان الجزائريين . وقد جرى هيجان شديد عام ١٨٨٣ في مدن (الجزائر العاصمة وتلمسان خاصة) ،ورفعت عريضتان تحتجان ضد القانون الذي ظهر . ويبدو ان هذا الموقف قد استمر على الاقل حتى عام ١٩٠٠ . هذا ما ظهر من البحث (٢٦) الذي أنجز في تلك السنة لدى ٧٩ من الاعيان ، الذين ابدوا رأيهم بالاتفاق، ما عدا واحد ، ضد المدارس الفرنسية ، واقترح اغلبيتهم «تعيين اساتذة عرب في المدارس العربية لتعليم اللغة العربية والقرآن» .

ان ديوان العصر المجمع من قبل Desparmet عام ١٩٠٨ يعبّر جيدا عن رأي الانتليجانسية التقليديين :

«هذا الشعب اذا كان في البداية طيبا فانه قد اصبح مرا في النهاية. انه يريد الغاء دراسة القرآن فيمدارسنا حتىننفصلشيئا فشيئا عن ديننا. انهيحتال في تعليم الفرنسية لاطفالنا بهدفجعلهم كافرين . وهو يحرص بعناية كبيرة على تطبيق هذا القانون . انه يعاقب مدرسي المدارس القرآنية وذلك بإلزامهم بتوقف دروسهم في الوقت الذي تبدأ فيه دروس المدرسة الفرنسية ، لم يتركوا وسيلة الا والتجأوا اليها ضد تعليم الكتاب المقدس. ففي كل سنة هناك تهديدات جديدة موجهة للمدرسين . اذن هل استطيع ان أنضم الى هذا الشعب الذي ينوي الغاء تعليم القرآن .

لكن اذا كان بن رحّال مؤيدا لاندماج الثقافة الفرنسية ، فهو اذاً ليسمتمثلا ولا ممثلا. هناكبونشاسعبين المواقفالتييدافععنها

---

٢٦ ـ بحث وارد عند اجيرون ـ مرجع سابق ـ ص ٩٢٨ .

بن رحّال في عام ١٨٨٧ ومواقف «بن خلفات» مثلا . بالنسبة لهذا الاخير ، وهو استاذ في ثانوية قسنطينة ، فالاندماج الثقافي لا يمكن ان يكون ولا ينبغي ان يكون الا اندماجا متبادلا . «ينبغي ارسال الطفل العربي الى المدرسة ، ويجب ان نبعد هذه الشبيبة الناشئة عن الاهالي الجهلاء والمتعصبين والعاجزين عن فهم فوائد التعليم والحضارة الفرنسية . فبالتعليم نستطيع جعل العربي انسانا مستنيرا وأخلاقيا ، وفرنسيا بشكل خاص» (٢٧) .

وبالعكس ، ان رفض التشبيه السياسي والثقافي هو امر ثابت من وجهة النظر المتطورة عند بن رحّال .

بعد عام ١٩٠٠ ، نجد هذه الرؤية سليمة ، عندما اخذت حركة «الشباب الجزائري» على عاتقها المطالبة بالمدرسة الفرنسية وبحد ادنى من الحقوق السياسية . وفي مجلس العام بوهران ، كان يتدخل ، في اغلب الاحيان ، بن رحّال و«طالب» «بالاتفاق» لتقديم مطالب ملموسة ومتقاربة ، لكن من خلال أبعاد مختلفة(٢٨) .

بالنسبة للثاني : «انه من المستحيل على الاطلاق ترك حالة الامور الراهنة تدوم طويلا ، والابقاء على وجود شعبين في انظمة مختلفة . فمع الوقت ، بصورة او بأخرى ، نكون مضطرين الى ضم هذا الحشد من الاهالي مع السكان الفرنسيين » .

اما بالنسبة للاول : «ان الجزائر ليست بلدا معمرا فقط من الفرنسيين . فان شئنا ام أبينا يوجد فيه خمسة ملايين من المسلمين . ان خمسة ملايين من البشر ، أليس لديهم حاجات لتلبيتها ، ومطالب لتقديمها ، ورغبات لتحقيقها ؟ واذا كان

---

٢٧ ــ بيان جامعي لاكاديمية الجزائر ــ عام ١٨٨٧ ــ ص ٤٨ .

٢٨ ــ المجلس العام بوهران ، مداولة لـ١ سنة ١٩١٩ ــ شباط ــ ايار ١٩٢٠ ــ ص ٥٣٦ و٥٤٣ .

«اجيرون» على حق عندما كتب ان بن رحّال لم ير في التعليم الفرنسي «اداة تمثل ، بل قوة تنبيه وتحرر» ، فيجب ان نضيف ايضا ، انه بالنسبة له ، ان هذا التعليم الفرنسي لا يمكن ان يكون ايجابيا الا اذا كان مكملا للتعليم العربي والاسلامي . ولا يرى بن رحّال في الثقافة الفرنسية والثقافة العربية ـ الاسلامية كشكلين ينبغي الاختيار بينهما . بل بالعكس ، فالاندماج بالثقافة الفرنسية يبدو له كعامل ضروري لنهضة الثقافة العربية ـ الاسلامية» .

بالنسبة لابن رحّال ، ليس هدف التعليم هو تملك العلم الغربي فقط ، بل يمكننا القول ايضا ، انه ، على الاخص ، اعادة تملك الرسالة القرآنية الخالية من الشوائب . وينتمي بن رحّال الى حركة التجديد الكبرى للاسلام ، وذلك بالرجوع الى الاصول، الى حركة السلفية التي بدأت تترسخ في مدينة الجزائر في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر . هو اذن بعيد عن «بودربه» ، احد المنشطين لحركة «الجزائري الفتى» الذي اعلن في عام ١٩١١ ، عن «اكليركية الاسلام» (*) ، وصرح للجزائريين عن ضرورة التحرر من «التأثيرات الدينية التي تعوق تطورهم»(٢٩) . غير ان بن رحّال قريب جدا من المصلحين السلفيين الاوائل (أمثال كامل محمد بن مصطفى بن الخوجه ، استاذ في جامع مدينة الجزائر ، ومحمد السيد الزواوي ، اديب جزائري) الذين ينشدون فكر «الإمام عبدو» . وعلى منوالهم ، فهو مؤيد لاسلام صرف وذلك بالرجوع الى الاصول والتحديث : «ان الذي يعطل

(*) اكليركية ـ هي مجموعة الآراء المقبولة التي يستخدمها رجل الدين في الشؤون العامة والخاصة ، وهي في اغلبها اصلاحية . ـالمترجم ـ

٢٩ ـ وارد عند اجيرون ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٤٠ .

المجتمع الاسلامي اليوم ، هو جهله العميق ، ليس فقط جهل الفنون والعلوم الراهنة ، بل ايضا جهل اشياء كثيرة من دينه . ما عدا بعض الممارسات الخارجية وبعض الاعتقادات الاساسية ، فالديانة تحولت الى مجموعة من الاغلاط والاحكام المسبقة والخرافات . وان كل ما يأتي من الخارج هو موضوع لحذر غير مبرر ، وتحريمات طائشة ومجادلات لا ينكرها «بيزانس» (٣٠) . وعلى منوالهم ، فهو يعتقد ان تعميم التعليم هو الاداة الرئيسية للتجديد والنهضة . «ان الدول الاسلامية هي متأخرة ومجزأة ، لكن انتشار التعليم يجعلها تستعيد مكانتها في العالم» .

غير ان هذا الانضمام للحركة السلفية لا يتوافق مع انقطاع كامل عن الاسلام التقليدي ، اسلام الجمعيات الخيرية . حقا ان بن رحّال ينتقد الخرافات ، غير انه بعيد عن مواقف «الإمام عبده» حين هاجم قسنطينة ـ اثناء سفره للجزائر عام ١٩٠٣ ـ «الاولياء الذين يبقون على الجهل» ، وبعيد ايضا عن بن شعيب الذي يعلن «الدين الفج المفتعل من قبل عدد معين من الشريرين لغاية واحدة فقط ، هي تجريد الأتباع الجدد» (٣١) .

بقي بن رحّال مرتبطا بجمعية الاسلام الخيرية بالزوايا التي قدمها عام ١٨٨٩ كملاذ هادىء للحسنة والخير ، تحت حماية الايمان واحترام الكل» (٣٢) . وقد صرف سنواته الاخيرة من حياته في الجمعية الخيرية التي كان مشتركا فيها .

ان بن رحّال هو اذن شخصية غامضة ـ ومن هنا تأتي اهميته

---

٣٠ ـ مستقبل الاسلام ـ مرجع سابق .

٣١ ـ اجيرون ـ المرجع السابق ـ ص ٩١٥ ـ ٩١٦ .

٣٢ ـ من خلال بني سناسين ـ بيان عن جمعية الجغرافيا والآثار في وهران جزء ٩ ـ ١٨٨٩ ـ ص ٤٠ .

في معظمها . هذا الغموض هو في الحقيقة كاشف لهذه المرحلة من الهيجان الثقافي . فالدائرة الثقافية الجزائرية مليئة بالتغيرات التي حدثت في الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القـــرن العشرين . ومن المؤكد ان هذه العملية لم تصل بعد الى مرحلـــة النضوج ؛ فأفكار جديدة قد ولدت ، وأساليب جديدة من السلوك قد ظهرت ، وبدات المعارك الايديولوجية الاولى . غير ان هـــذه المرحلة هي ايضا مرحلة الازدهار . فهي لم تنتج بعد النماذج المثقفة التي تحتل المسرح الثقافي في سنوات الثلاثين : المثقف العصري مع هذين المتغيرين : الليبرالي والراديكالي ، والمثقف التقليـــدي ومعه ايضا هذين المتغيرين ، الاصلاحي والزاهد . بالنسبة للوقت الحاضر ، تبدو التقسيمات صعبة التنفيذ . فالتيارات الفكريـــة تنمو، وتتقدم ، وتتوارى على الاقل جزئيا . هذه بعض الصـــور التي قدمناها ليست معبرة ، بكل معنى الكلمة ، عن النمـــاذج الجديدة للمثقفين . فهي ، بالاحرى ، تمثل حالات معينة . ويبدو ان مجموع الدائرة الثقافية خلال هذه المرحلة مشغول بعمق من قبل التيارات المختلفة ، لكن من المؤكد ، انهم غير مستقلين ذاتيا بعد . فالتيارات التي ظهرت متضادة فـــي الثلاثينات ، بـــدت متوافقة ايضا في العشرين او حتى في العشر سنوات السابقة .

لقد جرت العادة في كتابات التاريخ معارضة «الشبـــــان الجزائريين» المفرنســـين ، والعصريـــين والمتباينين واللاادريين بأصحاب «العمائـــم القديمة» المعربين الذين يرفضون التباين ، التقليديين والمرتبطين بالاسلام. فاذا كان لهذا التقسيم بعض الفائدة التربوية ، فالواقع بخلاف ذلك ، انه اكثر تعقيدا . فالآن الروابط ما زالت تربط المدافعين عن التغريب بالمدافعين عن الاسلام . لقد تحدثنا كثيرا عن ارادة التمثل «للشباب الجزائـــري» ، غير ان القليل منهم يقبل في الحقيقة التجنيس وفقدان الاحوال الشخصية الاسلامية . فمن جهة ، لا يمثل مثقفو الثقافة الفرنسية الا نقطة

في بحر . ففي عام ١٩١٠ ، تحددت النخبة المثقفة المفرنسة بخمسة وعشرين طبيبا ومحاميا واستاذا . وفي عام ١٩٢٠ ، تقدر ٤٧ طالبا و٥١ تلميذا في دار المعلمين ، وان معظم فرق حركة «الجزائري الفتى» مكونة من المعلمين (٤٥١ في عام ١٩٢٠) ، ومن هذه «نخبة الشهادة الابتدائية» التي تشغل وظائف صغيرة في الادارة الاستعمارية ، اذ كانت النخبة المثقفة تمثل بصورة جلية المطالب المتباينة وتطور من سلوكيات الانسجام البيئي . وازاء الثقافة الفرنسية ، فلم يبق على الاقل بعض الجوانب المرتبطة بالثقافة الاسلامية . وقد وصف «جلبير مينيه» جيدا هذا الجانب من سلوك «الشباب الجزائري» . ان اكثر المفرنسين من «الشباب الجزائري» ينكبّ على الموضة الشرقية ويلبس الطربوش العثماني. في مدينة الجزائر وفي حلقة الشباب الجزائري ، يجتمعون لقراءة المجلات العربية للمشرق او للولايات المتحدة ، او لسماع محاضرات بالفرنسية او العربية : التي تعطى يوم الجمعة ، وهذا اليوم هو ايضا يوم الصلاة الجماعية . ويتعلمون الفنون الحربية ، وخاصة المجادلة . ويتضح التضامن عند الكل مع الطرابلسيين (طرابلس الغرب) (٣٣) .

ما زال الرباط الاسلامي هاما جدا لجمهور حركة «الجزائري الفتى» وبشكل خاص للمعلمين . فحتى نهاية ما بين الحربين العالميين ، كنا نرى كثيرا من المعلمين المسلمين معتبرين من دار المعلمين ما زالوا مرتبطين بعاداتهم العربية (الشروال ، الجلابية ، البرنوس ...) ، ويترددون دائما الى الجامع ويقطعون بانتظام دروسهم بعد الظهر لتأدية واجب الصلاة ... ان مهنة المعلم لا

---

٣٣ ـ الوطنية الجزائرية في عام ١٩١٤ ـ جمع مناقشات ، عدد ٥ ـ ١٩٧٦ . باريس ـ ص ١٦ ـ ١٧ .

تمنع البعض منهم من ان يكونوا اتباعا او اعضاء نشيطين في الجمعيات الخيرية الزاهدة (وهذا ما يمكن ملاحظته في الأغواط ، وعين مهدي ، وغمار ، وتوغورت ...) (٣٤) .

ان صحيفة «الحق» الوهرانية التي ظهرت في عام ١٩١١ وعام ١٩١٢ والتي قام بتحرير معظمها معلمون ، كانت كاشفة للاهمية التي يمثلها المرجع الاسلامي بالنسبة للانتليجانسية الجزائرية المتخرجة من الجهاز المدرسي الاستعماري . واذا كانت المجادلات الاولى قد دخلت بين التيارات المختلفة ، فان الطريقة ما زالت رهن الاصلاح . واذا كانت المجلة الاسبوعية الوهرانية «الكل او لا شيء» في عام ١٩١٢ تنعت «الشباب الجزائري» في صحيفة «الاسلام» بالفرنسيين الجدد والعرب القدماء ، فان صحيفة «الحق» توصي بالاعتدال : «ان الذين يريدون هدم البيت مهما كان مترديا قبل ان يبني الجديد هم أعداء الشعب المسلم الناشيء» .

ان حركة التحديث لا تصيب فقط الانتليجانسية المكونة تكوينا فرنسيا من جهة ، وانما تصيب بصورة تقريبية كل جوانب الدائرة الثقافية . ان ضرورة التوافق قد احست من قبل الدفعة الاولى لطلاب الإمام عبده . وعندما بدأ بن باديس تعليمه في «الجامع الاخضر» بقسنطينة ، أدخل على التعليم التقليدي دراسة الرياضيات والعلوم الدقيقة (الرياضيات والفيزياء والكيمياء...).

ان الايضاح الذي أدى لتقسيم الدائرة الثقافية الى نمطين كبيرين من المثقفين (المثقف العصري والمثقف التقليدي) لم يثمر بعد . سيؤدي هذا الايضاح ، على الاقل ، الى الاستقلال الذاتي لمتغيراتهم المتبادلة .

---

٣٤ ــ المراد ــ الاصلاح الاسلامي في الجزائر من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٤٠ . موتون وشركاه ، باريس . لاهاي ١٩٦٧ ــ ص ٤٨ .

وهذا يكون واضحا فيما يتعلق بالمثقف التقليدي بشكل خاص . ولهذا يجب ان ننتظر بداية الثلاثينات حتى تهاجم الحركة الاصلاحية لابن باديس جبهة الزهد . ان مؤيدي السلفية الاوائل قد خففوا من انتقاداتهم ضد الجمعيات الخيرية . حقا اذا كانت الجمعيات الخيرية والزهدية في حالة انخفاض من حيث تحالفها مع الادارة الاستعمارية (خاصة منذ الحرب العالمية الاولى) ومن خلال عجزها عن التجديد ، فانها تبقى على الاقل جزئيا رمز المقاومة للترسيخ الاستعماري . ففي بداية القرن العشرين ، لم يكن تبني الافكار الاصلاحية منافيا لمتابعة الجمعية الخيرية . وهذا الامر لا يكون الا حين لا تصبح الحركة الاصلاحية حركة افكار فقط ، بل تنظيم بنيوي يعارض تنظيم الجمعية الخيرية ، وهكذا يصبح لا بد من التصادم والانشقاق .

ان وجهة نظر بن رحّال كاشفة اذن لحالة الدائرة الثقافية الجزائرية ومشددة للتغيرات التي لم تصل بعد الى حالة النضج . كما انها كاشفة ايضا للظروف الخاصة بالجزائر التي تتغلغل فيها افكار «النهضة الاسلامية» . ان المسائل الكبرى التي طوّرها بن رحّال هي : ان ضرورة الدخول في مدارس اوروبا ، والتأكيد على القيمة الجوهرية وعظمة الاسلام ، واولوية التعليم لم تكن اصلية بمعنى الكلمة . انها على جدول الاعمال بمصر منذ بداية القرن التاسع عشر ، وفي تونس منذ سنة ١٨٥٠ .

وازاء التدخلات الاوروبية التي بدأت مع الحملة النابوليونية في مصر والتي تحققت بشكل خطير باحتلال الجزائر ، كانت الدول الاسلامية تحاول ان تقاوم دخول المدارس الاوروبية وتجدد جهازها التربوي بشكل خاص . هذه هي حال مصر في عهد محمد علي واسماعيل الثاني . هذا ما لاحظناه من تجديد هيكلة الجهاز التربوي والديني القديم» وذلك بارسال الطلاب المصريين الى

الجامعات الاوروبية ، وإحداث مدارس خاصة لتهيئة الاطارات العسكرية والادارية ، ومن ثم مدارس ابتدائيـــة وتمهيدية ، وترسيخ المهمات المدرسية الاجنبية . في عام ١٨٤٠ كان يوجـد حوالي ٩٫٠٠٠ تلميذ في الجهاز المدرسي من النوع الاوروبي . وقد زاد عددهم الى ٩٠٫٠٠٠ في عام ١٨٧٣ . وخلال هذه الحقبة عرفت حركة الترجمة والصحافـــة انطلاقـــة معتبرة ، وصلت هذه الحركة الى تونس في وقت متأخر . ونرى في عهد خـــير الدين ، اصلاح التعليم في زيتونة الذي يضم ، من الان وصاعدا، زيادة عن المواد التقليدية ، دروس المنطـــــق ، والرياضيات ، والهندسة ، وعلم الفلك ، وعلم المساحة ، وانشاء كلية الصديقي بشكل خاص . «ان انشاء هذه الكلية يمكن تونس من تحقيـــق اهداف مضاعفة . فعلى المستوى التربوي ، ظهر فـــــي باديء الامر نوعا من التعليم المزدوج، يلبي حاجات البلد. وقد مهدت هذه الكليـــة الطريق لتعليم العربيـــة فعرفت انطلاقة كبـــيرة . اما على المستوى الاداري ، فعلى الكلية ا نتهيء للادارة العامـــة اطارات مؤهلة » (٣٥) .

ان ارادة الدول الاسلامية بالدخول الى مدارس الغرب تمثل احد جوانب «نهضة الاسلام» ، ويتكون الجانب الثاني من ارادة الرجوع الى الينابيع (الاصول) القرآنية التي يحييها جمال الدين الافغاني ومحمد عبده . وقد اصابت هذه الحركة مصر في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وانطلقت في السنوات التي سبقت الاحتلال البريطاني (١٨٨٢) . هذه الحركة كانت اقوى من الاولى، انها في الاساس حركة اصلاح الدائرة الثقافية والتي اعطت الاولوية

---

٣٥ ـ مونجي سعيدي ، خير الدين ، وزيد مصلح ، دار تونس للنشر ١٩٧٠ ص ٣١٨ ـ ٣١٩ .

للتعليم . بالنسبة للامام عبده «ان الشيء الاول الذي يجب ان نبدأ به ، هو التربية والتعليم لكي نكوّن رجال قادرين ، يأخذون على عاتقهم حكومة برلمانية بصورة واعية واختيارية . فليس من المعقول ان نعطي الناس ما هم غير مهيئين لتقبله» (٣٦) .

هذا الاتجاه يؤدي الى وضع المطلب السياسي بين قوسين وإعطاء الاولوية لتكوين الرأي العام . «يلزم عدة قرون لكي نخلق في البلد ما نسميه الرأي العام ، وهذا يستلزم تقدم العلوم ، وتثقيف العقول ، وقهر الشهوات الشخصية وتوسيع ميدان الافكار العامة» . وهذا يؤدي الى الامور التالية :

١ ـ جامعة اسلامية تكون ردة فعل ضد السيطرة السياسية الاوروبية وضد ظهور السياسات الوطنية في العالم الاسلامي في الوقت نفسه . «فالناس المتحدون فيما بينهم بالدين الاسلامي والمرتبطون بالايمان الديني ، يهزأون من نسبهم ومن شعبهم ، وينبذون العلاقة الخاصة باتجاه العلاقة العامة ، اي العلاقة بين المؤمنين» .

٢ ـ الدعوة الى مستبد يكون وحده قادرا على الاسراع في اعادة البناء وتجانس الدائرة الثقافية . «ان الشرق يحتاج الى مستبد يجبر اولئك الذين ينتقدون ويعترفون بقيمهم المتبادلة ، والاهالي ليتعودوا الرحمة ، والجيران ليكونوا عادلين ، وإرغام الناس ليبنوا رأيهم فيما يخص منفعتهم ... ويكفي خمسة عشر عاما لقيادة الشعب الى حالة لا يستطيع ان يتخلى عنها فيما بعد.. خمسة عشر عاما يعبأ من خلالها باتجاه هذا الهدف

---

٣٦ ـ هذا الاستشهاد لمحمد عبدو ، مع ما يليه ، مأخوذ من كتاب انور عبد الملك : «الايديولوجيا والنهضة الوطنية ، مصر الحديثة» ـ نشر انتروبوس باريس ١٩٦٩ .

حشد هائل من مؤيدي الاصلاح . هذا المفهوم للتحرر من قبل التعليم تحت قيادة مستبد مستنير لا يكون بدون ذكر الايديولوجية عصر الانوار في اوروبا» .

لقد كانت وجهة نظر بن رحّال عرضية بالنسبة للمشاكل التي تواجهها الجزائر من انتشار ايديولوجية الانوار .

ان انضواء بن رحّال الى مفهوم النهضة من خلال التربية يكون اقوى من وصولها متأخرة (في بداية القرن العشرين) الى الجزائر العديمة الثقافة ، والتي كانت نخبة المثقفين ـ القليلي العدد ـ تصنف الى مفرنسين عصريين ومسلمين تقليديين . وان ضرورة تحريك وتجانس الدائرة الثقافية يفرض اذن بحدة «تعليما بائسا» ! وسائل فقيرة ! ومجال رديء ! في وسط القرن العشرين، بينما كان يشيد للعلم في كل جهة هياكل عظيمة ، وبينما كانت الاوقاف في بلدان المشرق تساهم في اكماله كل يوم ووضعه في مستوى التعليم الاوروبي ، وفي حين كان الشعور الاسلامي في تونس والمغرب ، القريبة منا ، ما زال مفهوما ومحترما ويجري العمل على صيانته ، فان الامر ، هنا ، في الجزائر هو النسيان، ان لم نقل العداء» (٣٧) . ان ما يوضحه بن رحّال هو ارادة الانتصار على التأخر الذي ادركته الجزائر بالنسبة الى العالم الاسلامي والى اطروحات محمد عبده عن الوضع الاستعماري للجزائر . واذا كان الاستناد الى جامعة اسلامية واضحا حقا عند الشعوب . فالتطلعات تطلب بعضها البعض ، والايادي تشتد والقلوب تنبض للتوحيد . فالمطلب السياسي وكذلك السيطرة السياسية الاستعمارية الموضوعة بين قوسين تنزع عنه جزئيا جانبه المتلف . وقد ادرك بن رحّال ان دور المستبد الناجح يستطيع

---

٣٧ ـ المداخلة التي أجريت في عام ١٩٢١ امام الوفود المالية .

ان يلعبه الحكم الاستعماري نفسه .

لكن في الوقت الذي ظهرت فيه «النهضة من خلال الانوار» ، وان أولوية الاولويات لم تكن ممكنة بعد . فالجزائر لم تستطع بالفعل ان تكرر تاريخ مصر او تونس . فاذا كانت الجزائر متأخرة عن النهضة الثقافية ، فذلك لانها كانت مسبوقة بنصف قرن من الاستعمار بالنسبة للدول الاسلامية الاخرى . ان وضع الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر يمثل على الاقل جزئيا مصيرهم ، اي مصير السيطرة الاستعمارية وهدم هياكل دائرتهم الثقافية . حقا، ان «نهضة الانوار» كانت عاجزة عن منع الاستيطان الاستعماري الاوروبي في هذه البلاد . ففي عام ١٨٨١ كانت تونس محتلة من قبل فرنسا ، وفي عام ١٨٨٢ كان دور مصر من قبل الانجليز . وعلى الاكثر ، فان بدء التجديد الثقافي الذي حصل في هذه البلاد يسمح بمقاومة اكثر فعالية لدائرتهم الثقافية واقل هدما للهياكل من هذه الاخيرة .

ومنذ بداية القرن العشرين ، وخاصة في اليوم التالي للحرب العالمية الاولى ، انتقلت الاولوية ، في كل مكان من العالم العربي، من الجبهة الثقافية الى الجبهة السياسية . ولم تستثنى الجزائر من ذلك ، فقد دخلت المعركة السياسية بدون ان تعرف مسبقا الاصلاح الثقافي . ان وقت المطلب السياسي الموضوع بين قوسين قد مضى . واذا كان بن رحّال قد استمر في قوله عام ١٩٢١ ، ان «الاسلام لا يعمل بالسياسة»، فقد قاله من حيث انه ... كان ممثلا سياسيا للجزائريين في الجمعيات المالية . فالامل بأن الحكم الاستعماري سيلعب دور «المستبد الناجح» يتكشف بسرعة على انه طوباوي (خيالي) . وكان يشرح للجنرال آذان عام ١٩٢٧ عن الاسباب التي دفعته للعمل السياسي . «كان يقول لي وهو يبتسم ابتسامة سويداء ، ماذا تريدون ، أنا لا ارى وسيلة اخرى

للحصول على بعض المنافع . يلزمنا نظام الطاغي الناجح . فأنتم لا تفهمونه» (٣٨) .

ولا يعمل المستند الاسلامي نفسه (او بالاحرى قليلا قليلا) كدعم رمزي للعودة الى الامة من السنوات الاولى للاسلام ، وانما كأحد الاسس من المطالبة السياسية الوطنية. ان الذي يصنع فائدة وعظمة بن رحّال ، هو ان أمله النزوعي الذي لا يعوض برؤية كشف «حقبة الانوار» لم يمنعه من الانضمام الى حركة المطالبة السياسية . ان التباس وجهة نظر بن رحّال تكون عرضية لهذا الاسراع للتاريخ الذي عرفته الجزائر في بداية القرن العشرين . ان انتشار «الانوار» كان في بدايته حين انتقلنا الى شكل جديد من الصراع . فبعد خمس سنوات من تكوينها ، انطلقت «حركة العلماء الاصلاحيين» الذي يقودها بن باديس في العمل السياسي.

وستعرف الحركة الوطنية الجزائرية اذن تطورا غير متكافيء. فاذا كنا قد وصلنا ، على المستوى السياسي ، الى تعبئة وتوحيد الشرائح والطبقات الاجتماعية في الجزائر الى درجة لم تصل اليها اية جهة من البلدان العربية او الاسلامية الاخرى ، فاننا نشهد على المستوى الثقافي ، خلال هذه الحقبة شدة الانقسام بين المثقف العصري والمثقف التقليدي . وستجعل الحركة الوطنية هذا التناقض غير عدائي وذلك بمواربة التأميم السياسي للانتليجانسية . وخلال كل مرحلة حرب التحرير ، كان المثقف الوطني هو الذي يبقى على مواقف الحركة الوطنية المستقلة عن مرساه الثقافي .

ان مسألة المرساة او بالاحرى المرساة الثقافية للانتليجانسية

---

٣٨ ـ سي محمد بن رحّال ، بيان لجنة افريقيا الفرنسية . ديسمبر ١٩٢٨ ـ ص ٥٢٣ .

ستتركز بشدة في اليوم التالي للاستقلال السياسي . فالشيء الذي يطرح وما زلنا نعيشه ايضا في هذه المرحلة ، هو الانتقال من التأميم السياسي للانتليجانسية الى التأميم الثقافي .

هذه المسألة ما زالت مطروحة من بعض الانتليجانسيةالجزائرية وبالمصطلحات نفسها التي كانت سائدة في عصر بن رحّال ، يعني مصطلحات العودة الى ينابيع التغريب ، إما «التلقيح» او «التوفيق» .

هذا البعد لا يأخذ بعين الاعتبار امتداد وحدّة حرب التحرير الوطني الذي بدل بعمق معطيات هذه المسألة . فلم تضع الحركة الوطنية مسألة المراسي الثقافية بين قوسين فقط ، بل انها خلقت ظروفا سياسية واقتصادية ايضا ، لكي لا تطرح المسألة الثقافية في عبارات المناقشة ، الغرب والاسلام ، وانما بعبارات النهضة الوطنية وبعبارات النضال من اجل الدفاع وتعميق الاستقلال الوطني ؛ انها مهام تقتضي اعادة تركيز القيم الثقافية .

فالاهمية الملحة للاشكالية الثقافية «ما قبل المرحلة الوطنية» هي كونها كاشفة لهدم الهيكلية ومتقدمة اكثر عن الحالات الاخرى للدائرة الثقافية الجزائرية . كما انها كاشفة ايضا للتطور اللامتكافىء لسيرورة processus التحرر الوطني ولعدم اكتمال هذه السيرورة .

ولا يمكن اتمام اعادة بناء هيكلية وتجانس الدائرة الثقافية ، وتأميمها ، لا بتجديد تصوري للاسلام في سنواته الاولى ، ولا بالانسجام البيئي بشأن القيم الغربية . ولا يمكن ان تتم كذلك بتوفيق او تلقيح بسيط . فالتحدث بهذه العبارات ، يعني جعل الامة ميدانا سلبيا ، او مكانا خالصا حيث يتجابه فيه عدوّان خياليان ويصلان الى اتفاق فيما بينهما ، وهذا يعني انكار اهمية حركة الصراعات الوطنية والاجتماعية في انتاج ثقافة جديدة في

ترقية النهضة الثقافية. ان التجديد الثقافي بالنسبة للجزائر حاليا يعني قبول الاستمرار في الحاضر ، وأن تأخذ على عاتقها من حيث انه نتاج حتميات تاريخية متعددة . وهذا يعني ايضا ان نجعل من الثقافة سلاح لتسريع سيرورة التحرر الوطني المعادي للامبريالية ، والبوتقة الوحيدة الممكنة للثقافة الوطنية الرسمية .

الفصل الثالث

مئة عام من النضالات الفلاحية

١٨٧١ — ١٩٧١

ان عمر الثورة الزراعية هو ثلاث سنوات (*) فاذا تميزت

(*) وضعت هذه الدراسة عام ١٩٧٤ ، وعمر الثورة الان عشر سنوات (١٩٧١ — ١٩٨١) .

ان هدف هذا المقال هو اعطاء لمحة سريعة عن النضالات التي خاضتها الطبقة الفلاحية خلال العهود الاستعمارية وما قبل الاستعمارية . نشر هذا المقال في صحيفة «الجمهورية» التي تصدر في وهران (١٤ ، ١٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٤) .

الذكرى الثالثة بتوسيع هذه الثورة ودعمها ، فمرجع ذلك ، انها قد وضعت بشكل خاص تحت شعار «اعادة الظهور السياسي للطبقة الفلاحية الجزائرية» . ان مهمة المؤتمر الاول «للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين» ، هو في الحقيقة خلق الاطار التأسيسي داخل الطبقة الفلاحية الجزائرية ، التي ما زالت تمثل، في الوقت الحاضر ، الطبقة الاجتماعية الاكثر عددا من شعبنا ، والتي تستطيع ان تصبح قوة سياسية منظمة .

ولهذا فان احدى مهام الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين تمثل دروس تجربة نضالات الطبقة الفلاحية الجزائرية ، وذلك من اجل اعادة توجيه قواها الثورية بدلالة المهام الراهنة للثورة الزراعية في الارياف ، وكذلك تمثل الثورة الشعبية على صعيد المجتمع الجزائري في مجمله .

***

في هذا المنظور ، من الضروري ان نطرح نتيجة النضالات التي خاضتها الطبقة الفلاحية لكي نقيم المكانة التي احتلتها في حركة التحرير الوطني ، والاشكال التي اتخذتها ممارستها الثورية والتحالفات التي وحدتها تاريخيا مع قوى اجتماعية اخرى في المدن . وانه من الصعب وضع مثل هذه النتيجة ، وذلك يعود لنقص في المعلومات الدقيقة ، وكذلك بسبب الخرافات التي تحجب التحليل ايضا . وبالتناوب ، واحيانا بنفس الاشخاص ، فان اهمية الطبقة الفلاحية تكون مقومة ب «فوق او تحت» . ولذلك ، فأمور الوقت الراهن تتطلب : تنظيم طليعة جديدة ممثلة بتحالف قوى اجتماعية جديدة ، قادرة على قيادة الثورة الشعبية، وتقتضي تحليلا واضحا وبدون مباهاة ، لقدرات القوى الثورية والتي نبني من خلالها هذه الطليعة الجديدة .

ونتساءل اولا ، ما هي طبقة الفلاحين ؟ هذه الفئة لا تتطابق مع مفاهيم السكان الريفيين او السكان الزراعيين . تتكون الطبقة الفلاحية من مجموع الناس الذين يشتغلون في الارض . وبهذا المعنى ، فهي تتكون من جماعات مختلفة (غير متلاحمة) جزئيا : من العمال الزراعيين ، والخمّاسين والمزارعين ، وصغار الفلاحين الملاكين لقطعة ارض ، والملاكين المتوسطين الذين يشتغلون في ارضهم ، غير انهم يستخدمون ايضا أيدي عاملة اجيرة بمعاش .

لقد ظهرت هذه الفئة الاجتماعية في الجزائر لاول مرة على المسرح السياسي عام ١٨٧١ . فهي قد انبثقت من تفكك البنية الاجتماعية القبلية التي كانت سائدة في الارياف الجزائرية وقت الاحتلال . ويتميز الشكل الاول من مقاومة الاحتلال الممثل بالامير عبد القادر بنضال الجماعات القبلية المتحدة حول رؤسائها ضد تقدم الاحتلال الفرنسي ، وان تطور الاستعمار قد حوّل بعمق تنظيم الارياف . وقد أدى نزع ملكية اراضي القبائل ، وتحالف بعض الارستقراطيات القبلية مع الحكم الاستعماري الى انحلال التنظيم القبلي ، وولادة فئة كبار الملاكين العقاريين من جهة (فرنسيين وجزائريين كذلك) وطبقة الفلاحين من جهة اخرى .

وتعبر انتفاضة عام ١٨٧١ على المستوى السياسي والعسكري عن التقسيم الذي جرى في الارياف الجزائرية وبروز الطبقة الفلاحية من حيث انها قوة سياسية مستقلة ذاتيا .

فهناك ثلاثة أحداث دالة بشكل خاص على الامور التالية :

ـ تتميز انتفاضة عام ١٨٧١ بالانقطاع الذي حصل بين ارستقراطية الارض وشعب الارياف. فقد نظمت هاتان المجموعتان الانتفاضة كل واحدة على حدة . فمن جهة ، جمع «المقراني» الارستقراطية العقارية التي تريد الابقاء على امتيازاتها المكتسبة على حساب الفلاحين في اغلب الاحيان ، ومن جهة اخرى ، تريد الطبقة الفلاحية طرد المحتل واستعادة ملكية ارضها . وقد تأسس في المخيمات تنظيم «الشرطية» التي ضاعفت من الادارة

الرسمية، وكان دورها في مراقبة القادة من قبل الحكم الاستعماري وجمع الاموال لشراء الاسلحة . وهذه الطبقة الفلاحية قد اعطت الرئاسة للشيخ الحداد من جمعية الرحمانية .

ـ ومنذ بداية الاعتداءات ، خضعت اغلبية الارستقراطيـة العقارية لفرنسا . فهي تفضل الابقاء على امتيازاتهـا وان كانت محدودة ، على ان تحارب الى جانب الطبقة الفلاحية . وبعـد اربعة ايام من بداية الانتفاضة ، كتب «بن غانا» الى الامـيرال «غييدون» المسؤول عن القمع ، يقول :

«نحن من أقدم الخدام للحكومة الفرنسية . ولقد علمنا ان «محمد بن احمد المقراني» قد تمرد. وعلى كل حال، ابتداء من هذا اليوم ، سنبتعد عنه وسنحاربه بكل قوة كما لو كنا فرنسيين» (١). وقد طلب أعيان منطقة قسنطينة من السلطات الفرنسية الوقوف ضد الثائرين : «ان القمع القاسي والصارم يجعلهم في حالة خوف وذعر ، ويجعل حياتهم مروعة ، فالقوة والشدة وحدها تستطيع ان تنتصر على طبيعتهم» (٢) .

ـ وبعد مقتل المقراني وتسليم الشيخ الحداد ، لم توقـف الطبقة الفلاحية المعركة . فقد تابعت النضال مدة ثلاثة اشهر بدون قائد ، ولم تلق السلاح الا في شهر كانون الثاني عام ١٨٧٢ .

واذا كانت انتفاضة عام ١٨٧١ هامة ، فذلك ليس لانها كانت نهاية مقاومة شعب الارياف ، وانما كانت بالعكس ، نقطة انطلاق لنضال الطبقة الفلاحية من حيث هي فئة اجتماعية ، خاصة انها ناتجة عن دخول الراسمالية الارياف .

عند هذه النقطة ، فان كل تاريخ حركة التحرير الوطني يجب

---

١ ـ وارد عند جوليان ـ التاريخ المعاصر للجزائر .

٢ ـ وارد عن الاشرف ـ «الجزائر ، أمة ومجتمع» .

اعادة كتابته . واذا كانت اطروحة «صمت» الارياف من عام ١٨٧١ الى عام ١٩٥٤ خاطئة ، فان أطروحة ولادة حركة وطنية مدنية (من اهل المدن) فقط عام ١٩١٨ هي خاطئة ايضا ، وكذلك خاطئة تلك الاطروحة التي تتكرر دائما عن التفرقة الجذرية بين النضالات التي خاضتها قوى اجتماعية حضرية وتلك التي خاضتها الطبقة الفلاحية في تلك الحقبة .

لقد بدأت المسيرة الطويلة للطبقة الفلاحية الجزائرية منذ عام ١٨٧١ ؛ تلك المسيرة التي كان هدفها طرد المحتلين واستعادة ملكية الارض المنتزعة من قبل المستعمرين وكبار الملاكين الجزائريين في آن واحد .

ولم يكن لهذه المسيرة الطويلة من مؤرخ بعد . انها مسيرة طويلة للطبقةالفلاحية المعدمة والمحطمة مندفع الغرامات والضرائب، مسيرة طويلة للطبقة الفلاحية الخاضعة لنظام «الادارةالاستعمارية» Indigénat ، والتي غدت أمية ومنسلخة من قبل «المرابطية» Maraboutisme . وعلى الرغم من ذلك ، فقد واصلت النضال معلنة متابعة المعركة ضد المستعمرين بصور متعددة الاشكال . ولم تتوقف الانتفاضات الفلاحية في عام ١٨٧١ . فقد تواصلت بطرق مختلفة حتى عام ١٩١٦ ، وبرهنت بصورة واضحة على ان القوى الثورية للطبقة الفلاحية لم تخمد ، وان الطبقة الفلاحية لا تستطيع ان تنتصر لوحدها كذلك .

وظهرت حينئذ أشكال اخرى من المقاومة اكثر سرية ، لكنها ليست أقل واقعية : منها ، رفض دفع الضريبة، ورفض الطب والثقافة «العصرية» المنتشرة من قبل الاستعمار .

وبما ان الطبقة الفلاحية غير قادرة على ان تنتصر لوحدها ، فلذلك ، ستقبع في «المقاومة التقليدية» .

وقد استمر النضال ضد احتكار الاراضي : فالطبقة الفلاحية كانت تقاوم ببطء توسع القطاع الاستعماري . وعلى الرغم من الوسائل المالية البسيطة بالمقارنة مع وسائل الاستعمار الكبيرة ،

فقد استطاعت الطبقة الفلاحية ان تحاصر واحيانا ان تصد جزئيا هذا الاخير . هذا ما حصل من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩١٤ ، في منطقة قسطنطينة بشكل خاص .

ومنذ عام ١٩١٨ ، بدأت مرحلة جديدة للمسيرة الطويلة لطبقة الفلاحين : فقد خرجت من عزلتها . فخلال الحرب العالمية الاولى ، حاربت الشبيبة الفلاحية في ساحة الوغى الاوروبية . فقد نقلت الى القرى ما تعلمته حول الحركة الديمقراطية والحركة العمالية الفرنسية. وبالمقابل، فالتحولات الاجتماعية ــ الاقتصادية التي حصلت في مدن الجزائر قد سمحت بولادة حركة وطنية حضرية . ومع ذلك لم تتوقف الحركة الثورية للطبقة الفلاحية . فالمدينة لم تحل مكان الريف من عام ١٩١٨ الى عام ١٩٥٤ . هذه الصورة البسيطة لشكل تقسيم ورسم التاريخ لا تأخذ الواقع بعين الاعتبار .

ولكي نقتنع يكفي ان نذكّر كيف تكوّن الحزب الوطني الاول : «نجم شمال افريقيا» (*) . لقد تكوّن في باريس من خلال البروليتارية المهاجرة ، النابعة من الطبقة الفلاحية ، ويقوم بوظائف عديدة للاغتراب Alienation الثلاثي ، في الهجرة ، ونزع الملكية والاستغلال الراسمالي . وفي عام ١٩٢٧ ، وضع «نجم شمال افريقيا» لبرنامجه شعار الاستقلال الوطني وكذلك شعار الاصلاح الزراعي . انه يطالب في الحقيقة : «بمصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة المحتكرة من قبل الاقطاعيين، عملاء الامبريالية، المستعمِرين والمجتمعات الراسمالية الخاصة ، واعادة الارض المصادرة الى الفلاحين الذين حرموا منها» (٣) .

حقا ، تغير ، ابتداء من العام ١٩١٨ ، مركز الثقل للحركة

---

٣ ــ وارد عند نوشي ــ «ولادة الوطنية الجزائرية» .

(*) مؤسسة «مصالي الحاج» : من العمال المهاجرين في فرنسا. ــ المترجم ــ

الوطنية . فالنضالات الحضرية قد شدّت الانتباه ، خاصة (الانتخابات ، والمظاهرات ، والاضرابات العمالية) . وفعلا ، فقد تكوّن في المدن أشكال من التنظيمات العصرية للنضال ضد المستعمرين : الاحزاب الوطنية والنقابات . ومن الخطأ ان نعتقد ان الطبقة الفلاحية بقيت خارج هذه الديناميكية الجديدة . واذا كان تآلف الحركة الفلاحية والحركة الوطنية والعامل الحضري قد عرف مشاكل وصعوبات ، فان ذلك ، على الاقل ، لم يكن قد وجد بعد . عند هذه النقطة ، يجب اعادة كتابة التاريخ ايضا . وبصورة دقيقة ، اننا لا نعرف اهمية ترسيخ ومواجهة الاحزاب والنقابات في الارياف . ولهذا يجب الا نخلط الواقع مع عدم كفاية معارفنا .

فاذا كانت الاحزاب الوطنية وبشكل خاص ، «نجم شمال افريقيا» ، وحزب الشعب ، والحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية ، مترسخة في الوسط الحضري خاصة ، فقد كان لدعايتهم صدى أكيد في الارياف ، وبشكل خاص بواسطة المهاجرين و«المجاهدين القدماء» . ويبدو ان حزب الشعب قد نجح ، من جهة اخرى ، في توطيد تنظيمه في الوسط الريفي ، على الاقل في بعض المناطق . وهكذا في عام ١٩٥٤ ، كان عدد المجاهدين في منطقة «غالما» «حوالي ١٨٠ في التكتل نفسه و١٢ قسما في الريف المجاور» (٤) .

ولم تكن الحركة الفلاحية مرتبطة فقط بالاحزاب الوطنية . فخلال هذه الحقبة ، حصلت احتكاكات هامة مع الحركة العمالية الحضرية . فمساهمة النقابات والعمال المجاهدون في تنظيم الطبقة الفلاحية بصورة عامة لا يمكن اهمالها ، ولا ينبغي ان ننساها

---

٤ ـ عند ثابت ـ «الثامن من ايار ١٩٤٥» ، دبلوم الدراسات العليا ـ في التاريخ ـ الجزائر ـ ١٩٦٨ .

او نقلل من منزلتها . ومنذ عام ١٩٢٠ ، بدأت اللجنة العامة للعمال الحضريين بتنظيم نقابات العمال الزراعيين . وفي عام ١٩٣٦ ، تأسس الاتحاد المستقل للعمال الزراعيين تحت ظل اللجنة العامة للعمال ، وضم ٤٠،٠٠٠ مؤيد . ولم تتوقف مشاركة الحركة العمالية في تنظيم الطبقة الفلاحية على العمال الزراعيين فقط ، بل امتدت كذلك الى صغار الفلاحين . وتكونت نقابات صغار الفلاحين في مناطق «الورسينس والأوراس ، الخ ...» .

ويتحدث احد مجاهدي الحركة الوطنية عن انعقاد احدى الاجتماعات التي تؤكد من خلالها وحدة المعركة العمالية والفلاحية.

«كان اجتماعا سريا . كانت لي مفاجأة عندما وجدت جماعة من الفلاحين بلباس البرنوس وعمال زراعيين بلباس ازرق . وقد خرج شخصان عن المألوف : الاول ، سائق جرّار ، اسباني ، يتكلم بلهجة سيدي مجاهد ، من الدشرة القريبة (قرية صغيرة) ؛ اما الثاني ، فملتحٍ يحمل سبحة ذات حبات كبيرة من العنبر ، انه مقدم لزاوية سيدي عبد القادر ، في معسكر . ولقد ترأس الاجتماع مبتدئا بالفاتحة ، ومذكرا باستعداد قدٍ من «بني شوغران» ، وهي القبيلة التي تمردت عام ١٩١٦ ضد الخدمة العسكرية» .

ان تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ليس تاريخ الطبقة الفلاحية المنعزلة الكابحة لسخطها، ولا تاريخ السكان المدنيين الذين لا يفكرون الا بمصالحهم المباشرة . حقا ، انه تاريخ التحالف الشائك ؛ لكنه تحالف حقيقي بين الحركة الفلاحية والحركة الوطنية الحضرية . انه تاريخ مراحل التنظيم للطبقة الفلاحية التي واصلت النضال مع الاحزاب الوطنية والحركة العمالية الحضرية التي تكونت في المدن .

هذا الارتباط بين الحركة الفلاحية والحركة الحضرية واضح، لاسيما في مراحل انطلاق الحركة الوطنية .

ـ لقد تميزت بداية السنوات العشرين (١٩٢٠) بولادة الحركة

الوطنية في شكلها العصري الممثلة بالامير خالد وبتأسيس حزب نجم شمال افريقيا . انه الوقت الذي ترسخت فيه النقابة العمالية في المدن ، والذي بدأت فيه بتنظيم الجمعيات الاولى للعمال الزراعيين .

– وشهدت مرحلة الجبهة الشعبية من جديد اجراء اجتماع ضيق بين الحركة الوطنية ، والحركة العمالية ، والحركة الفلاحية. وفتح المؤتمر الاسلامي الجزائري (١٩٣٥ – ١٩٣٨) مرحلة انطلاق جديدة للحركة الوطنية . وكان حضور الطبقة الفلاحية هاما في اللجان المحلية للمؤتمر .

وفي « نمور » ، « تأسست لجنة محلية بعد اجتماع العمال والفلاحين» . وفي «ندرومة» ، كان البستانيون الزرّاع ، وصغار التجار ، والمعلمون والطلاب وطلاب المدرسة الدينية (الطلبة) حاضرين لكي يؤسسوا لجنة محلية .

وفي « سبدو » ، كان « العديد من الجبليين الفحامين وقلاّع الحلفاء ، من قبائل «ولدنهر» شرقا وغربا ، قد انتخبوا لجانهم» (٥) . وقد تميزت هذه الفترة ايضا بانطلاقة الحركة العمالية وبتوسيع تنظيم الطبقة الفلاحية بتحريض من الحركة النقابية الحضرية . ويتضح التضامن بين عمال المدن والارياف بصورة جلية . ففي عام ١٩٣٤ ، دعم العمال الزراعيون في وهران ، وسيدي بلعباس وبيجايه اضرابات عمال السكك الحديدية ، وساعدوا هؤلاء الاخيرين في نضالاتهم ضد الجماعات الفاشية .

– في عام ١٩٤٥ ، كان لانتصار التحالف ، ضد الهتلرية الذي ساهم فيه الشعب الجزائري وخاصة طبقة الفلاحين بصورة حاسمة على الجبهات النورماندية والايطالية ، الفضل في خلق

---

٥ – الصراع الاجتماعي – رقم ٤٨٣ .

الظروف لانطلاقة الحركة الوطنية . وكان الثامن من ايار عام١٩٤٥ في سطيف وغالما ، البرهان الساطع والدامي (*) .

وبالفعل يبرهن اليوم الثامن من ايار على ان المدن والارياف ليست كيانات منفصلة ، بل بالعكس ، يبين ان مواجهة حزب الشعب كانت كبيرة وان الطبقة الفلاحية مستعدة للانضمام بالحركة الدائرة . كما يبين اليوم الثامن من ايار ، ان مختلف تنظيمات الحركة الوطنية لم تكن مستعدة بعد لان تأخذ على عاتقها بصورة جذرية القوى الثورية للطبقة الفلاحية ، وان تعطي الاولوية لتنظيم الطبقة الفلاحية في اطار النضال السياسي ـ العسكري .

وخلال هذه الحقبة ، توطد الارتباط بين الحركة الوطنية الحضرية في مجملها وطبقة الفلاحين بانتشار الايديولوجية الوطنية ، والاشتراكية ـ على قدر قليل ـ في الارياف . وقد تشكل بداية تنظيم للطبقة الفلاحية في اطار الاحزاب والنقابات . وتوصلت الطبقة الفلاحية الى شكل من الوعي السياسي الناضج، وشاركت بجدية في حياة ونضالات الحركة الوطنية الجزائرية .

ومع ذلك ، بقيت حركة جماهير الطبقة الفلاحية هامشية ، باستثناء اوقات انطلاقة الحركة الوطنية . فلم توجه مجموع تنظيمات الحركة الوطنية (الاحزاب الوطنية والحركة العمالية) جهدها التنظيمي بالافضلية الى الطبقة الفلاحية ، وانما البرجوازية الصغيرة ، وحثالة البروليتارية ، وبروليتارية المدن . لهذا يجب ان ندرس ، دون مجاملة ودون أحكام مسبقة ايضا وبلا مناقشات عقيمة ، الاسباب الموضوعية التي تأخذ بعين الاعتبار هذه الاستراتيجية . لكن الامر الذي لا يجب ان نفعله ، هو ان نخطط بالقلم الجهد المتواصل والصلب لملايين المناضلين الحضريين الذين نشروا أفكار الاستقلال والديمقراطية الاجتماعية في الارياف ،

(*) يشير هذا التاريخ الى المظاهرات الشعبية التي قامت في تلك المدن، والتي ذهب ضحيتها حوالي ٤٥ الف قتيل . ـالمترجمـ

والذين وضعوا المعالم الاولى لتنظيم الطبقة الفلاحية ، والتي تكونت من خلال الاحتكاك بها الاطارات الفلاحية الاولى ، الذين وجدوا انفسهم في بداية انتفاضة عام ١٩٥٤ على رأس الفصائل الاولى لجيش التحرير الوطني .

ان الاول من نوفمبر (تشرين الثاني) ليس بداية انتفاضة فلاحية عفوية ، أو تمرد او جاكية (*) ، انه نقطة انطلاقة لسيرورة ثورية جديدة حددت الكيفيات والاهداف من قبل المناضلين الحضريين الناتجين من التجزئة الجذرية «للحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية» . ولم يكن قادة الانتفاضة من الفلاحين ، بل أغلبيتهم كانوا ينتمون الى شرائح متوسطة في المدن . وتأتي اهمية «اللجنة الثورية الحضرية الجزائرية» ، من كونها استوعبت جيدا الفرصة التاريخية للسنوات الخمسين ، أي الاهمية الحاسمة للثقل النوعي والقدرات الثورية للطبقة الفلاحية .

لقد تميز الاول من نوفمبر اذن باعادة تنظيم التحالفات التي لعبت فيها الطبقة الفلاحية دور القوة الرئيسية ، بينما لعبت الاقلية ، وهي الاكثر جذرية في الحركة الوطنية الحضرية ، دور القوة الموجهة . فعلى هذه القاعدة انطلقت انتفاضة عام ١٩٥٤ . وسرعان ما تحولت الى حرب ثورية شملت مجموع الاقليم الجزائري ، ووحدت حول جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني الاغلبية الساحقة من الوطن الجزائري . وتمثل جبهة التحرير الوطني ، وتقود فعلا ، خلال هذه الحقبة تحالف قوى عريضة تبدأ من البرجوازية الوطنية ومن بعض الفئات الوطنية لكبار الملاكين العقاريين ، الى الطبقة الفلاحية المعدمة ، مرورا بالبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة ، وكان الهدف المشترك

(*) جاكية Jacquerie ـ (مشتقة من جاك ، وهو اسم شعبي يطلق على الفلاحين) . اي اطلق هذا الاسم على الفلاحين المتمردين الفرنسيين ؛ وهو التمرد الشهير الذي حصل في عام ١٣٥٨ . بعد انهزام «بواتييه» . ـ المترجم

لتحالف هذه القوى هو الاستقلال السياسي .

في هذه السيرورة للحرب الثورية حيث أعطيت الاولوية للكفاح المسلح في الارياف ، لعبت الطبقة الفلاحية الدور الرئيسي على المستوى العسكري .

لقد قدمت القسم الكبير من الفرق العسكرية لجيش التحرير الوطني . ففي عام ١٩٥٩ ، عمل مسؤول الولاية الثانية التقرير التالي :

«التجنيد يكون مضمونا . فجيش التحرير الوطني و صورة البلاد ، وكثير من جنودنا هم من الفلاحين . اننا نحصي حوالي ستة من الفلاحين لواحد من المدنيين في أعدادنا . فهناك عمال زراعيون ، وفلاحون ، وصغار الملاكين ، ومناضلو المدن . وكل هذا المزيج تم بسرعة» (٦) .

لم تكن الطبقة الفلاحية عبارة عن رديف بسيط للجنود . فقد استمد جيش التحرير الوطني قوته من حيث ان الطبقة الفلاحية قد عملت نسيجا معه ، وحددت معركتها لمعركة جيشها . والى جانب جيش التحرير ، كان يوجد دائما جيش «المسابلين» بحيث تحدد جيداً من قبل «العربي بن مهيدي» .

«هؤلاء الرجال بدون بذلة عسكرية هم بالنسبة لجبهة التحرير الوطني ولجيش التحرير الوطني كالعيون والآذان والاعضاء بالنسبة للكائن الحي» (٧) .

استخدمت ضد الطبقة الفلاحية آلة الاضطهاد الاستعماري بصورة رئيسية . لكن يجب الا نخلط بين قوة رئيسية وقوة فريدة ، قوة رئيسية وقوة موجهة . فلم تكن القوى الاجتماعية الحضرية غائبة عن النضال . فالعديد من اهل المدن قد «صعدوا

---

٦ ـ مجلة المجاهد ـ رقم ١٤٠ .

٧ ـ مجلة المجاهد ـ رقم ١١٢ .

الى الجبل» . وفي المدن نفسها ، أكدت الاضرابات والتظاهرات ، والاعتداءات شدة النضال ضد المستعمِرين . فمن جهة ، كـــان لحركة عامة اهل المدن اهمية حاسمة في بعض الاوقات . ولنتذكر مثلا الاضراب العام في عام ١٩٥٦ ومظاهرات اهل المدن الكبيرة في كانون الاول عام ١٩٦٠ ، ولنتذكر ايضا النضالات البطولية التي خاضها العمال المهاجرون في التكتلات الكبرى بفرنسا .

وخلال حرب التحرير ، لم تحل الارياف مكان المدن . هذه الحقبة المجيدة من تاريخنا هي حقبة بلغ فيها تحالف القـــوى الثورية في المدن والطبقة الفلاحية أرقى مستوياته بالنفوذ فـــي اطار النضال من اجل الاستقلال الوطني ، وان الالتقاء الضيـــق والعام الذي تم حينئذ بين الكتلة الاكثر عددا والاكثر اغترابا من الشعب (الطبقة الفلاحية) والقوى الثورية في المدن (الطبقة العاملة، والبرجوازية الصغيرة ، وبعض الفئات من البرجوازية الوطنية) التي تمثل قوى التنظيم والوعي السياسي العصري ، قد اعطـى للشعب الجزائري قوة هائلة ليتحطم عليها الاستعمار الفرنسي .

وبأمواج متتالية ، التحق مناضلو الاحزاب الوطنية ، ومناضلو الحركة العمالية والطلاب بجبهة التحرير الوطني وفي المناطـــق الجبلية في اغلب الاحيان . هذا الاقبال الضخم سيمكن من تحول نوعي لاشكال تنظيم ووعي الطبقة الفلاحية . وفي كثير مـــن الاحيان ، كان لدينا ميل لتمثل حرب الاستقلال في جانبهـــا العسكري بدقة . واذا كان هذا الجانب هاما ، فهو غير منفصل عن التغيرات التي تجري داخل الطبقة الفلاحية باحتكاكها بالوقائع القاسية للحرب وبالمناضلين الثوريين القادمين من المدن . وعند هذه النقطة ، فان تدوين تاريخ حرب التحرير ذو بعد وطني وعلمي يمثل مهمة مستعجلة اذا لم نرد ان تأخذ التحريفات الناتجة مما وراء البحر المتوسط قيمة الوضوح .

ان النضال الذي خاضته الطبقة الفلاحية بقيادة جبهـــة

التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ، حين كانت الاطارات ، في البداية على الاقل ، في جوهرها من اصل حضري ، كان ايضا نضالا سياسيا وايديولوجيا .

ان حرب التحرير هي الحقبة التي عملت من خلالها الطبقة الفلاحية الجزائرية التدريب على أمور كثيرة من أشكال التنظيم السياسي العصري . فهي تعلمت ، في اطار جيش التحرير الوطني ، ان تدخل في سلسلة تتجاوز الافق العائلي ، والقروي وحتى الاقليمي . وفي اطار تنظيم الشعب الجزائري ، فانها دخلت في النظام الذي ابدل الشبكات القديمة لتحالف العلاقات الديمقراطية والتدريجية على مستوى المجتمع الجزائري في مجمله .

وفي عام ١٩٥٩ ، وضع مسؤول الولاية الخامسة تقريرا عن نشاط الخمس سنوات بالعبارات التالية :

«في أرياف الجنوب الوهراني ، بشكل عام، كان التطور السياسي ما قبل الثورة شبه معدوم ، وكانت العامة الريفية غارقة في البؤس ومحرومة من قبل البشاغة Bachagas و«العائلات المرابطية» ... ومنذ انعقاد مؤتمر العشرين من آب عام ١٩٥٦ ، وضع تنظيم المدنيين : مكونا من خلايا تضم عضوين في الارياف ، وخمسة اعضاء في المدن ؛ وفوق الخلايا نجد الجماعة ، فالاتحاد، فالعرش ، تحت القطاع ... والقطاع» (٨) .

لقد تسارع اختفاء «المقاومة التقليدية» ، وتخلصت الطبقة الفلاحية اكثر فأكثر من الافق الضيق للوطنية الريفية للوصول الى وعي وطني حقيقي . وبعد ان تم انتشار التعليم والطب من خلال الجهاز السياسي والعسكري الوطني ، وليس من قبل جهاز الدولة

---

٨ ـ المجاهد ـ رقم ١٤١ .

الاستعمارية ، اصبح التحديث Modernité سلاحا تملكه الطبقة الفلاحية . وقد اصبح العديد من الفلاحين ، الذين كانوا في مدارس الجبل ومدارس القواعد الحدودية (شارديماو Chardimao مثلا) ، ممرضين ، وفنيين لجهاز الراديو ، وأحيانا جنودا ومحافظين .

هذه التغيرات حوّلت بعمق الوعي السياسي والاجتماعي للطبقة الفلاحية .

ان الشعور السحري للعالم المميز بالمرابطية قد أخلى المكان للتقسيم البنيوي العقلاني والبرغماتي Pragmatique (العملي) للمحيط :

«وحينما كنا نذهب، في الايام الاولى ، لتنفيذ عملية عسكرية، كان الفلاحون والقرويون يهتفون لنا ويطلقون البركات باسم الله، وباسم القديسين المحليين والاولياء التقليديين . وفي أقل من ستة اشهر ، اقتصرت الابتهالات ، ولم يعد التحدث عن الوالي والقديس ، وانما عن السلاح ، والذخيرة ، ومدافع الرشاش ومدافع الهاون» (٩) .

لقد اصاب تحول ادراك العالم العلاقات الاجتماعية ايضا . ففي النضال الثوري ، ليس النظام الاجتماعي هو الذي يُعدّ في الاول ، وانما مقدار المشاركة بالنضال . فقد انقلبت المراتب الاجتماعية .

وتعلم الفلاحون الفقراء ، بمساعدة العمال القادمين من المدن، هدم «مجد» السيادة «الشبه ديني» الذي كان يحيط بكبار الملاكين العقاريين حتى لا يروا فيهم الا أولياء لهم . «فقد خسر هؤلاء الاعيان كل نفوذ لهم . فهم لم يكونوا مكروهين او محتقرين. فقد اصبحوا ، فضلا عن ذلك «مواطنين عاديين» ، وانضم بعض

---

٩ ــ المجاهد ــ رقم ١٤١ .

رجال هذه العائلات الى الثورة» (١٠) .

اتخذت المسيرة الطويلة للطبقة الفلاحية ثلاثة جوانب ، اثناء الحرب التحريرية : النضال المسلح ضد الاستعمار ، والنضال السياسي ضد تقسيماتها الخاصة وانعزالها ، نتيجة «الليل الاستعماري» ، والنضال الايديولوجي ايضا ضد الظلامية ، نتيجة «الليل الاقطاعي» . ولم تخض الطبقة الفلاحية وحدها هذا النضال الثلاثي ؛ فمن المؤكد ان الطبقة الفلاحية قدمت لمعركة التحرير الوطني اطارات عسكرية بأعداد هامة ، وبمستويات رفيعة احيانا ، وبإطارات سياسية ايضا على مستوى محلي في اغلب الاحيان . غير انه يجب الا ننسى ان هذه الاطارات المتأتية من الطبقة الفلاحية قد تكونت من خلال احتكاكها بالمناضلين القادمين من المدن . ومن جهة اخرى ، فان هذه الاطارات الفلاحية لم تساهم في قيادة جبهة التحرير الوطني الا قليلا . ان العنصر البشري لاعضاء قيادة نضال التحرير الوطني (اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية ، الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية) يشير الى رجحان قوي لاعضاء الاحزاب الوطنية القديمة المتأتية من البرجوازية الوطنية ومن البرجوازية الصغيرة المدنية .

ان الطبقة الفلاحية ، وهي القوة الرئيسية في نضال التحرير الوطني ، لم يكن لها ولا تستطيع ان تأخذ دور القوة الموجهة . ولهذا فانه من الاساس ، كان على البرجوازية الصغيرة الراديكالية ان تضمنها ، وان تأخذ على عاتقها ، في نفس الوقت ، المطلب الزراعي للطبقة الفلاحية ، والتي كان النضال من اجل الاستقلال لا ينفصل عن النضال من اجل الارض . فمن المهم ان نرى كيف كانت تطرح المسألة الزراعية من قبل المنظمات الموجهة للجبهة ،

---

١٠ ـ المجاهد ـ رقم ١٤١ .

خلال المراحل الكبرى من نضال التحرير الوطني .

ولم تطرق مسألة الاصلاح الزراعي في «اعلان» ١٩٥٤ . في هذا الوقت بالذات ، كانت جبهة التحرير الوطني قد بدأت المعركة، وذلك بتقديم حد أدنى من البرنامج ، بقصد مفاوضات اتفاقية مع الحكومة الفرنسية ، ومن جهة اخرى ، لم تقترح، على المستوى الداخلي ، الا اجراءات عامة ، يحتمل قبولهـــا من كل الفئات الجزائرية .

وبعد عامين على الاكثر ، تطور الوضع ، في مؤتمر الصمّام: تحولت الانتفاضة الى حرب ثورية ساهمت فيها الطبقة الفلاحية بشكل مكثف ، وكان توازن القوى الجديدة مثبتا بتسجيل الاصلاح الزراعي في برنامج الجبهة .

«ان حقيقة الاصلاح الزراعي ، وهو حل وطني لبؤس الارياف، غير منفصل عن الهدم الشامل للنظام الاستعماري» .

غير ان «لائحة الصومام» لم تعمق معنى الاصلاح الزراعي . فهي لم تصرح ، بشكل خاص ، اذا كان الاصلاح الزراعي سيطبق على المستعمرين او على كبار الملاكين العقاريين الجزائريين ايضا.

وفي مؤتمر طرابلس ، عام ١٩٦٢ ، تغير الوضع بشكـــل ملحوظ . فمن الان فصاعدا ، تم الانتصار السياسي بصـــورة فعلية ؛ ووقعت اتفاقيات «ايفيان» في مارس. وتغير توازن القوى، في الداخل . كما اختار كبار الملاكين العقاريين معسكراتهـــم . واتخذت حركة الجماهير الشعبية في الارياف والمدن اتساعـــا كبيرا . فعلى هذه القاعدة ، سنشهد تغييرا جذريا للوعي الثوري للاطارات السياسية والعسكرية لجيش التحرير الوطني ولجبهـة التحرير الوطني ، وذلك من اتجاه للايديولوجيا المعادية للاستعمار الى ايديولوجيا معادية للرأسمالية . وسيتضح هذا التيار فـــي برنامج طرابلس .

« فلكي يكون تطور الجزائر سريعا ، متجانسا وموجها نحو تلبية كل الحاجات في اطار جماعي مشترك ، فانه بالضرورة يجب ان

يدرك في بعده الاشتراكي» .

وفي الاطار العام «للثورة الديمقراطية الشعبية» ، فان برنامج طرابلس يحدد مضمون الاصلاح الزراعي . وسنذكر المبادىء الاساسية التي اعيد طرحها في ميثاق الثورة الزراعية . «يجب ان يباشر الاصلاح الزراعي مشروعه تحت شعار : الارض لمن يخدمها (يزرعها)» ، وكذلك حسب المبادىء التالية :

- تحديد الملكية حسب الزراعات والعائدات .
- نزع ملكية المساحات التي تفوق الحد المناسب .
- التخلي مجانا عن الاراضي المستعادة ملكيتها للفلاحين الذين بدون ارض او المجهزين بصورة غير كافية .
- تنظيم ديمقراطي للفلاحين في تعاونيات انتاجية .
- منع بيع او تأجير الاراضي الموزعة ، وذلك لتجنب اعادة تكوين الملكية الكبيرة» .

في عام ١٩٦٢ ، قرر مؤتمر طرابلس ، على صعيد المبادىء ، انتصار الامة الجزائرية على الاستعمار ، انتصار العمال على الاحتكارات الامبريالية الفرنسية وحليفها المحلي ، وهي البرجوازية الكمبرادورية ، وأخيرا ، انتصار الطبقة الفلاحية على الاستعمار وكبار الملاكين العقاريين . هذا الانتصار الثلاثي في طرابلس ، قد ربحته الجماهير الشعبية ... على الورق . وبعد طرابلس ، يبقى تغير الواقع على حساب المبادىء . بالنسبة للطبقة الفلاحية ، فان عام ١٩٦٢ ليس تاريخ انقطاع . فالمآثر البطولية ستستمر : فقد حصلت على الاستقلال ، ولم يبق لها الا ان تعيد ارضها ، وقد فعلت ذلك . فبعد المأثرة العسكرية جاءت المأثرة الاجتماعية - الاقتصادية . ولقد اخذت الطبقة الفلاحية على عاتقها الاراضي التي تخلى عنها المستعمرون وبعض كبار الملاكين العقاريين الجزائريين ، وهي ستبرهن بالتالي عن نضج اجتماعي لا يشك فيه ، وعن تطور قدراتها الهائلة في الابداع والابتكار . وقد برهن

العمال الزراعيون عن استعدادهم لتسيير المزارع ديمقراطيا ، وجماعيا ، وفعليا . وعلى الرغم من الازمة السياسية وعدم وجود وسائل العمل ، فان الطبقة الفلاحية عادت الى العمل ، في كل مناطق الجزائر . انها الحملة البطولية للفلاحة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٦٣ ، التي انقذت الجزائر كليا على المستوى الاقتصادي . وهذه النهضة للحركة الفلاحية ، غداة الاستقلال ، لم تكن منعزلة. فعمال المدن وجيش التحرير الوطني ايضا قدموا دعمهم للطبقة الفلاحية . انه العصر الحماسي «للآحاد الاشتراكية» حيث جاء العمال من المدن الى المزارع لتصليح الآلات الزراعية وللمشاركة في الانتاج ورفع درجة تنظيم العمال الزراعيين . انه العصر الذي ساهم فيه آلاف العمال والطلاب والتلاميذ مع الطبقة الفلاحية من اجل التطور .

انه كذلك عصر الارتباك . فليس في قصدنا دراسة مفصلة لهذه الحقبة . وان ما يهمنا هو ان نفهم ، على الاقل في الخطوط العريضة ، لماذا صدت هجمة الطبقة الفلاحية فيعام ١٩٦٣ ، ولماذا تأجل الاصلاح الزراعي حتى عام ١٩٧١ ؟ وفي رأينا ، هناك عنصران من الاجابة ـ ذو اجابة خاصة ـ ليسا بدون شك الوحيدين .

ـ توضح الازمة السياسية ، التي بدأت بعد مؤتمر طرابلس بالضبط ، اتجاه تفكك تحالف القوى الاجتماعية التي خاضت نضال التحرير الوطني ، وان الممثلين السياسيين للبرجوازية الوطنية ، ولبعض فئات البرجوازية الصغيرة ، قد اغتنوا من «الغنيمة الاستعماريةالكبيرة»(١١)، وكذلك من الملكية العقارية الكبيرة احيانا، والتي تربطهم غالبا شبكات عائلية ومصلحية ، قد اخذوا مكانا داخل الحكم . فهم يعيقون مبادرات الجماهير ويستطيعون

---

١١ ـ الأشرف ـ «الجزائر ، أمة ومجتمع» .

استرجاع امتيازاتهم التي اكتسبوها حديثا . فالتسيير الذاتي ، والفتح التاريخي لعمال الارياف لا يمكن ان تصفى من حيث المبدأ، لكن ستفرغ ، في معظمها ، تدريجيا من محتواها الديمقراطي . في حين ان الاصلاح الزراعي سيغدو موضوعا للمناقشة ، وللوعد.

ـ لم تكن الطبقة الفلاحية قادرة على ممارسة ضغط كاف لكي تلبي مطالبها . ولكي نفهم ذلك ، يجب ان نرجع أشكال تنظيم الطبقة الفلاحية خلال حرب التحرير . فخلال هذه الحقبة ، فانها لم تكن معدة لتنظيم مستقل ذاتيا ، خلافا للطبقة العاملة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) ، والتجار (الاتحاد العام للتجار الجزائريين) ، وللطلاب (الاتحاد العام للطلاب الجزائريين) . فقد كانت الطبقة الفلاحية منظمة في بنى جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني . وفي عام ١٩٦٢ ، عرفت الارياف نزفا حقيقيا للاطارات . فقد دخل المناضلون الحضريون المدن ، غير ان عددا كبيرا من الاطارات من الطبقة الفلاحية تركوا ايضا الريف لكي يأخذوا مراكز المسؤولية في جهاز الدولة . وكذلك يجب ألا ننسى ان القمع الاستعماري قد بالغ في جرح الطبقة الفلاحية وقتل الكثير من افضل اطاراتها . ونضيف الى ذلك الازمة والتشويش السياسي اللذين سادا غداة الاستقلال واستكملا تضليل الطبقة الفلاحية .

اما بالنسبة للقوى الاجتماعية الثورية الاخرى ، فتبدو الطبقة الفلاحية ايضا اكثر تعرية ، لانها لا تملك تنظيما مستقلا يمكنها ، من خلاله ، ان توضح مطالبها . غير ان المسيرة الطويلة للطبقة الفلاحية لم تتوقف . ويجب كتابة تاريخ هذه الحقبة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٣) ، حقبة الانتظار ، والامل ، وتبدد الوهم ، فترة النضالات المكتومة كذلك، التي لم تعبّر من خلالها الطبقة الفلاحية الا بشخص وسيط . كان التحالف المبرم خلال حرب التحرير وغداة الاستقلال بين الطبقة الفلاحية والعمال والشبيبة المثقفة في المدن

قد استمر في العمل . وكان الجيش الوطني الشعبي كذلك في الصدارة . واذا كان الجيش احد الاعضاء الرئيسية مستعدا لان يدافع ويجعل فكرة الاصلاح الزراعي شعبية ، فهذا ليس ناتجا فقط عن مسألة اتفاق الظروف . ان فرق الجيش الوطني الشعبي هي في معظمها من اصل فلاحي وكان العديد من افراد الجيش من الاطارات الفلاحية لجيش التحرير الوطني الذين اصبحوا نقباء وضباطا في الجيش الوطني الشعبي .

واذا كان حل المسألة الزراعية قد تأجل من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٧١ ، فالنضال المعادي للامبريالية قد استمر في القطاعات الاخرى . هذا التطور سيعيد في حينه بوضوح ضرورة مسألة الاصلاح الزراعي . فعلى جبهة بناء الاقتصاد الوطني المستقل ، توطدت الانتصارات الهامة في هذه الحقبة : تأميم البناء التحتي الصناعي الاستعماري ، استعادة ملكية المواد الاولية ابتداء من عام ١٩٦٦ ، وطرح برنامج هام للتصنيع على اساس رجحان قطاع الدولة مع المخطط الرباعي الاول من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٣ . والحالة هذه ، فان مجموع الاجراءات الهادفة الى ترقية تطور صناعي مستقل دخلت في تناقض مع القطاعات الزراعية المهيمنة من قبل كبار الملاكين العقاريين الذين يعرقلون الدمج الحقيقي بين الزراعة والصناعة . وكان هذا التناقض نقطة انطلاق لحركة اجتماعية وسياسية جديدة . وفعلا منذ هذا الوقت ، ظهر بوضوح النضال من اجل تلبية المطلب الزراعي للطبقة الفلاحية ، كمركب جوهري للنضال من اجل بناء اقتصاد وطني مستقل . فأصبح النضال ضد الملكية العقارية الكبيرة غير منفصل بالتالي عن الموقف المعادي للامبريالية . فالاعلان الرسمي عن ميثاق الثورة الزراعية في عام ١٩٧١ سيخلق تدريجيا تحالفا جديدا للقوى الاجتماعية ستلعب فيه الطبقة الفلاحية دورا سياسيا فعالا .

بالنسبة للطبقة الفلاحية ، بدات مرحلة جديدة من المسيرة الطويلة . ان اعادة توزيع الاراضي هي في نفس الوقت نهاية

حقبة وبداية اخرى . نهاية المطلب الزراعي لكنها ولادة مشاكل جديدة : التدريب على العمل في الاطار التعاوني ، والسيطرة على التكنيكات (الاعمال الفنية) الحديثة للعمل ، والسيطرة كذلك على الحركة المعقدة للتسويق وتوزيع الديون ، وولادة صراعات جديدة ضد الوسطاء وحلفائهم ، وضد العراقيل البيروقراطية ، وكذلك ضد العادات الفردية للطبقة الفلاحية ، واخيرا ولادة مسؤولية اجتماعية جديدة ، تنتج اكثر وافضل من اجل دعم الاقتصاد الوطني ، واخذ مكانة اكثر فعالية في التحالف الجديد للقوى التي ما زالت مستمرة .

ولا تستطيع الطبقة الفلاحية ان تنجز هذه الاهداف وأن تؤدي هذه النضالات الجديدة ، وأن تقوم بمسؤولياتها الجديدة على الجبهات الاقتصادية والسياسية ، اذا لم تملك تنظيما سياسيا على الصعيد الوطني .

ان اعادة بروز الطبقة الفلاحية على المسرح السياسي الرسمي تبدأ من تاريخ ١٥ مارس ١٩٧٢ ، ويشترط القرار الرئاسي رقم ٢٠٠٤ انه :

«يجب ان يكون للطبقة الفلاحية ، في كل جمعية شعبية بلدية موسعة ، عدد من الممثلين المنتخبين يساوي نصف عدد اعضاء الجمعية الشعبية البلدية ، وفي اية حال كانت عليه الدعوة ، ستة ممثلين كحد ادنى ... وأرجوكم ان تعطوا لهذا البيان الحالي التطبيق اللازم الذي يتطلبه ، وان تبلغوني بذلك» .

وتميزت المرحلة الثانية بتكوين الاتحادات الفلاحية ، وستفضي المرحلة الثالثة ، عما قريب ، الى اول اتحاد وطني للفلاحين الجزائريين . وبعد هذا المؤتمر ، فانه لا يكون بلا طائل ، ان نطرح نتيجة قرن من النضالات الفلاحية بدلالة المهمات الراهنة .

١ ـ لقد كان وراء الطبقة الفلاحية تجربة ثورية طويلة لم تقتصر على النضال المسلح . فهي قد برهنت ، من الشرطية عام ١٨٧١ الى لجان التسيير عام ١٩٦٢ ، على

قدراتها التنظيمية . ان الطبقة الفلاحية ليست عبارة عن حشد غير منظم وبدون وعي ثوري . فلا يجب ان ننقص من القدرات الثورية للطبقة الفلاحية . وهذا المطلب يستلزم ان يكون تنظيم الفلاحين مستقلا ذاتيا ، ولا تأخذ اية جماعة اجتماعية وصاية الحركة الفلاحية ، وينبغي ألا تكون الأمية الفعلية لمعظم الطبقة الفلاحية حجة «لدمج وظائف» الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين. فالسيادة بشأن الطبقة الفلاحية هي عبارة عن موقف خطير جدا لا يؤدي الا الى استنزاف القدرات الخلاقة .

٢ ـ ان الفترات الكبيرة لانطلاق الحركة الفلاحية هي ايضا فترات الحركة العمالية والديمقراطية للمدن . ويتميز كل تاريخ النضالات الفلاحية بالالتقاء الذي جرى بين العمال ، وقسم من الشرائح المتوسطة والمثقفين من جهة ، والطبقة الفلاحية من جهة اخرى . ويتضح هذا التحالف منذ عام ١٩٧١ بصورة متعددة الاشكال (*) :

ـ لقد كان الطلاب اول من تصدر طريق الريف ، واخذوا يفسرون ميثاق الثورة الزراعية ، ويبددون تضليل كبار الملاكين العقاريين ، ويبينون «الخطوط العريضة» ، مفسرين ضرورة التعاونيات والاتحادات الفلاحية الخ ...

ـ ولم تكن الطبقة العاملة غائبة عن حركات التطوع Volontariat : تطوع الجماهير ، والمشاركة في بناء القرى الزراعية ، وتنظيم التعاونيات . وساعدت الطبقة العاملة ماديا المستفيدين واطلعتهم على تجربتها في التنظيم .

ـ ان دور الجيش الوطني الشعبي هام ايضا ، فقد اخذ على عاتقه بناء عدد معين من القرى الزراعية ، وخلق الظروف لتجاوز التناقض الطويل الامد بين المدينة والريف ، وان الشكل الجديد

(*) تشير هذه المرحلة الى عملية التعبئة التي قام بها قطاع المثقفون (طلاب الجامعات) بتوعية الفلاحين وتفسير ميثاق الثورة الزراعية . ـ المترجم .

للسكن والنشاطات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تميز القرى الزراعية تسمح فعلا القطع مع الانعزال العائلي القديم العهد ، والذي عاشت فيه الطبقة الفلاحية في الجوهر على الاقل .

واذا كان يجب الا ننتقص من قيمة القدرات الثورية للطبقة الفلاحية ، فانه لا يجب كذلك ان نغالي بقيمتها . ولكي تتنظم في قوة سياسية مستقلة ، تحتاج الطبقة الفلاحية الى مساعدة ، وليس الى وصاية من قوى ثورية اخرى في المدن ، لكي تناضل ضد الرجعية في الارياف اولا ، والاسراع في تحول وعيها السياسي والاجتماعي كذلك (تعلم القراءة والكتابة ، والتكوين التقني والسياسي) ... ولهذا يجب ألا نعزل الطبقة الفلاحية عن القوى الاجتماعية الثورية الاخرى . وهذا المطلب يستلزم ان يكون تنظيم الفلاحين متينا ومتحدا مع تنظيمات الجماهير الاخرى ، ومع التنظيمات العمالية في المدن بصورة خاصة . فالسيادة والفلاحية هما بالنتيجة شران خطيران، الواحد اكثر من الآخر ، في معاداة الامبريالية . فهما يمثلان وجهان للشعور الشعبي (*) .

(*) الشعبية Populisme : مذهب ادبي وفني ، وهو عبارة عن رد فعل ضد البسيكولوجيا البرجوازية والدنيوية ، ويرتبط بالتعبير عن الحياة والشعور في الاوساط الشعبية . ـ المترجم ـ

الفصل الرابع

نظرة الى ماضي الحركة النقابية الجزائرية (*)

ان ملتقى هواة المسرح المنعقد في مدينة سعيدة يدخل في ظرف مميز بظاهرتين سياسيتين هامتين :

١ ـ بصورة عامة ، عرف **ميثاق الثورة الزراعية** بداية التطبيق ، بينما سيدخل **ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات** في حيز الفعل عما قريب .

(*) هذا النص هو خلاصة محاضرة ألقيت في مدينة «سعيدة» عام ١٩٧٣ . وهدفه توضيح خطوط قوة التطور لاحدى أشكال تنظيم الحركة العمالية الجزائرية .

٢ ــ على صعيد اكثر خصوصية ، ان مهمة المؤتمر الرابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي انعقد في بداية نيسان ، هو تحديد دور الطبقة العاملة وتنظيمها في تحويل البنى الاجتماعية في الريف واشكال التسيير في المؤسسات .

وفي منظور **المهام الراهنة** للطبقة العاملة على الجبهة المزدوجة للثورة الزراعية والثورة الصناعية ، تتبين ضرورة النظرة السريعة الى الماضي حول الحركة النقابية الجزائرية .

١ ــ النقابية والاستعمار من ١٩١٩ الى ١٩٥٤ ــ

يصطدم تكوين وتطور الحركة النقابية في الجزائر ، اثناء هذه الحقبة ، بصعوبتين رئيسيتين :

١ ــ ان الجزائر مستعمرة للامبريالية الفرنسية . وفي هذه الحال ، فهي خاضعة للحلف الاستعماري الذي يحصرها في دور المصدر للمنتجات الزراعية والمنجمية للدولة الاستعمارية (المتروبول) . والنتيجة كانت **ضعف تطور الصناعة وبالتالي الطبقة العاملة .**

٢ ــ ان الجزائر عبارة عن مستعمرة من نوع خاص : مستعمرة **السكن** . وفي هذه الحال ، فان قسما هاما من الطبقة العاملة الجزائرية مكون تكوينا اوروبيا وهؤلاء يشكلون في معظمهم **ارستقراطية عمالية** . واذ يستطيع التضامن الطبقي ان يوحد مجموع الطبقة العاملة في النضالات المطلبية ، فان هذا **التجانس يتفكك عندما تطرح المسألة الاستعمارية بعبارات سياسية وطنية.**

١ ــ ولادة النقابية Syndica Pisme .

أ ــ كانت الحركة النقابية في الجزائر غير موجودة عمليا من

فترة الاحتلال حتى الحرب في عام ١٩١٤ . وهناك سببان لتفسير ذلك :

- انعدام تقريبي لبناء تحتي صناعي .
- استحالة «مشروعة» لتنظيم الجزائريين .

لقد ألغيت النقابات القديمة التي بدأت بالوصاية التركية منذ عام ١٨٦٨ ، وان قانون حقوق الاهالي الذي أسس عام ١٨٨١ كان يمنع كل نشاط نقابي في الجزائر . فخلال هذه الحقبة ، تكونت بداية تنظيم نقابي فقط عند العمال المتحدرين من اصل فرنسي . فالنقابة الاولى التي تأسست في قسنطينة عام ١٨٨٠ هي نقابة الطباعة .

ب - ستغير حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ معطيات المسألة .

ساعدت الحرب واعادة بناء الاقتصاد الفرنسي على هجرة الجزائريين ، وارتفع عدد المهاجرين من ٥٫٠٠٠ عام ١٩١٢ الى ٩٢٫٠٠٠ في عام ١٩٢٣ .

* ويبدو لاول وهلة انه من المفارقة ان تكون قد تكونت في فرنسا النواة الاولى للمناضلين النقابيين الجزائريين داخل اللجنة العامة للعمال ، واللجنة العامة للعمال المتحدين . وتفسير ذلك كالتالي :

١ - ان العوائق التي أوجدتها القوانين الاستثنائية في الجزائر لا تطبق على العمال الجزائريين في فرنسا .

٢ - في فرنسا ، لم يصطدم التضامن الطبقي بين العمال الجزائريين والفرنسيين بالتباعد الموجود في الجزائر بين الفئتين في اطار الوضع الاستعماري .

* ان حركة العمال الجزائريين المهاجرين لا تتحدد بالمطالب المادية المباشرة ، ويرتبط النضال النقابي **في آن واحد** بالنضال السياسي ضد الاستعمار من اجل الاستقلال الوطني . وفي عام ١٩٢٦ ، شهدنا في باريس ولادة «نجم شمال افريقيا» الذي يجمع

العمال المهاجرين .

٢ ـ العمل النقابي في الجزائر ـ

سيجري ترسيخ النقابية في الجزائر من حيث الوضع الاستعماري ، وذلك من خلال قناة التنظيمات النقابية الفرنسية.

وسيخلق هذا الارتباط للنقابية الجزائرية بالحركة العمالية الفرنسية توترا مستمرا عند النقابيين الجزائريين ، وهم غالبا مناضلون وطنيون .

أ ـ العداء للامبريالية تابع للجنة العامة للعمال المتحدين ، من عام ١٩٢٠ ـ ١٩٣٥ .

وهناك عنصران يميزان هذه الحقبة :

١ ـ الضعف العددي للبروليتارية الصناعية والنقابية :

ـ ٩٠،٠٠٠ عامل في عام ١٩٣٥ ، من بينهم ٤٥،٠٠٠ جزائري .

ـ ١٠،٠٠٠ نقابي في عام ١٩٣٣ ، من بينهم ١٠٠٠ جزائري.

٢ ـ من بين كل النقابات الفرنسية المتأصلة في الجزائر ، هناك اثنتان فقط ضمنت مشايعة الجزائريين لهما : اللجنة العامة للعمال ، وبشكل خاص اللجنة العامة للعمال المتحدين ، التي على الرغم من انها اقلية ، فانها تتكشف عن نشاط قوي في الوسط الجزائري .

* على الرغم من الضغط الذي عاشته «اللجنة العامة للعمال» من قبل الاستعمار ، فقد كان لها الفضل في :

ـ التعبئة ، حتى ولو كانت جزئيا ، للشرائح الاكثر تعاسة من البروليتارية الجزائرية (عمال البناء ، الحمالون ، عمال المناجم ، والعمال الزراعيون) .

ـ التطبيق الدقيق للمبدأ اللينيني في الدعم المطلق للحركات التحررية . ووحدها فقط ، اللجنة العامة للعمال المتحدين ، دعمت

بوضوح حق الشعب الجزائري من اجل الاستقلال الوطني .

ان المناضلين الذين تكونوا في اللجنة العامة للعمال المتحدين سيشكلون النواة المؤسسة للاتحاد العام للعمال الجزائريين في عام ١٩٥٦ . وهكذا قتل «احمد غرمول» في عام ١٩٥٦ على يد الجيش الفرنسي .

* وبتحريض من اللجنة العامة للعمال المتحدين اخذت الحركة المطلبية والرافضة للنظام الاستعماري انطلاقة هامة ، وبشكل خاص منذ عام ١٩٣٠ .

– ففي عام ١٩٢٦ ، أطلق شعار الاضراب العام للاحتجاج ضد حرب الريف .

– وقد نظمت سلسلة من المظاهرات العمالية في عامي ١٩٣٤ – ١٩٣٥ ، في المراكز الحضرية . وفي حزيران ١٩٣٥ ، ضمت المظاهرة ١٥ر٠٠٠ شخص في مدينة الجزائر .

– كما انها تحاول تنظيم اعمال تضامنية بين عمال المدن والريف . وفي عام ١٩٣٤ ، ساند العمال الزراعيون في وهران ، وسيدي بلعباس ، وبيجاية ، اضرابات عمال السكك الحديدية وساعدوهم في نضالهم ضد الجماعات الفاشية .

– وتضاعفت الاضرابات في عامي ١٩٣٤ – ٣٥ (في وهران ، وعين كرمان (وادي دهيو)، وبوحنفية، وبلعباس ، وبيجاية ...) .

ب – الاصلاحية الجهوية للجنة العامة للعمال ، ١٩٣٦ – ١٩٤٥ –

ان عام ١٩٣٦ تاريخ فاصل في تاريخ النقابية الجزائرية من وجهتي نظر :

١ – ان حلول الجبهة الشعبية في فرنسا غيَّر ظروف الحياة السياسية في الجزائر . فقد خلق نوعا من المناخ الديمقراطي ؛ خاصة بعد الغاء قانون الاهالي ، مما سمح للمناضلين الجزائريين بالوصول رسميا الى مسؤوليات نقابية . وقد زاد عدد النقابيين

الجزائريين بصورة محسوسة .

٢ ـ ان نتيجة اعادة توحيد النقابتين المركزيتين ، اللجنة العامة للعمال واللجنة العامة للعمال المتحدين ، كان بالتخلي عن شعار الاستقلال الوطني على حساب المطالب المشتركة لكل العمال والنضال ضد الفاشية .

✶ وأدّت هذه الاستراتيجية الى بعض النتائج الملموسة بصورة مباشرة .

ـ تطبيق اجراءات اجتماعية مدرجة في فرنسا (اربعون ساعة عمل في الاسبوع، عطلة مدفوعة الاجر ...) .

ـ تنظيم العمال الزراعيين ، وتأسيس اتحاد مستقل للعمال الزراعيين في عام ١٩٣٦ ، وفي خلال سنة واحدة ضم ٤٠٫٠٠٠ عضو .

ـ بعض النضالات الفاسية غالبا ، خاضها عمال الصناعة والمناجم في عامي ١٩٣٦ ـ ٣٧ (في وهران ، سيدي بلعباس ، سفيسف ، والكويف) .

✶ الا ان زوال الجبهة الشعبية في فرنسا منذ عام ١٩٣٨ ، كان من نتيجته قمع الحركة النقابية في الجزائر . وتواصل خنق الحركة النقابية حتى عام ١٩٤٥ .

وكان من اثر «التحرير» صعود مفاجىء للنقابية . ففي ربيع ١٩٤٥ ، كانت اللجنة العامة للعمال تعد ٢٥٠٫٠٠٠ عضو جزائري .

وتبين مجزرة «سطيف» التي حدثت في ايار عام ١٩٤٥ ، التباعد بين تنظيم اللجنة العامة للعمال التي رفضت ان تتناول بوضوح مسألة الاستقلال الوطني وتطور الحركة الوطنية الجزائرية . ولم تحتج اللجنة العامة للعمال الا مؤخرا وبفتور . وقد تخلى عنها العمال الجزائريون بالجملة . وفي تموز ، تناقصت اعدادها الى ٨٠٫٠٠٠ عضو . وصار تأسيس نقابة مركزية وطنية

من الان وصاعدا على جدول الاعمال . ويلـــزم عشرة سنـــوات للوصول الى ذلك .

٣ ـ المشاكل النقابية خلال الحقبة الاستعمارية ـ

كانت موازنة النقابية في الجزائر حتى عام ١٩٥٤ تقف على نقطتين رئيسيتين :

١ ـ **على الرغم من نضالات الجماهير** التي كانت تنظمها احيانا الحركة النقابية ، فانها لم تتعلق الا **بقسم ضعيف** من الطبقـــة العاملة الجزائرية .

٢ ـ **وعلى الرغم من مشاركتها الموضوعية** في النضال ضـــد الاستعمار ، **لم تكن** الحركة النقابية في **طليعة** نضال التحـــرر الوطني .

أ ـ القاعدة الاجتماعية للنقابية في الجزائر ـ اللجنة العامة للعمال ـ

ان البروليتاريين والمستخدمين الذين يكوّنون القاعدة المضمرة النقابية لا يشكلون كيانا متجانسا . وهذه الكتلة مقسمة بثـــلاث تحديدات رئيسية .

٭ التحديد الاول ـ عمال اوروبيون ـ عمال جزائريون ـ

هذا التحديد ليس وطنيا فقط ، وانما اجتماعـــي ايضا . فالأجراء الاوروبيون ، في مجموعهم ، يكوّنون «ارستقراطيـــة عمالية» بالنسبة للأجراء الجزائريين من حيث ان اغلبيتهم توضع في تخوم «حثالة البروليتاريا» Sous Prolétariat .

وبينما يتألف الأجراء الاوروبيون اساســـا من مستخدمين وعمال مختصين ، يتكون الاجراء الجزائريون في معظمهم من عمال غير ماهرين وعاطلين عن العمل .

في عام ١٩٥٤ ، نعدّ من السكـــان الاوروبيين ١٦٢٫٠٠٠ مستخدم ، وموظف ، وعمال مختصين مقابل ٩٫٠٠٠ عامل غير

ماهر و٠٠٠ر١٤ عاطل عن العمل ، بينما الاعداد المطابقة من السكان الجزائريين كانت ٠٠٠ر٨٥ ، ٠٠٠ر١٧٢ و٠٠٠ر١٣٣ .

وهذا التفاوت قائم على مستوى الاجور . وبينما كان متوسط الاجر السنوي للفرنسي هو ٠٠٠ر٦٠٠ فرنك فرنسي ، كان أجر الجزائري ٠٠٠ر١٥٠ اي الربع .

لقد تميزت النقابية اذن بوجود العمال الاوروبيين الذين يضعون مطالبهم الخاصة في المستوى الاول .

ولا يجب ان نعتقد هنا انه التناقض الوحيد . فالأجراء الجزائريون والبروليتاريا بشكل خاص لا يكوّنون كتلة بدون تصدع . هناك تحديدان يخترقانه .

★ التحديد الثاني ـ عمال زراعيون ـ عمال المدن ـ

تكمن احدى المميزات الرئيسية للجزائر المستعمَرة في كون التقسيم العددي الاكثر اهمية لا يوجد في المدن وانما في الارياف، وهذا ناتج عن ضعف نمو الصناعة من جهة ، وعن حاجات الميادين الاستعمارية لليد العاملة من جهة اخرى .

وفي عام ١٩٥٤ ، مقابل ٠٠٠ر٢٤٠ عامل ومستخدم في الصناعة ، والمناجم ، والنقل والتجارة ، كنا نحصي ٠٠٠ر٥٠٠ عامل زراعي ، من بينهم ٠٠٠ر١٧٠ عامل دائم . هذه الكتلة الريفية أصيبت بشكل طفيف من قبل النقابية .

من المؤكد ، انه قد حصلت محاولات تنظيمية ؛ وقد ذكرناها سابقا ، غير ان الجهود بقيت ظرفية وعرضية . ولم يحدث ابدا اي ترسيخ مكثف ودائم للنقابية في وسط العمال الزراعيين .

وهذا الغياب النسبي ناتج عن سببين رئيسيين :

١ ـ الصعوبات الموضوعية للعمل النقابي في الريف (تشتت العمال بين المزارع ، عدم ثبات اليد العاملة ، وبقاء التقاليد الفلاحية ، الخ ...) .

٢ ـ توجيه وتنظيم اللجنة العامة للعمال التي لم تتطابق مع

المطالب ومع الوضع الحقيقي للعمال الزراعيين .

ونشهد هذا العامل الذي ذكره «ميشال لويني» في كتابه **الفلاحون الجزائريون** : «كانوا يأتون مرة او مرتين في السنة ، يتحدثون جيدا ولا يعملون شيئا لنا ... واذا كان لدينا بطاقة النقابة ، كنا نطرد ونموت جوعا ؛ فالنقابة لم تفعل شيئا . واذا كسرت محراثا : تطرد ، وتشكو للقاضي ، لكن تخسر في كل مرة. ولم نكن نعرف من هو رئيس النقابة» .

★ التحديد الثالث ـ الانضمام ـ التشتت عند عمال المدن ـ

لم يمس العمل النقابي كل العمال الجزائريون في المدن بالتساوي . فقد اعاقت عقبتان موضوعيتان بنية التنظيم النقابي المكثف :

١ ـ تشتت العمال داخل المؤسسات الصغيرة ، وذلك نتيجة « للتخلف الصناعي » في الجزائر . ونحصي في عام ١٩٥٤ ، خمسين مؤسسة فقط تستخدم اكثر من خمسين اجيرا ، في حين انه من ٢٨٫٦٠٠ اجير ، لم يستخدم الا بين واحد وخمسة .

٢ ـ وجود حشد من انصاف العاطلين عن العمل غير القابلين للتنظيم ، وذلك نظرا لعدم استمرارهم في المؤسسات . وكانت احصائيات عام ١٩٥٤ بليغة : من بين ١٧٢٫٠٠٠ عامل غير ماهر ، كان ١٣٣٫٠٠٠ عاطل عن العمل ، وهذا يعني ان هناك حشدا من ٣٠٠٫٠٠٠ من «حثالة البروليتارية» يكوّنون «جيشا احتياطيا» حقيقيا للاستعمار ، غير مستفيدين من شغل دائم .

وباستثناء مرحلة اللجنة العامة للعمال المتحدين ، لم تحاول النقابية ان تجند بعمق هذا الحشد من « حثالة

المستخدمين » . وقد تمحورت جهود اللجنـــة العامة للعمـــال اساسا باتجاه القطاعات التي يوجد فيها أجراء مجمّعين ودائمين (في الادارات ، والمناجم ، والنقل العام ، والمؤسسات الكبرى) .

وتفسر هذه الاستراتيجية بالنقاط التالية :

١ ـ الصعوبات الحقيقيـــة لتعبئة هذه «الحثالة مـــن البروليتاريا» .

٢ ـ كون مطالب العمال الاوروبيين تتطابق ، على الاقـــل جزئيا ، مع مطالب القسم المجمع والدائم للبروليتارية الجزائرية، في حين ان هذه المطالب لا تتجاوب مع تطلعات هذه «الحثالة من البروليتاريا» .

واذا كانت مقدرة النقابية قـد ابتدعت ، اثناء المرحلـــة الاستعمارية ، تنظيما للطبقة العاملة الجزائرية ، فان ضعفهـــا الجسيم يقوم في عملها الذي لم يصب الا أقلية من البروليتاريا: الارستقراطية العمالية الاوروبية ، والقسم المجمّع والدائـــم للبروليتارية الجزائرية ، تاركة جانبا العمال الزراعيين و«حثالة البروليتاريا» الحضرية .

ويفسر بعض هذا الضعف بالصعوبات الموضوعية وكذلـــك بالاتجاه السياسي للجنة العامة للعمال .

ب ـ الاتجاه السياسي وتنظيم اللجنة العامة للعمال ـ

ان الغياب الكبير للنقابية في الجزائر حتى تأليف الاتحـــاد العام للعمال الجزائريين يقوم على عدم الارتباط بين النضـــالات المطلبية للطبقة العاملة والمعركة السياسية من اجل الاستقلال التي خاضتها الاحزاب الوطنية .

* هذا النقص في الارتباط بين الجانبين المتكاملين للنضـــال ضد الامبريالية ، ناتج ، على الصعيد التنظيمي ، عن عدم وجود

تنظيم نقابي وطني اثناء هذه الحقبة . فالنقابية الجزائرية تتصل مباشرة باللجنة العامة للعمال الفرنسيين وتكون فرعا لها .

ويضع هذا التنظيم «الفرنسي» النقابات في وضع خطير امام الاحزاب الوطنية . وعوضا عن تطور الوعي الوطني والوعي الطبقي معا ، فانهما سيتطوران كلا على حدة .

* في مرحلة اللجنة العامة للعمال المتحدين ، لم يكن هذا الارتباط ذا اهمية كبيرة من حيث ان هذه الاخيرة قد ربطت النضال المطلبي للطبقة العاملة بالنضال من اجل حق الشعوب المستعمَرة في تقرير مصيرها . وستتسع المسألة ابتداء من عام ١٩٣٦ حين ستتخلى اللجنة العامة للعمال عن شعار الاستقلال الوطني لكي تنفرد بالنضال المطلبي . وهنا يكون السبب الرئيسي لضعف تأثير اللجنة العامة للعمال على العمال الزراعيين و«حثالة البروليتاريا» في المدن . بالنسبة لهم ، ومن شروطهم ، ان النضال المطلبي ليس له من معنى بحد ذاته . فهو لا معنى له الا في اطار النضال الصريح المعادي للاستعمار .

والحال هذه ، ترفض اللجنة العامة للعمال ان تطرح بصراحة مسألة الاستقلال الوطني ، وأن تدفع النضال من اجل التحرر الوطني على اية حال .

وسيكون للاتجاهات الاصلاحية للجنة العامة للعمال نتائج ثلاث:

١ ــ ان العناصر الاكثر وعيا من «حثالة البروليتاريا» لم تجاهد في النقابة ، وانما في الاحزاب الوطنية الموجهة من الجناح الراديكالي للبرجوازية الصغيرة .

٢ ــ ان جزءا كبيرا من الطبقة العمالية الجزائرية لم يطور وعيه الطبقي بل بقي على مستوى الوعي الوطني العام .

٣ ــ وسيكون المناضلون النقابيون الجزائريون متجاذبين بين الارتباط بتنظيمهم وشعار النضال من اجل الاستقلال الوطني التي طرحتها الاحزاب الوطنية .

وستخلق انطلاقة الثورة المسلحة عام ١٩٥٤ الظروف التي

تسمح بالقضاء على التفاوت بين الصراع السياسي والصراع النقابي .

٢ ـ الاتحاد العام للعمال الجزائريين من نشوئه الى قبيل المؤتمر الرابع .

تتميز هذه الحقبة بثلاثة أحداث رئيسية :

١ ـ الغاء التفاوت بين حركة نقابية وحركة سياسية وطنية. وسمح انشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين في بادئ الامر واستقلال الجزائر الذي تلى جلاء المستعمرة الاوروبية فيما بعد بازالة التناقض السياسي والاجتماعي المزدوج الذي كان ينهك الحركة العمالية الجزائرية .

٢ ـ بقاء قاعدة نقابية ضيقة : عدم تنظيم العمال الزراعيين والبروليتاريا المشتتة والمستخدمة جزئيا في المدينة .

٣ ـ ولادة مسائل جديدة مرتبطة بتنظيم المجتمع الجزائري المستقل .

وبشكل خاص :

ـ على المستوى العضوي ، مسألة العلاقات بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين وحزب جبهة التحرير الوطني .

ـ على المستوى السياسي ، مسألة تحديد مهمات وأبعاد الطبقة العمالية الجزائرية في اطار بناء اقتصاد وطني مستقل معادي للامبريالية .

١ ـ ولادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A.

لقد تكوّن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وهو اول تنظيم نقابي مستقل ، خلال خضم حرب التحرير الوطني .

أ ـ التحضيرات ـ

لقد شعر بضرورة بناء تنظيم مستقل للعمال الجزائريين في اوساط «الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية» ، الحزب الوطني الاكثر راديكالية وداخل «اللجنة العامة للعمال» نفسها .

* وفي عام ١٩٥٢ ، اسست لجنة عمالية في أحشاء «الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية» موجهة من قبل «عيست إدير» . وقد أوصت مؤتمرات ١٩٥٣ و١٩٥٤ ببناء نقابة مستقلة عن «اللجنة العامة للعمال» الفرنسية .

* ومن داخل «اللجنة العامة للعمال» نفسها ، اعلنت القاعدة العمالية الجزائرية عن ارادتها المستقلة ، وهذه تكون مكتفية جزئيا بتأسيس (أ.ع.ن.ج) الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، في حزيران ١٩٥٤ ، والتي تشترط :

«بين اتحادات النقابات (اللجنة العامة للعمال) للقطاع الجزائري ، والقطاع القسنطيني ، والقطاع الوهراني ... تشكلت جماعة تحمل اسم الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ـ ل.ع.ع (اللجنة العامة للعمال)» .

اذا كان هذا النص يحقق **الاستقلال الذاتي التنظيمي للنقابية الجزائرية** ، فهو يعيد تأكيد **الاتجاه السياسي «للجنة العامة للعمال» الفرنسية على النقابية الجزائرية :**

«ويؤكد الاتحاد العام للنقابات الجزائرية واللجنة العامة للعمال الارتباط الدائم بين اللجنة العامة للعمال (ل.ع.ع.) والنقابات الجزائرية (ل.ع.ع ـ اللجنة العامة للعمال) فيما يختص بالاتجاهات ، والقرارات ، والبرنامج المطلبي ، الخ ... الاتجاه المثبت من قبل الهيئات العليا للجنة العامة للعمال وتطبيقاتهم لما يوافقهم من وضع وخصوصيات جزائرية» .

فالنقابية (ل.ع.ع.) كانت غير قادرة اذن على ان تتحول

جذريا من الداخل .

وسيفضي تأسيس «الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية» الى هدم هذا التنظيم الذي لا يتطابق ابدا مع المرحلة التي وصلت اليها حركة التحرر الوطني .

ب ـ تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ـ ا٠ع٠ع٠ج ـ

احداث اول نوفمبر ـ تشرين الثاني ـ وتعميم الكفاح المسلح شروط خلق نقابة مركزية جزائرية ، وذلك لانها تجاوبت مع الارادة العميقة لجماهير الأجراء الجزائريين ومع الوضع السياسي ـ العسكري للنضال ضد الاستعمار ؛ وخلال اسابيع ، سيجر الاتحاد العام للعمال الجزائريين الاغلبية الساحقة من النقابيين الجزائريين .

* انعقد المجلس التأسيسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في ٢٤ شباط ١٩٥٦ في مدينة الجزائر . وارتكز على نقطتين برنامجه الاساسي ، الذي انتزعه بعمق من اللجنة العامة للعمال والاتحاد العام للنقابات الجزائرية .

ـ افضلية النضال من اجل الاستقلال الوطني ـ

ونستطيع ان نقرأ في الكتيب الذي نشره الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، الآتي : «في الوقت الحاضر ، يعتبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، بحجة صحيحة ، انه لا يمكن لاي اصلاح للحالة الاجتماعية ان يتم بدون انقلاب للبنى القائمة (الحاضرة)... وهو يصر على الاعتقاد ، وهذا ما يكوّن القاعدة الاساسية لمذهبه ، بأن استقلال الجزائر فقط سيحدث توازنا في العلاقات مع المتعاونين الفرنسيين ، ونمواً وتطورا في المصلحة الوطنية ، واستثمار موارد الارض الجزائرية» .

ـ أفضلية تنظيم العمال الزراعيين .

في ١٢ مارس ـ آذار ـ أكد «عيسات إيدير (*) في مقابلة له في جريدة **العمل** التونسية : «ان عملنا سيمتد الى كل عمال القطاعات العامة ، ونصف العامة ، والصناعية ، والتجارية ، والمنجمية والزراعية .

وسيصب الجهد اساسا على العمال الزراعيين ، الذي كان تنظيمهم مهملا حتى الان . والقدرة التي تكوّنها هذه الطبقة من العمال هي مخاطرة أكيدة للوصول الى مطالب هؤلاء الاخيرين» .

* كان ترسيخ الاتحاد العام للعمال الجزائريين سريعا . ومع ذلك ، فهو سيصطدم ، في بعض الاوقات ، بتنظيمين منافسين ، هما الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (ا.ع.ن.ج.) واتحاد نقابات العمال الجزائريين (ا.ن.ع.ج.) .

ـ ازاء نهضة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، يحاول الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ان يقاوم . لكن المجادلة بين هذين التنظيمين مع انها عنيفة ، ستبقى شفهيا . وقد دخل سريعا نقابيو الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، بصفة شخصية ، الى الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

ـ وسيكون الصراع أشد صلابة مع اتحاد نقابات العمال الجزائريين وهي «نقابة مأجورة» نظمها اتباع «مصالي الحاج» في الحركة الوطنية الجزائرية . وبما انها ضعيفة عدديا ، فهي تمثل محاولة تجزئة الحركة النقابية الجزائرية التي ستجر الى اقتتال أخوي ، وخاصة ، في أوساط الهجرة ، حيث ان نفوذ «مصالي» لم يكن قد انتهى بعد كليا في ذلك الوقت .

ـ على الرغم من هذه العراقيل ، فان ما نشاهده ، هو «تلاطم

(*) عيسات إيدير : مؤسس النقابة العمالية في الجزائر وقد اعتقل عام ١٩٥٦ من قبل البوليس الفرنسي ، وعذب حتى الموت .

ـ المترجم ـ

أمواج» حقيقي للاتحاد العام للعمال الجزائريين . ففي خلال شهر، ارتفعت أعداد الاتحاد العام للنقابات الجزائرية من ٦٠٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠ ، في حين التحاق الاتحاد العام للعمال الجزائريين باللجنة الدولية للنقابات الحرة ، ثبت ١٠٠٠٠٠ نقابي .

جـ ـ نشاط «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» اثناء الحرب ـ

تميز نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال هذه المرحلة بالاولوية المعطاة للنضال من اجل الاستقلال ، وبالقمع الذي تعرض له بالتالي التنظيم النقابي .

* فخلال سنة ، وصل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الى ان «يستقر» في الجزائر .

ويتطابق القمع العنيف والدائم مع سلسلة الاعمال المعادية للاستعمار :

ـ فمنذ ولادته ، خاض الاتحاد العام للعمال الجزائريين النضال السياسي ؛ غير انه مستقل تنظيما عن جبهة التحرير الوطني ؛ فقد اناب عنه عمليا .

* في الاول من ايار ١٩٥٦ ، برهن الاتحاد العام للعمال الجزائريين على قوته وذلك بتنظيم فج في شوارع مدينة الجزائر.
* في الخامس من تموز ١٩٥٦ ، أطلق الاتحاد العام للعمال الجزائريين شعار الاضراب العام للتذكير بذكرى الاستعمار الفرنسي .
* الخامس عشر من آب ١٩٥٦ ، اضراب عام جديد لاطلاق سراح النقابيين المسجونين .
* الثامن والعشرون من كانون الثاني ١٩٥٧ ، اعلن الاتحاد العام للعمال الجزائريين اضرابا عاما مفتوحا ، واكد بصورة رسمية دعمه لجبهة التحرير الوطني .

وقد صرح، في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٧ ،

في صحيفته **العامل الجزائري** : «يجب ان ننتخب جبهة التحرير الوطني ، الناطق الوحيد باسم جيش التحرير الوطني ، والمرشد المحبوب ، المجرب والواضح للثورة الجزائرية الظافرة عما قريب.. وستحرك الطبقة العاملة الجزائرية هذه المعركة المجيدة برباطة جاش ، وبوحدة ، وبنظام ، وبطولة ، وثقة» .

ـ وسيردّ القمع البوليسي الضاري على هذه الهجمة للاتحاد العام للعمال الجزائريين :

* فقد قمعت مظاهرات الشارع بعنف .
* ومنعت صحيفة **العامل الجزائري** كذلك في معظم الاحيان منذ طبعها .
* وقد استخدم البوليس حتى سلاح الارهاب ، واضعا القنابل في مركز الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

وبشكل خاص اعتقل المناضلون النقابيون بأعداد كبيرة : توقيف ١٥٠ في شهر ايار ١٩٥٦ بمن فيهم «عيست إيدير»، الذي عذّب حتى الموت ؛ ومجموعة جديدة في كانون الثاني ١٩٥٧ : ١٨٣ مسؤولا نقابيا حكم عليهم .

فالحركة النقابية اذن قد أزيلت جملة من البوليس . في حقبة سنة ، تتالى سبعة من أمناء السر على رئاسة الاتحاد العام العمال الجزائريين . «فمعركة الجزائر» والقمع المعمم الذي احدثته سيجعل من المستحيل متابعة العمل النقابي «الشرعي» في الجزائر .

* وابتداء من شباط ١٩٥٧ ، يدخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الخفاء وإدارته تترك الجزائر الى تونس . نتائج هذا القرار تكون هامة :

ـ ان التنظيم النقابي في الجزائر الذي اصابه القمع بشدة قد ضعف . كما ان ممارسة مناضلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذين لم يتحركوا من مكانهم ، فقدت نوعيتها ، ودخلوا في جملتهم في جبهة التحرير الوطني . وتوصل الاتحاد العام للعمال

الجزائريين الى ان يحتفظ ، في منطقة الجزائر فقط ، بنـــواة تنظيم نقابي .

ـ ان الوفد الخارجي للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، في تونس ـ وهو مبتور من اساسه ـ لم يبق متكاسلا :

● على المستوى الديبلوماسي ، مارس سياسة «دفاعية» ـ Tous Azimuts (*)؛ وهو يقترب من تنظيم الـ .F.S.M ، محاولا عزل فرنسا من داخل الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، وتوصل الى كسب دعم النقابية الافريقية .

● على المستوى الايديولوجي ، يحاول توضيح اهداف نضال التحرر الوطني وإعطاء مضمون اجتماعي للوطنية .

«ان المعركة التي يشنها حاليا المناضلون ضد الاستعمار ، ما هي الا معركة أولية ... فالاستقلال ليس شيئا رمزيا ، بل هو شرط موضوعي لتطورنا ، ولتحررنا . واذا كان ضروريا ، فهو غير كاف ؛ فالاستقلال لا يعطينا شيئا ، وانما يسمح لنا بأن نكسب كل شيء بشرط ان نكون قادرين» .

ـ وفي فرنسا ، تابعت الودادية العامة للعمال الجزائريين مهام الاتحاد العام للعمال الجزائريين . الا ان جوهر النشاط النقابـي لمناضلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين امتد الى داخل اللجنـــة العامة للعمال ، وكان دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين فـــي جوهره الدعم المالي والسياسي لجبهة التحرير الوطني ، والعمل الذي ادته اللجنة العامة للعمال ، خلال الحرب ، نذكر منه ثلاث نقاط :

١ ـ لعب الاتحاد العام للعمال الجزائريين دورا هاما للغاية

(*) Tous Azimuts ـ نظرية عسكرية ، هدفها تأكيد الدفاع عن البلاد ضد كل عدو طارىء . ـالمترجمـ

على المستوى الاستراتيجي . فبتحريضه للطبقة العاملة في المدن للمعركة ضد الاستعمار ، اجبر الجيش الفرنسي على التشتت ، وبتعرضه القمع الاستعماري سمح لجيش التحرير الوطني بـأن «يتنفس» .

٢ ـ ان الوجهة السيئة تقوم في هدم بنيان الاتحاد العـام للعمال الجزائريين في الجزائر . وابتداء من عام ١٩٥٧ ، تواصل الطبقة العاملة الجزائرية المعركة بدون تنظيم معين .

٣ ـ سيسمح ضعف التنظيم النقابي للطبقة العاملة المتطوعة في النضال خفية في الجزائر ، وفي العمل الديبلوماسي جوهريا للوفد الخارجي في خدمة التحرير الوطني ، بنيل الثقة للفكـرة جزئيا ، من القاعدة وعند المسؤولين ، بأن التحرير الوطني وتحرير الطبقة العاملة سيندمجان ضمن حدود .

٢ ـ الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ الاستقلال ـ

في عام ١٩٦٢ ، دخلت قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ثانية لمدينة الجزائر . وستستطيع الحركة النقابية ان تعيـد نشاطاتها على اسس جديدة . في اطار هذه الدراسة ، نحن لا نريد ان نحلل بالتفصيل تنظيم ونشاط الاتحاد العام للعمـال الجزائريين (فهذا مجال المسؤولين النقابيين انفسهم) ، وانمـا نحاول ان نطرح بايجاز نتيجة النقابية في عشر سنوات ، فـي الجزائر المستقلة ، عشية المؤتمر الرابع .

أ ـ القاعدة الاجتماعية للاتحاد العام للعمال الجزائريين ـ

على الرغم من انه يكوّن احد النقابات القوية والديناميكيـة للنقابات المركزية في افريقيا ، فان الاتحاد العام للعمال الجزائريين لم يكن حتى الان قادرا علـى تطبيق شعار «عيست إيدير» :

«تنظيم كل العمال بمن فيهم العمال الزراعيون» .

وعلى الرغم من ذهاب المستعمرة الفرنسية ، فان جماهير العمال الجزائريين ما زالت منقسمة الى عدد معين من الجماعات متعلقة بالحركة النقابية بتقلب .

*** التقسيم الاول ـ عمال المدن ـ عمال الارياف .**

ان العجز عن تنظيم العمال الزراعيين شكل احدى النقائص الاساسية في ضعف اللجنة العامة للعمال خلال الحرب . ولم يستطع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ان يعالج هذا النقص من حيث الظروف الموضوعية التي كان يخوض فيها المعركة . وخلال عشر سنوات ، لا نستطيع القول ان الهوة بين عمال المدن والارياف قد ردمت .

ـ ما زال العمال الزراعيون يشكلون في الوقت الحاضر الكتلة الرئيسية للطبقة العاملة الجزائرية. وفي عام ١٩٧١ ، قد احصينا الآتي :

٢٧٠٫٠٠٠ عامل في القطاع الزراعي المسيَّر ذاتيا ، من بينهم ١٣٣٠٠٠ عامل دائم .

٥٣٠٫٠٠٠ عامل في القطاع الزراعي الخاص ، من بينهم ٣٦٠٠٠ عامل دائم فقط .

ـ وظهرت محاولات لتنظيم العمال الزراعيين واقامة صلة بينهم وبين عمال المدن :

● خلال قيام التسيير الذاتي الزراعي ، تطوع عمال المدن لمساعدة المزارع الجديدة لكي تنطلق . ومع ذلك ، يجب ان نعترف ان هذه الحركة الغنية بالوعود قد ضعفت تدريجيا ، وذلك لعدم وجود تنظيم متلاحم .

● ان انشاء الجبهة الوطنية لعمال الارض عام ١٩٦٤ ، يمكنها من ان تكون نقطة انطلاق لتنظيم نقابي حقيقي لعمال قطاع التسيير الذاتي ، ويمكنها ان تتوسع بعد ذلك الى عمال القطاع الخاص . غير انه منذ البداية ، كانت التناقضات بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين ووزارة الزراعة تعرقل عمل التجنيد وبلوغ التقـــدم والى شل الجبهة الوطنية لعمال الارض . وفي مؤتمر عمال الارض عام ١٩٦٩ ، نلاحظ ان ١٠,٠٠٠ عامل فقط من قطاع التسيير الذاتي كانوا داخل النقابة . ومن البيّن ان نرى ان الافكار التي جمعها «شوليه» في كتابه La Mitidja auto - gérée تشير الى آراء «اوناي» المذكورة اعلاه .

«أما بالنسبة للنقابات ، فكان العمال في معظم الميادين يعرفونها تعريفا فظا ، «النقابة تجمع الاشتراكات ، وهـــذا كل شيء» .

★ التقسيم الثاني ـ القطاع العام ـ القطاع الخاص ـ

ان التأميمات التي خصّت سيرورة التطور الصناعي قد أدت الى تكوين قطاع عام واسع وحفظت الارتفاعات المسيطرة للاقتصاد، وتوسعت من عام الى عام .

في عام ١٩٧١ ، كان عدد العمال في الصناعة ، وفـــي الخدمات والنقل قد ارتفع الى ٣٢٨٠٠٠ عامل من بينهم ٢٠٣٠٠٠ عامل ينتمون الى القطاع العام .

ـ ان هذا التقسيم الى قطاع عام وقطاع خاص يعيد ، جزئيا، انتاج تقسيم العمال الى عمال دائمين مركزيين وعمـــال وقتيين مشتتين .

ـ هذا التقسيم لهمعنى آخر ، اذ يستفيد عمال القطاع العام بصورة عامة من أجور مرتفعة اكثر ومن ظروف عمل افضل من

عمال القطاع الخاص .

ـ لقد ترسخ الاتحاد العام للعمال الجزائريين اساسا في القطاع العام . واذا أظهر ديناميكية اكيدة في المؤسسات الخاصة التي يحفظها الاجانب، فلأنه لم ينظم بصورة متناسقة عمال المصانع التي تملكها البرجوازية الوطنية الجزائرية .

ان الـ ٢٠٠ر٠٠٠ اجير الذين يكوّنون القاعدة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين يجندون من بين عمال القطاع العام والموظفين ، في عددهم ٢٢٥ر٠٠٠ .

ب ـ عمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

لقد تميز نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ عام ١٩٦٢ بمسألتين : مسألة مضمون هذا النشاط ومسألة اطاره .

* فمنذ الاستقلال ، طرحت مسألة قانون التنظيم النقابي : هل يكون تنظيما مستقلا للعمال او تنظيما جماهيريا لجبهة التحرير الوطني ؟

فالحل الذي استخلص تدريجيا من المؤتمرات الثلاثة هو الحل في مراقبة الحزب الدقيقة على النقابة . لكن بالفعل ، بقي هذا الحل نظريا . وعمليا ، كان ضعف الحزب منذ الاستقلال يمنع النقابة في اغلب الاحيان من ممارسة امتيازاتها بصورة فاعلة وديناميكية . وقد خلق هذا الوضع في عدة مرات مناخا من التوتر ، كان من نتيجته حصر المبادرات على الصعيد النقابي .

* ان الوضع الخاص للمجتمع الجزائري المميز ببناء اقتصاد وطني مستقل معادٍ للامبريالية من جهة ، وبدعم علاقات انتاج راسمالية من جهة اخرى ، قد وجه نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في اتجاهين يصعب التوفيق بينهما احيانا ، هما

النضال المطلبي والنقابية الادارية .

ــ لقد كان للنضال المطلبي ، خاصة ، بالنسبة لارتفاع الاجور، اهمية معينة في السنوات الاولى من الاستقلال ، وقد استمر هذا النضال ايضا بصورة مقنّعة . غير ان هذا النوع من العمل قــد اصطدم بثلاث صعوبات :

● من جهة ، لقد قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، بصورة رسمية ، سياسة التقشف المحددة من قبل الحكومة ، منتقدا : «الرفاهية والامتيازات التي تدّعي بها الطبقــة البرجوازيـــة البيروقراطية الجديدة» .

● من جهة اخرى ، ان عدم تنظيم عمال القطـــاع الخاص ووجود جناح هام جدا من البطالة يحددان موضوعيا هذا النوع من العمل .

واخيرا ، في القطاع العام ، فان النقابية المطلبية تكون منفية مبدئيا .

ــ لقد كانت النقابية الادارية مرتبطة في الاصل بمرحلـــة استعادة ملكية الثروات الوطنية . وباسم المصلحة الوطنية ، بدأ الاتحاد العام للعمال الجزائريين بإعمال جزأرة Algérianiser الموظفين ، وكذلك بمطالبة تأميم بعض المؤسسات الاجنبية .

وقد ضيّق ، تطور القطاع العام ، من جراء التأميم ، تدريجيا حقلي نشاط الحركة النقابية . وقد وجد الاتحاد العام للعمـــال الجزائريين نفسه رويدا رويدا بدون ابعاد واضحة بعيدة الامد.

وتقوم نتيجة العشر سنوات من الحياة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين على نقطتين :

١ ــ تكمن قوة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في قدرته على تنظيم قسم مهم من عمال المدن ، وفي مشاركته النضال لاجل التطور الاقتصادي المستقل للجزائر .

٢ ــ ويكمن ضعفه في كونه منعزلا جزئيا عن عمال الارياف

وكونه لم يستطع حتى الان ان يستخلص آفاق النضال التي تطول العمال بأسرهم .

وفي الوقت الحاضر ، يمكّن ميثاق الثورة الزراعية والميثاق الاشتراكي للمؤسسات ، الحركة النقابية من تصور آفاق جديدة.

الفصل الخامس

تحول البنى الزراعية ومشاكل الانتقال في التكوينات الاجتماعية الخاضعة للامبريالية : مثال الجزائر (*)

تشكل المسألة الزراعية ، في التكوينات الاجتماعية التـــي

(*) هذا النص هو خلاصة المداخلة التي ألقيت في المؤتمر الرابـــع والعشرين لعلم الاجتماع الذي انعقد في الجزائر عام ١٩٧٤ . .

وقد نشر في البيان الرسمي لمركز الوثائق والابحاث في معهد العلـــوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، كما نشر جزء منه في المجلة البلجيكية : «الثقافات والتطور» (الجزء التاسع ، «لوفان» ، ١٩٧٧) .

تسيطر عليها الامبريالية ، احد مفاتيح الحلول الديناميكية الاجتماعية . وان ضرورة تحويل البنى الزراعية قد تكون مقررة تقريبا في كل جهة كأحد شروط التطور الاقتصادي لتحرر البنى الاجتماعية .

فمن ايران الى الفيتنام مرورا بالمكسيك كان الاصلاح الزراعي وما زال على جدول الاعمال . لكن هذا التوافق التقريبي يثير مشكلة . اذ من الواضح ان الاصلاحات الزراعية في ايران ، فيتنام والمكسيك هي من طبيعة مختلفة ولها تأثير مختلف على التكوينات الاجتماعية الثلاثة .

لكي نفهم تأثير الثورة الزراعية على التكوين الاجتماعي الجزائري من الضروري ان نوضح بصورة عامة الادوار المختلفة التييمكن ان يلعبها الاصلاح الزراعي في ديناميكية التكوين الاجتماعي . فالاصلاح الزراعي يعني مجموع الاجراءات التي تتخذها السلطة السياسية والتي يكون هدفها تحويل علاقات الملكية ، تنظيم العمل وحيازة منتجات العمل في الزراعة ؛ كل ذلك يكون دلالة الانتقال او محاولة الانتقال من نمط انتاج مسيطر الى آخر ، او من شكل الى آخر من نمط الانتاج نفسه .

ففي اوروبا واليابان كانت الاصلاحات الزراعية (حركة التكنيكات في انجلترا ، بيع الاملاك الوطنية في فرنسا ، اصلاح «الميجي» في اليابان (*) قد كونت احد عناصر الانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية .

(*) ميجي : امبراطورا لليابان (١٨٦٧ - ١٩١٢) . الغى النظام الاقطاعي عام ١٨٦٨ ، وأقام عاصمته في طوكيو . وفي عام ١٨٨٩ اعطى لليابان دستورها ، وأدخل الحضارة الغربية . كما انه خاض الحروب الصينية - اليابانية (١٨٩٥) ، والروسية - اليابانية (١٩٠٥) . -المترجم-

اما في الاتحاد السوفياتي فكان للاصلاح الزراعي اثر اكثر تعقيدا على التكوين الاجتماعي السوفياتي . ان «مرسوم الارض» الذي يؤخذ منعزلا لا يكوّن عنصرا للانتقال الاشتراكي : ان انتقال ملكية الارض من كبار الملاكين العقاريين الى الطبقة الفلاحية كان اجراء «ديمقراطيا برجوازيا» سمح ، في بادىء الامر ، بتطور الانتاج التجاري الصغير وعلاقات الانتاج الرأسمالية في الارياف. ان **ظاهرة الكولاك في الارياف السوفياتية** خلال السياسة الاقتصادية الجديدة كانت مميزة لهذا الاتجاه . لكن هذه الديناميكية العفوية توقفت من جراء ان الاصلاح الزراعي قد ادخل في الاتحاد السوفياتي ضمن مجموعة من الاحكام الاجتماعية ـ الاقتصادية التياتخذتها سلطة الدولة البروليتارية ممهدةالطريق للانتقال الاشتراكي . ولم يجد تطور الانتاج التجاري المناخ الذي يسمح بتحويله الى انتاج رأسمالي . وقد كوّنت «الكولخوزات» و«السوفخوزات» ، التي كانت أشكالا متطورة تقريبا من تشريك في الملكية والتنظيم وحيازة الانتاج ، المرحلة الثانية من تحويل البنى الزراعية في الاتحاد السوفياتي . فعلى هذا الصعيد فقط يمكننا ان نتحدث عن اصلاح زراعي بكونه عنصرا للانتقال الاشتراكي .

اما في التكوينات الاجتماعية التي تسيطر عليها الامبريالية ، فان تحليل طبيعة ووظيفة الاصلاحاتالزراعية يثير مسائل اخرى ذات مستوى اكثر تعقيدا . فعلاقة الاصلاح الزراعي ـ الانتقال تكون اكثر صعوبة للتوضيح . وما يميز البنى الزراعية في تكويناتها الاجتماعية هو انه نتاج السيطرة الامبريالية وليس نتاج لتطور داخلي . لقد ابقت الامبريالية على أشكال علاقات الانتاج لنظام شامل من الاستغلال الراسمالي . واذا نحن الغينا من ميدان بحثنا الاصلاحات الزراعية التي هي أبعد ما تكون عن تصفية او حتى عن تخفيف السيطرة الامبريالية ، (ايران ، البرازيل ...) فانه يمكننا ان نميز ثلاثة أنماط من الاصلاحات الزراعية المعادية

الامبريالية :

١ ـ الاصلاح الزراعي من حيث هو عنصر للانتقال من الراسمالية المسيطرة الى الاشتراكية .

٢ ـ الاصلاح الزراعي بصفته عنصرا لمحاولة الانتقال من الراسمالية المسيطرة الى رأسمالية متمركزة ذاتيا .

٣ ـ غير ان هذين النمطين لا يختلفان كليا في الظروف الحالية للسيطرة الامبريالية اما في ظروف تطور حركة التحرر الوطني فان العملية الممهدة من قبل الاصلاح الزراعي للنموذج الثاني يمكنها ان تؤدي الى الانتقال للنموذج الاول . فالصعوبة القائمة على ادراك نموذج الانتقال بوضوح ، الذي يندمج فيه الاصلاح الزراعي، تنتج من كون انتقال النموذج الثاني يثير سلسلة من التناقضات التي تلقت ، حتى الان ، نوعين من الحلول : استرجاع / حصر الانتقال (حالة المكسيك ومصر مثلا) او المرور من الانتقال الثاني الى الانتقال الاول (حالة كوبا) .

نموذج اول : فيتنام (١) .

ربط الاصلاح الزراعي في فيتنام بصورة ديالكتيكية الاهداف المعادية للامبريالية و«جوع الارض» عند الجماهير الفلاحية بالاهداف الاشتراكية للطبقة العاملة . وقد مر بمرحلتين رئيسيتين : الغاء نظام «احتكار الاراضي من قبل المستعمرين الفرنسيين» وإبطال نظام «الملكية الاقطاعية للارض» . فمن سنة

---

١ ـ حول التجربة الفيتنامية للاصلاح الزراعي ، انظر بشكل خاص لوشو ، **فيتنام الاشتراكية : اقتصاد الانتقال** ، باريس ، ماسبرو ، ١٩٦٦ .

١٩٥٤ الى سنة ١٩٥٦ ، تم نزع ٨٠٠٫٠٠٠ هكتار من مجموع ١٫٨٠٠٫٠٠٠ هكتار مزروعة ، ثم وزعت على اكثر من مليونين من العائلات الفلاحية . لكن توزيع هذه القطع الصغيرة من الارض لم يمكّن من حل المشكلة المزدوجة لتشريك الارياف وتحديث الزراعة. اما في سنة ١٩٥٨ فقد انتقل الاصلاح الزراعي الى مرحلة جديدة دامت حتى سنة ١٩٦٥ : المشاعية التدريجية للارياف في اطار تعاوني ، وهذا ما سمح بادخال الفلاحة والزراعة في مجموع اجتماعي ـ اقتصادي مميز للانتقال الاشتراكي . ان ادارة كتلة العامل والفلاح من طرف حزب «لاودونغ» قد سمحت بجعل الاصلاح الزراعي عنصرا للانتقال الى الاشتراكية .

نموذج ثاني : المكسيك (٢) .

يتميز تاريخ المكسيك بهجمتين معاديتين للامبريالية موجهتين من قبل البرجوازية الصغيرة وجزء من البرجوازية الوطنية . تميزت الاولى ـ من عام ١٩١٠ـ١٩١٧ ـ بانتفاضة «البكنيين» والفلاحين الفقراء ضد الملاكين (هاسينداس) . (في سنة ١٩٠٦ ، كان ١٠٠٠ ملاك عقاري يملك ٩٧ بالمئة من مساحة المكسيك) . كما تميزت باعلان رسمي لدستور ١٩١٧ الذي كان يطرح مبادىء تأميم الارض وباطنها وتميزت كذلك بشرائع متقدمة . وكانت آخر ميزة هي التمهيد لاصلاح زراعي ، من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٢٤ ، اذ قد جرى فيها توزيع ١٫٦ مليون هكتار .

---

٢ ـ حول التجربة المكسيكية ، انظر غوتلمان : الاصلاح والثورية في اميركا اللاتينية : حالة المكسيك ، باريس ، ماسبرو ، ١٩٧١ .

لكن هذه الثورة الوطنية الاولى أجهضت بسرعة ، وظل مبدأ تأميم الارض وباطن الارض حبرا على ورق ، ولم يهدم الاصلاح الزراعي ، الذي توقف بسرعة ، الملكيات الكبيرة ، بل دعَّم نقيضها، الملكيات الصغيرة .

أما الهجمة الثانية ـ من سنة ١٩١٧ الى ١٩٤٠ (في ظل رئاسة كارديناس) فقد حاولت تنفيذ مبدأ سنة ١٩١٧ بما فيه تأميم البترول الذي كان يستغل من قبل المؤسسات الاميركية ، ونزل الملكية من الشركات الاجنبية ؛ وقد وزعت نهضة الاصلاح الزراعي ١٥ مليون هكتار ، خلال هذه الحقبة ، على اكثر من ٨٠٠ر٠٠٠ فلاح منظم اغلبهم في اطار الهيئات العامة ، وهي الـ «اجيدوس» .

لكن هذه الثورة الوطنية الثانية أجهضت في معظمها ايضا : فالملكية العقارية الكبيرة لم تتقوض ، واستؤنفت السيطرة الامبريالية ، في ظروف مخففة بشدة اكبر . وفي الوقت الراهن، نجد ان البنى الزراعية المكسيكية مماثلة للبنى الزراعية في البلدان الرأسمالية المسيطرة : فان ١ بالمئة من الملاكين يملك ٣٠ بالمئة من الارض ، بينما ٦٧ بالمئة من الملاكين يملكون ٦ بالمئة من الارض ، بالاضافة الى ذلك ، نجد ان ٥٠ بالمئة من السكان الريفيين لا يملكون أراض .

أما امتياز المكسيك المتكدر فانه بلد يتنافس مع البرازيل على لقب البلد الرئيسي في امريكا اللاتينية الخاضع للولايات المتحدة الاميركية .

ان نموذج الانتقال الذي يدخل فيه الاصلاح الزراعي المكسيكي، اي نموذج الانتقال من الرأسمالية المسيطرة الى الرأسمالية المتمركزة ذاتيا ، يكون محكوما عليه الا يصل الى غايته النظرية اي اختفاء روابط السيطرة الامبريالية وتطور علاقات الانتاج الرأسمالية الوطنية .

نموذج ثالث : كوبا (٣) .

ان الميزة الرئيسية للتكوينات الاجتماعية الخاضعة تكمن في كون النموذج الثاني للانتقال لا يمكن ان يتحقق الا بنفيه ، وهذا يعني ، تحويله ديالكتيكيا الى النموذج الاول من الانتقال . من هذه الناحية ، يكون المثال الكوبي هاما للغاية ، لانه يشير الى الاهمية التي يمكن ان تكون للاصلاح الزراعي في ديناميكية التكويـــــن الاجتماعي المسيطر .

ان الاصلاح الزراعي المقرر من قبل الفئة الراديكالية للبرجوازية الصغيرة الكوبية لم يكن له هدف بناء الاشتراكية ، بل تطـــــور اقتصادي مستقل ضمن اطار الراسمالية . فمنذ الاعلان الرسمي لقانون الاصلاح الزراعي كان ٥ر١ بالمئة من الملاكين يملكون ٤٦ بالمئة من الارض ، وان ٧٠ بالمئة من الملاكين لا يملكون الا ١٢ بالمئة من مساحة البلد . وقد حدد قانون ١٩٥٩ (*) الملكية الكبيرة الـــى ٤٠٠ هكتار ووزع الاراضي المصادرة على الفلاحين الذيـــن بدون ارض على اساس ١٣ هكتارا لكل شخص وسطيا .

وقد أدت ردات الفعل التي أحدثها الاصلاح الزراعي (معارضة كبار الملاكين الكوبيين والاحتكارات الاميركية) الى ديناميكية جديدة (تحالف العمال والفلاحين ، وتفكك البرجوازية الصغيرة) التـــي جعلت انتقال الثورة الكوبية من المرحلة المعادية للامبريالية الـــى

---

٣ ــ حول التجربة الكوبية ، انظر غوتلمان : **الزراعة الاشتراكية في كوبا** ، باريس ، ماسبرو ــ ١٩٧٠ .

(*) عام ١٩٥٩ ، هو العام الذي أطيح بالدكتاتور «باتيستا» من قبل الثورة التي قادها «فيدال كاسترو» . وبعد نجاح الثورة اقام «كاسترو» نظام النموذج الاشتراكي المدعوم من الاتحاد السوفياتي . وقد حقق هذا النظام الجديد الاصلاح الزراعي وتأميم المؤسسات الاميركية ... ــالمترجمــ

المرحلة المعادية للراسمالية ، أي انتقال النموذج الثاني الى النموذج الاول . يضاف الى هذه الحركة الاصلاح الزراعي من عام ١٩٦٣ ، اذ انتقل تحديد الملكية الخاصة من ٤٠٠ هكتار الى ٦٣ هكتارا . كما استبدل ، في نفس الوقت ، تخصيص القطاعات الفردية التي ميزت الاصلاح الزراعي الاول ، بتنظيم جماعي للانتاج :

ان توضيح السمات البارزة لهذه النماذج الثلاثة من الاصلاح الزراعي يمكننا من ابراز النقاط التالية :

١ ــ ان معنى الاصلاح الزراعي هو انه لا يمكن فصله عن معنى الانتقال .

٢ ــ انه لا يمكن التفكير في اصلاح زراعي منعزل . فهو لا معنى له الا بالنسبة للطبيعة الاجتماعية للسلطة السياسية التي تقرره والقوى الاجتماعية التي تطبقه .

٣ ــ ان تحليل التحولات التي يجريها الاصلاح الزراعي تكون هامة لمعرفة بنية وديناميكية التكوين الاجتماعي المسيطر .

في هذا الاطار العام ، نحاول ان نحصر اهمية ومعنى التحولات التي أجريت من قبل تطبيق ميثاق الثورة الزراعية على صعيد البنى الزراعية وعلى صعيد تطور التكوين الاجتماعي الجزائري .

ولا يمكن فهم اعلان الميثاق وقانون الثامن من نوفمبر/٨ تشرين الثاني ١٩٧١ الا بالنسبة للتناقضات التي تشكل ديناميكية التكوين الاجتماعي الجزائري .

تناقض اول :

ان التناقض الرئيسي هو التناقض الذي يعارض التكوين الاجتماعي الجزائري في مجموعه مع الامبريالية . فلم تتوقف

معركة التحرر الوطني التي خاضها التحالف الواسع للقوى الاجتماعية ، والتي كانت تهيمن في داخله البرجوازية الصغيرة ، مع الاستقلال . لقد كان الاستقلال نقطة انطلاق لشكل جديد من الصراع ضد الامبريالية الفرنسية .

وقد كونت التأميمات الكيفية الاولى لخوض التناقض بين التكوين الاجتماعي الجزائري والامبريالية . فمن سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٧١ مارست السلطة السياسية الجزائرية بصورة مستمرة سلسلة من التأميمات التي تضمنت تدريجيا مجموع المواد الاولية لوسائل الانتاج وتحقيق الانتاج .

ـ وفي سنة ١٩٦٣ بعد الجلاء المكثف للمستعمرين ، ومن الحركة التلقائية للتسيير الذاتي الممهد له من قبل العمال (وخاصة العمال الزراعيون) ، ومن ارادة البرجوازية الصغيرة الراديكالية لمنع تدعيم البرجوازية الوطنية الخاصة .. كل ذلك قد دعم عملية التأميم .

وقد اصاب التأميم مجموع اراضي القطاع الاستعماري (٧ر٢ مليون هكتار) ، مجموعة غير متلاحمة من المؤسسات (الاملاك الشاغرة Biens Vacants) وبعض قطاعات الصناعة التحويلية (التبغ ، الكبريت ، المطاحن) .

ـ في سنة ١٩٦٨ بعد «هضم» المرحلة الاولى تلك ، استأنفت العملية واصبحت نظامية . وبين ماي / ايار وأكتوبر / تشرين الاول عام ١٩٦٨ كان هناك ٥٨ مؤسسة اجنبية تعمل في القطاعات الخاصة بالصناعة التحويلية (الصناعات الميكانيكية والكهربائية ، مواد البناء والاسمدة والصناعات الغذائية) ، وقد اممت كل هذه الصناعات .

ـ في ٨ ماي / ايار ١٩٦٦ ، أمم مجلس الثورة الحديد ، الفوسفات ، الرصاص ، الزنك والرخام . وجرت « معركة البترول» على مرحلتين : فمن سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٠ ، كنا نشهد المرحلة الاولى من الاستفادات لمواقف الشركات البترولية

غير فرنسية : تأميم المؤسسات الاميركية (اسو ، موبيل) ، والانجليزية (شل) ، والايطالية (أويف) . وفي سنة ١٩٧١ بدأ الهجوم الجبهوي ضد الشركات البترولية الفرنسية

وادت الى المشاركة الجزائرية لهذه الشركات بنسبة ٥١ بالمئة، وكذلك الى تأميم الغاز ووسائل نقل المحروقات .

وقد رافق تأميم القوى الانتاجية سلسلة من الاجراءات مست دوائر تحقيق الانتاج من الادنى الى الاعلى . وفي سنة ١٩٦٦ شرع بتأميم البنوك (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري ، البنك المركزي الجزائري) التي أضيفت الى «المركز الجزائري للانماء» الذي نشأ سنة ١٩٦٣ . وانتقلت التجارة الخارجية ووسائل النقل تدريجيا الى اشراف الدولة (الشركة الجزائرية للملاحة ، الخطوط الجوية الجزائرية). وكونت هذه التأميمات تحولا للدولة نتيجة للتراكم الاستعماري . وعند هذا المستوى تكون وظيفتها معقدة . فهي تشكل الشرارة الاولى للصراع ضد الامبريالية على الصعيد الاقتصادي ، ولكنها لا تمثل الا شرط تحرير قوى الانتاج . وبالفعل ، فان انتقال الملكية لوحدها لا يحل مسألة بنية جهاز الانتاج المؤمم حيث تحتوي وظيفته على تطوير التبعية وتخلف التكوين الاجتماعي الجزائري.

لقد شكل التصنيع الكيفية الثانية لمعالجة التناقض بين التكوين الاجتماعي الجزائري والامبريالية .

وكانت نتيجة لسياسة التأميمات توضيح استراتيجية التصنيع حيث ان الهدف المعلن يقوم على ادخال الطاقة الاقتصادية المؤممة في اطار بناء قواعد اقتصاد وطني مستقل . عند هذا المستوى ، يجب تحقيق انتقال الملكية الشرعية بتحويل أشكال التملك الحقيقي لجهاز الانتاج . وقد تحققت هذه الكيفية الثانية للصراع ضد الامبريالية في اتجاهين :

ـ الصناعة البديلة ـ

ان وظيفة هذا النموذج من الصناعة هو تحديد التبعية التجارية لمواد الاستهلاك الصناعي . وقد عرفت هذه الصناعة انطلاقة خاصة في قطاعات الاحذية والنسيج : في سنة ١٩٦٣ كانت الجزائر تنتج ٩ر١ مليون زوجا من الاحذية و٣ر٤ مليون سنة ١٩٦٨ . ومنذ سنة ١٩٦٥ لم تعد الجزائر تستورد الاحذية . وفي سنة ١٩٦٢ كان سوق النسيج ممونا لـ ٩٥ بالمئة للاستيرادات ، بينما في سنة ١٩٧٠ لم يمثل سوى ٣٠ بالمئة من الاستهلاك .

ـ الصناعة الثقيلة ـ

كانت موجهة نحو الصناعة البتروكيميائية وصناعة الحديد . لكن توطيد الصناعة الثقيلة لم يبدأ بصورة حقيقية الا ابتداء من المخطط الرباعي الاول (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) ، وقد رصد هذا الاخير استثمار اكثر من ١٢ مليار دينار جزائري في الصناعة وبصورة اساسية في صناعة البيتروكيميائية (٣٦ بالمئة) و١٥ بالمئة للصناعة الحديدية ، و٦ بالمئة للصناعات الميكانيكية . وكان الهدف الواضح للتخطيط الصناعي هو تحطيم بنية القوى الانتاجية التي خلقها الاستعمار . ولا ينبغي السماح بنمو صناعي فقط ، بل اجراء تحولات بنيوية قادرة على التمهيد لتطور مستقل لمجموع الاقتصاد الجزائري . لكن ارادة تنفيذ هذا التطور المستقل تصطدم مع البنى الزراعية التي تحصر هذا النمو الصناعي .

تناقض ثاني ـ

ان الزراعة والصناعة ، البعيدتين عن تكوين فرعين متكاملين

في الاقتصاد الوطني ، تبدوان متناقضتين .

فالنمو الصناعي يقابله جمود الزراعة وارتدادها .

تطور الانتاج الصناعي	**تطور الانتاج الزراعي**
١٩٦٣ ــ ٩ر١ مليار دينار	١٩٦٣ ــ ٥ر٢ مليار دينار
١٩٧١ ــ ١ر٣ مليار دينار	١٩٧١ ــ ٥ر٢ مليار دينار

بمقارنتنا للانتاج الصناعي والزراعي من سنة ١٩٦٣ الى سنة ١٩٧١ (٤) نلاحظ انه :

١ ــ بينما كانت الزراعة ، في سنة ١٩٦٣ ، تحتل المرتبة الاولى في تكوين الدخل الوطني الخام ، فان الصناعة كانت ، رغم ذلك ، تحتلها ايضا .

٢ ــ بين ١٩٦٣ و١٩٧١ ، ارتفع الانتاج الصناعي بنسبة ٥٠ بالمئة ، بينما تجمد الانتاج الزراعي .

بالنسبة لـ «بنشنهو» (٥) ان هذا الجمود بالقيمة الاسمية يخفي ارتدادا حقيقيا : بالنسبة للزراعة ، يبدو لنا ان رقم ٢٥٠٠ مليون دينار هو مبلغ فائض او يُعكس نموا اسميا بسيطا مع تأخر بحجم الانتاج» .

---

٤ ــ **عناصر البحث الاقتصادي حول الجزائر عام ١٩٧١** . وكالة الجزائر ، الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي .

٥ ــ **الحدث الاقتصادي للجزائر عام ١٩٧١** ، في حولية شمال افريقيا ، العدد العاشر ، باريس ١٩٧١ ، منشورات المركز الوطني للبحث العلمي ــ ١٩٧٢ ، ص.ص ٤٤٥ ــ ٤٧٤ .

ان هذا النمو الصناعي المرتبط بجمود او ارتداد الزراعة هو غير قادر على التمهيد لتطور التكوين الاجتماعي الجزائـــري . كما انه بعيد عن ان يصفي تقييدات الراسمالية ، بل انه يوسعها. وهذا يكون واضحا ، بشكل خاص ، في مستويات توزيع الدخل الوطني وفي بنية التوظيف .

بين سنة ١٩٦٩ و١٩٧٣ ارتفع الدخل الوطني حوالي ٥ر٣مليار دينار . وعند هذا الحد ، فقد وزع مليار واحد تقريبا على تسعة ملايين جزائري ممن يكوّنون اكثر الفئات حرمانا (الفلاحون الفقراء، حثالة البروليتاريا) . بينما وزع ٥ر٢ مليار على الباقين وهـــم ٤ر٤ مليون .

فاذا قسمنا السكان الى قطاع ريفي وقطاع حضري ، نلاحظ ان دخل الجماعات الريفية قد انتقل من ٩ر٣ الى ٣ر٤ مليار ، وذلك يعني ارتفاع بنسبة ١٠ بالمئة مطابقة للنمو الديمغرافي في تلك الحقبة . وهذا يعني كذلك ان الدخل حسب كل شخص قد جمد . وبالعكس ، فقد انتقل دخل السكان الحضريين من ١ر٨ الى ١ر١١ مليار ، وهذا يعني ارتفاعا بنسبة ٣٧ بالمئة اعلى بكثير من ارتفاع النمو الديمغرافي ، اي ارتفاع الدخـــل حسب كـــل شخص » (٦) .

وليس للتصنيع مفعول تلقائي فقط لدعم تفاوت الدخـــول الرمزية للراسمالية الاستعمارية . فالسياسة الجزائرية للتصنيع، التي تعطي الاسبقية لبناء مؤسســـات بتركيب تنظيمي قـــوي للراسمال، لها الافضلية بأن «ترسي» قواعد البناء التحتي الصناعي الوطني ، وفي نفس الوقت ، ان تتفـــادى «الامتصاص» المباشر

---

٦ ـ أ. عكاشه : **الجوانب الاجتماعية للتطور** ـ في المجلة الجزائرية للعمل. عدد ١٣ ، فيفري/شباط ١٩٧٤ ص ١٧ ـ ٣١ .

للجماعة العاطلة عن العمل التي تكوّن الجزء الهام من قوى العمل المهيئة . واذا اخذنا الرقم الاحصائي لعام ١٩٦٦ كمرجع ، فنلاحظ انه من مجموع السكان البالغ عددهم ٨ر١١ مليون (ما عـــدا المهاجرين) ان ٥ر٢ مليون فقط هم من العاملين من الجنس المذكر. وعند هذا العدد ، كان ٠٠٠ر٨٧٠ هم بدون عمل . وان الاشخاص المستخدمين في الزراعة (وهم نصف السكان العاملين) لا يعملون الا بمعدل ١١٢ يوما في السنة . ان هاتين الظاهرتين شديدتـــا التفاوت في توزيع الدخل الوطني من جهة ، وفي امكانية ضعيفة للتوظيف التي يقدمها التصنيع من جهة اخرى . وقد يؤديان الى نتيجتين هما : الاسراع بالهجرة الريفية الداخلية وارتفاع عـــدد العاطلين عن العمل ، وفي نفس الوقت تهميش الفئات الاكثر اهمية من السكان ، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار النمو الديمغرافي . ويبين هذان المفعولان ان النمو الصناعي لا يتحدد بالتطور ، بـــل بالعكس ، يمكن ان يكون له كنتيجة لتطور التخلف

وينتج هذا التباعد بين النمو الصناعي وجمود او ركـــود الزراعة من جهة اخرى عدد معين من المفاعيل التي تؤدي الـــى عرقلة النمو الصناعي .

ويمنع ركود الزراعة هذا القطاع من استهلاك منتوجـــات الصناعة ويشكل مدخلا ضيقا للاختناق . ويتطلب السعي وراء النمو الصناعي بالضرورة توسيع السوق الداخلي ، وقد ظهـرت المشاكل الاولى بصورة ملموسة في صناعة الاحذية . ففي البداية شغلت كصناعة بديلة دون ان يعترضها اية صعوبات ؛ لكن فـــي المرحلة الثانية تحولت الى انتاج جماهيري ، وخرجت من الحدود الموجبة بالغاء الاستيرادات ، واصطدمت بالنظام المشوه للاقتصاد الجزائري الذي لم تحطمه التأميمات .

وقد عرف انتاج الاحذية نموا سريعا ... فمنذ بداية سنـــة

١٩٧٠ ، نلاحظ هبوط الانتاج الناجم عن صعوبات رواج البضائع المخزونة الجاهزة» (٧) . ولم يستطع هذا المدخل الضيق للاختناق، من غير تحويل البنى الزراعية ، الا ان يتعزز نظرا للنمو السريع للصناعات المنتجة للزراعة . فانتقلت الصناعة الكيماوية ، مثلا ، من انتاج قدره ٤٢٠ مليون دينار سنة ١٩٦٩ الى ٥٢٠ مليون دينار سنة ١٩٧١ (٨) .

واذا كانت قلة السوق الريفي تعرقل النمو الصناعي ، فان ضعف الانتاج الزراعي يكوّن عامل التقييد بالنسبة للصناعة الغذائية ، خاصة ، تلك التي تكوّن فرعا هاما وديناميكيا للقطاع الصناعي : (سنة ١٩٦٩ : ٩٦٥ مليون دينار ؛ سنة ١٩٧١ : ١١٧٠ مليون دينار) (٩) .

على مستوى استعمال الفائض الاقتصادي الوطني ، فان ركود الزراعة يستلزم تخصيص جزء من العملة الصعبة لاستيراد المنتوجات الزراعية ، ونقدر نسبة ٢٠ بالمئة من العملة الصعبة التي تحسم من شراء التجهيزات الصناعية . وقد زادت اهمية الاستيرادات من عام الى عام ، ومثال الحليب ما هو الا دليل على هذا الاتجاه .

- ١٩٦٣ : ٣٢ر٠٠٠ طن .
- ١٩٦٧ : ٧٢ر٠٠٠ طن .
- ١٩٧٠ : ٩٥ر٠٠٠ طن (١٠) .

---

٧ ــ د. بن ديمرد : **الاستهلاك في الجزائر ــ في الجزائر والتطور** ، سبتمبر، اوكتوبر ١٩٧٠ ص ١٣ ــ ١٩ .

٨ ــ عناصر البحث الاقتصادي حول الجزائر عام ١٩٧١ ــ مرجع سابق ذكره.

٩ ــ المرجع السابق .

١٠ ــ المرجع السابق .

حتى الان ، حاولنا ، على المستـــوى الاقتصادي ، ادراك العناصر المكونة للالتواء الموجود بين النمو الصناعي والركـــود الزراعي . والآن ينبغي اعادة النظر فيه بتحليلنا للبنى التي تجعله ضروريا .

تناقض ثالث ـ

اذا كانت التأميمات والتمهيد للنمو الصناعي قد مسّت فعلا بعض الجوانب من السيطرة الامبريالية ، فانها لم تصب ذلك الا في صورة جزئية ، اذ ان البنى الزراعية التي انتجتها السيطـــرة الاستعمارية الفرنسية قد استمرت في ادائها حتى قبيل اعـلان الثورة الزراعية ، وتتكون ركيزتها من الارستقراطية العقارية حيث ان وجودها يعتبر متناقضا مع بناء اقتصاد وطني مستقل .

من المؤكد انه في سنة ١٩٦٣ قد اممت المزارع الاستعمارية ، لكن هذا الاجراء الجزئي لم يغير بصورة حقيقية علاقات وبنـــى الانتاج في الريف الجزائري . ومن خلال مدخل ميثاق الثـــورة الزراعية ، نرى انه يعطي التوزيع التالي للملكية الخاصة للاراضي في شمال الجزائر [١١] .

---

١١ ـ نصوص الميثاق والقانون رقم ١١٧١ ـ ١١٧٣ ـ ٨ نوفمبر ١٩٧١ ، قد جمعوا في كتيب يحمل اسم **الثورة الزراعية** ، نشره مجلس النواب ، الجزائر ، المطبعة الرسمية .

أصناف الاراضي المستغلة	عدد الاراضي المستغلة	قسم من المساحه المحتلة
اكثر من ٥٠ هكتار	١٦ر٥٠٠	٢٥ بالمئة
من ١٠ الى ٥٠ هكتار	١٤٧ر٠٠٠	٥٠ بالمئة
من ٥ الى ١٠ هكتار	١١٤ر٠٠٠	١٥ بالمئة
أقل من ٥ هكتار	٤١٠ر٠٠٠	١٠ بالمئة

اذن تتميز البنى العقارية بوجود :

١ ـ ملكية كبيرة للاراضي (لاتيفوندا) : ٣ بالمئة من المستغلين يملكون ٢٥ بالمئة من الاراضي الخاصة .

٢ ـ فئة هامة من صغار الفلاحين (مالكي الاراضي الصغيرة (ميكروفوندا) : ٧٢ بالمئة من المستغلين يملكون ٢٥ بالمئة من الاراضي .

٣ ـ جمهور من الفلاحين بدون ارض (٥٣٥ر٠٠٠) من بينهم فقط ٣٥ الف عامل دائم .

ان هذه البنى العقارية هي نتيجة للرأسمالية الاستعمارية التي وحدت عملية التراكم البدائي التي لم تنجز بعد . وحسب صيغة «بنشنهو» لم يطور الاستعمار على مستوى التكوين الاجتماعي الجزائري في مجموعه علاقات انتاج رأسمالية حقيقية . ان الرأسمالية الحقيقية اي المراقبة الحقيقية والمباشرة للرأسمال على مدة العمل (١٢) ، لم ترسخ في الاساس الا على الاراضي المحتكرة

١٢ ـ أ. بنشنهو ـ **الثنائية الريفية او التراكم البدائي غير التام . محاولة لاشكالية نظرية جديدة** . المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، الاقتصادية والسياسية . جزء ١٠ ـ ٣ . سبتمبر ١٩٧٣ ـ ص ٦١٥ ـ ٦٤٧ .

من قبل البرجوازية الاستعمارية . اما الجزء الباقي من الزراعة ، رغم انه خاضع للرأسمالية الشكلية التي تعمل في المجال الدائري، لم يدخل بصفة كلية في عملية الانتاج الرأسمالي .

ويفسر هذا الجانب المزدوج من تطور الرأسمالية الزراعية بالطبيعة المتناقضة للرأسمالية الاستعمارية . فمن جهة ، كان القطاع الرأسمالي الاستعماري بحاجة الى تجريد الطبقة الفلاحية الجزائرية لكي يتملك الاراضي و«جيش احتياطي» يمكنه بالحصول على قوة عمل الفلاحين المجردين بأسعار منخفضة . ومن جهة اخرى ، كانت الرأسمالية الاستعمارية في مجموعها غير قادرة اساسا على تطوير عملية التصنيع الذي يمكن ان يدمج جمهور الفلاحين المجردين . اذن يستلزم استمرار عدد هام من ملكية الاراضي الصغيرة (ميكروفوندا) التي ستتجزأ ضروريا اكثر فأكثر . وأخيرا كانت الرأسمالية الاستعمارية بحاجة الى ارتباط اقتصادي وسياسي بينها وبين الطبقة الفلاحية الجزائرية ، وان الملكية العقارية الكبيرة الجزائرية هي التي لعبت هذا الدور . وهي تملك من جراء ذلك نظاما مبهما يدخل في عميلة الاستغلال الرأسمالي الاستعماري . اذن فهي لا تعمل بصورة رأسمالية حقيقية في معظم الاحيان ، وان نشاطها ليس مبنيا على السعي وراء الربح المرتبط بتطور القدرات الانتاجية في الزراعة ، بل على نهب الريع العقاري الذي يستثمر ، في معظم الاحيان ، في الحلقات التجارية والاموال غير المنقولة .

ويفسر ركود الزراعة منذ الاستقلال وضعف دخوله في السوق الوطنية ببقاء هذه البنى الزراعية . حقا ان الاصلاح الزراعي الذي نادى به برنامج «طرابلس» مباشرة بعد الحرب قد رفض سنة بعد سنة . وهكذا بقيت البنى الرأسمالية الاستعمارية في الزراعة واستمرت الملكية العقارية الكبيرةتلعب دورها الطفيلي. وبالفعل كان القطاع الخاص الزراعي يعمل بهدف عدم الاستثمار

المنظم . «وقد وجد صغار الفلاحين والخماسة والعمال الزراعيون انفسهم ، بعد البنى الزراعية القديمة ، مجردين من ۲۰۰ مليـون دينار على الاقل كل سنة ؛ وهذه المبالغ تتوجه الى المدينة وتتحول الى ادوات الرفاهية ومنتوجات الاستيراد» (١٣) .

وتؤدي استمرارية البنى الزراعية الاستعمارية تلك الى عدم التداخل بين الزراعة والصناعة . اذ انه ليس من مصلحة الملكيـة العقارية الكبيرة ان تتطور فعليا قوى الانتاج وعلاقات الانتـاج الرأسمالية في الارياف . فعلى الصعيد الاقتصادي يمكنها ان تجد في القطاعات الاقتصادية الاخرى فرصا للاستثمار تسمح بمعدلات ربح اكثر وعلى مدى قصير . اما على الصعيد السياسي فان دعم قطاع الدولة والخوف من الاصلاح الزراعي ، الذي اعلن مؤقتا منذ عام ١٩٦٢ من قبل السلطة السياسية ، قد وطّد هذا الاتجـاه بعدم الاستثمار .

ومن جهة اخرى ، لم يكن للفلاحين الذين يعملون في مزارع الملكية العقارية الكبيرة اية مصلحة او اية امكانية لتنفيذ تطويـر الارياف حيث كان المزارعون «نصال الرمح»
في اوروبا الغربية ، ويؤكد ميثاق الثورة الزراعية بشدة على ان المستغلين الذين يزرعون الارض ليس لهم مصلحة في زيادة عملهم او في عمل استثمارات ، لان نظامها نادرا ما يكون ثابتا ، وليس لهم اية ضمانة تمكنهم من الاستفادة من ثمار جهدهم ... فهم غير قادرين على اخذ اية مبادرة دون موافقة المالك ، ولا يستطيعون التصرف بحرية بوسائل الانتاج ، ويبقون في حالة من الضيـق حتى يتأكدوا ، قبل كل شيء ، من تجديد العقد الذي يسمح لهم

---

١٣ ـ أ. عكاشه : شرط التطور الاقتصادي : المجلة الجزائرية للعمل ـ عدد ٤أ ـ جوليه / تموز ١٩٧٢ ـ ص ١١ ـ ١٩ .

بمتابعة العيش . وأخيرا فان صغار الفلاحين (الذين يملكون اراض صغيرة جدا) ليس باستطاعتهم استعمال الوسائل الحديثة للعمل ماديا وتكنيكيا . فهذه الحالة الراهنة للزراعة ، والتي دامت حتى عام ١٩٧١ ، هي تعبير عن مرحلة الصراع من اجل التحرر الوطني المميز باتفاق بين مختلف القوى الاجتماعية التي شاركت في ممارسة الحكم .

ومنذ ذلك الوقت ، دخل النمو الصناعي ، نتيجة التأميمات المبرمجة في استراتيجية التطور الاقتصادي المناهض للامبريالية والمقررة من قبل السلطة السياسية ، في تناقض مع البنى الزراعية التي احدثتها الرأسمالية الاستعمارية حيث اصبحت الحالة الزراعية الراهنة متداعية .

نلاحظ من هذه الحيثية ان الشيء المميز هو صدور المخطط الرباعي الاول وميثاق الثورة الزراعية بعد مدة سنة ، وهل هذا التناقض لا يمكن الا بطريقتين :

إما بالتخلي عن بناء اقتصاد وطني مستقل والاستمرار في النمو الصناعي على اساس الانفتاح الاقتصادي ، وهذا يعني اعادة السقوط تحت سيطرة الاحتكارات الامبريالية في شكل جديد .

وإما تعميق الصراع ضد الامبريالية وذلك بتحطيم البنى العقارية الموروثة عن الرأسمالية الاستعمارية ، وان هاتين الامكانيتين ليس لهما من معنى الا بإسنادهما الى ممارسة القوى الاجتماعية للتكوين الاجتماعي الجزائري .

١ ـ ان القبول بنمو منفتح يرتبط بدعم امتيازات الملكية العقارية الكبيرة وهو من عمل الملكية العقارية الكبيرة نفسها وعمل البرجوازية الكمبرادورية . فاذا كانت هذه القوى الاجتماعية تلعب دورا مسيطرا في بعض التكوينات الاجتماعية (البرازيل ، المغرب الخ ...) فان خصوصيات الرأسمالية الاستعمارية في الجزائر (اهمية البرجوازية الاستعمارية الزراعية ، اتساع استعمار

الاستيطان) ، والظروف التي تم فيها الاستقلال (التسيير الذاتي ، تأميم التجارة الخارجية) قد أدت الى الحد من قوتهم الاقتصادية وقدراتهم على الضغط على السلطة السياسية .

٢ ـ تدريجيا تكونت في الجزائر جبهة عريضة ضد الملكية العقارية الكبيرة . وتمتد هذه الجبهة من الطبقة الفلاحية الفقيرة الى البرجوازية الوطنية مرورا بالطبقة العاملة . وتلعب البرجوازية الصغيرة الراديكالية ، داخل هذه الجبهة ، الدور المسيطر . وتضم هذه الجبهة قوى اجتماعية غير متجانسة ايضا . فما تريده الطبقة الفلاحية الفقيرة هو الارض ؛ وما تريده البرجوازية الوطنية هو توسيع سوقها ؛ اما ما تريده الطبقة العاملة ، او على الاقل الفئة الاكثر وعيا ، فهو انهاء كل شكل من أشكال الاستغلال وتصفية الملكية الكبيرة ، هذا في المرحلة الاولى ، لكن ما تريده البرجوازية الصغيرة ، او على الاقل الفئة الاكثر راديكالية ، فهو دعم رأسمالية الدولة المعادية للامبريالية .

لكن مجموع هذه القوى الاجتماعية له مصلحة مشتركة : مواصلة الصراع ضد الامبريالية المتأتي من تحويل البنى الزراعية. **وهكذا بدت الثورة الزراعية ككيفية ثالثة لمعالجة التناقض بين التكوين الاجتماعي الجزائري والامبريالية** . فهي تضم الجزء الاكبر من القوى الاجتماعية حول ضرورة تصفية الميراث الاستعماري . لكن اذا تم الاتفاق على ضرورة التغيير ، فان التجزئة ستتم على مستوى الاجابة عن الاسئلة التالية :

١ ـ ماذا ينبغي ان تفعل الثورة الزراعية ؟
٢ ـ كيف تعمل الثورة الزراعية ؟
٣ ـ الى اين ستذهب الثورة الزراعية ؟

***

ويشكل ميثاق الثورة الزراعية برنامج عمل يرمي بوضوح الى

النقاط التالية :

– القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الرأسمالية الاستعمارية : «تستطيع الثورة الزراعية ، من خلال عمل مزدوج على مستوى العلاقات وهياكل الانتاج ، ان تقلب عملية حصر الملكية العقارية وتصفية آثار الاستعمار الاخيرة ، من حيث ان النتائج كالهجرة الريفية الداخلية وتفاقم التفاوت الاقتصادي والثقافي بين المدن والارياف ، تبدو دون تناقض مع استراتيجية تطوير البلاد» .

– ان خلق بنى جديدة للانتاج يسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية . «واخيرا ، تحقق التعاونية دخول الزراعة ، كمهمة اساسية للثورة الزراعية ، بإدماج الاستثمار الزراعي الجديد في حلقات التموين والتسويق ، محققة بالتدريج انضمام القطاعات الزراعية الحالية الى زراعة متجانسة وحديثة» .

– ان ادخال هذه التحولات في منظور اكثر اتساعا يعني : الغاء علاقات الاستغلال . «انها مهمة تاريخية ، اذ ينبغي على الثورة الزراعية ان تحقق الهدف الاساسي للثورة الاشتراكية وذلك بإعلاء جدارة الكل بواسطة العمل . اذن ينبغي الغاء كل شكل من أشكال الاستغلال لعمل الآخر ، واعادة علاقات العمل المباشرة ، في الفلاحة ، المبنية على شعار : «الارض لمن يخدمها» .

ولمعرفة تأثير الثورة الزراعية على البنى الزراعية ، فانه من الضروري معرفة النماذج المختلفة لعلاقات الانتاج القائمة في الارياف الجزائرية والطريقة التي ادركها الميثاق . فعلى اساس تحليل علاقات الانتاج من الممكن ان نميز ست فئات اجتماعية في الارياف :

١ – **فئة الملكية العقارية الكبيرة** : تملك كميات كبيرة من الاراضي المزروعة بصورة واسعة وتنهب الريع العقاري من «المستأجرين» الذين يستثمرون المزارع .

٢ – **البرجوازية الفلاحية** : تملك الارض ووسائل الانتاج

الحديثة وتستغل العمال الزراعيين . وتثير هذه الفئة من الطبقة الفلاحية مشكلة لان وجودها لم يذكر في ميثاق الثورة الزراعية. وقد يبدو لنا من الضروري ان نحدد بسرعة هذه المسألة . لقد تكونت البرجوازية الزراعية في الجزائر اساسا بين ١٩٣٠ و١٩٤٥ ، مبتدئة من عناصر آتية من الملكية الكبيرة العقارية ومن صغار الفلاحين الذين شرعوا في الدخول الى حلقات الراسمالية الزراعية وخاصة في رأسمالية القرض . هذه البرجوازية الزراعية ، التي كان تعدادها يقدر بـ ٢٠٫٠٠٠ شخصا سنة ١٩٥٤ ، وبـ ٣٠٫٠٠٠ سنة ١٩٥٩ ، قد ترسحت في قطاعين هما:

زراعة الحبوب المكثفة التي استخدمت الوسائل الميكانيكية واليد العاملة المؤجرة على نطاق واسع (في سرسو ، سطيف) . واذا كانت الملكية العقارية الكبيرة والبرجوازية الزراعية يشكلان الدعم لهذين النموذجين من العلاقات الانتاجية المختلفة ، فانهما يلتقيان في الواقع ، وانه يمكن لملاّك واحد ان يستعين ، على جزء من ارضه ، بالتنظيم الراسمالي للعمل وأن يستمر في تسيير باقي علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية شكليا .

الزراعة المتعددة وتربية الابقار : هذا الجزء الثاني من البرجوازية الزراعية المنبثق في معظمه من صغار الفلاحين استمر في تطوره بعد الاستقلال بواسطة «قروض الدولة للفلاحين» . ولذلك فقد لعب الدور الديناميكي خاصة في انتاج الحليب وبينما كان ينتج القطاع التقليدي ، ويحتوي على ٣٠٠٫٠٠٠ بقرة، ٢ر١ مليون (هكتوليتر) من الحليب سنة ١٩٧٠ ، كان القطاع الخاص اي البرجوازية الزراعية ، ويضم ٤٧٥٠٠٠ بقرة ، ينتج تقريبا ١٨ر١ مليون من الحليب [١٤] . وقد كان موقف هذين

---

١٤ ـ عناصر البحث الاقتصادي حول الجزائر عام ١٩٧١ ـ مرجع سابق ذكره .

القطاعين من البرجوازية الزراعية تجاه الثورة الزراعية مختلفا : فبينما كان الاول يرى ان اراضيه مؤممة او على الاقل محددة ، كان الثاني لا يخشى ابدا من نصوص الميثاق .

٣ ـ **صغار الفلاحين** : يملكون جزءا من الارض التي كانوا يزرعونها مع عائلاتهم بواسطة وسائل عمل «تقليدية» .

٤ ـ **فقراء الفلاحين** : يملكون جزءا من الارض او من العتاد الفلاحي ، ولذلك فهم مرغمون على العمل لحساب الملكية العقارية الكبيرة او للبرجوازية الزراعية او «للقطاع المسيَّر ذاتيا».

٥ ـ **العمال الزراعيون** : لا يملكون وسائل الانتاج ، بل يؤجرون قوة عملهم .

٦ ـ **حثالة البروليتاريا الريفية** : لا يملكون الا قوة عملهم ، لكنهم لا يستطيعون تأجيرها بصورة دائمة. ان «حثالة البروليتاريا» «المستأصلة» Sous Prolétariat ـ الهامة بأعدادها ـ والتي فقدت جذورها الفلاحية ، ستتصرف بصورة مبهمة تجاه الانظمة الجديدة التي نشأت منذ تطبيق الثورة الزراعية .

ان ميثاق الثورةالزراعية لم يمارس هذا النموذج من التحليل، بل عمل على تقسيمات في داخل الطبقة الفلاحية بدلالة معيارين : توسيع ملكية الارض ؛ «غياب» او «حضور» المالك في عقاره .

ونصل بذلك الى وضع التقسيم حسب الفئات التالية :

١ ـ **المتغيبون** (*) Absentéistes

(*) المتغيبون : هم اصحاب اراضي في الريف (ملاّك) يعيشون في المدن ، يشغّلون بعض الفلاحين الاجراء في تلك الاراضي ، ويجنون المنتوج او المحصول دون ان يشتغلوا هم في هذه الاراضي . ولذلك يطلق عليهم اسم المتغيبون اي الذين يستغلون ارضهم عبر الوكلاء . ـ المترجم ـ

٢ ــ الملكية العقارية الكبيرة .
٣ ــ صغار الفلاحين .
٤ ــ فلاحون بدون ارض .

وتسري نصوص ميثاق الثورة الزراعية على هذه الفئات . اذن ينبغي علينا ان نحلل كيف يمكن للميثاق ان يحوّل علاقات الانتاج بتأثيره على هذه الفئات .

١ ــ القضاء على الملكية العقارية الكبيرة ، على العائد وعلى استغلال الملكية الكبيرة

فبتأميم مزارع الملاكين الغائبين وبتحديد الملكية العقارية الكبيرة ، فان ميثاق الثورة الزراعية يريد هدم الفئة الاجتماعية التي كانت الدعم الاساسي لبقاء البنى الاستعمارية . ويجب ان يمكن تأميم اراضي المتغيبين من توقف عملية نقل الايراد العقاري نحو المدينة . وفي الحقيقة ، تشترط **المادة ٢٨** من القانون بانه : « يلغى حق الملكية الممارس على كل ارض زراعية او قابلة للزراعة من طرف كل مالك محسوب غير مستغل حسب القانون الحالي... فوسائل الانتاج والتحويل او الشحن تتبع مصير الارض المؤممة كليا من حيث انها ترتبط بها .

مبدئيا يقضي تحديد الملكية العقارية الكبيرة على استغلال الاراضي الشاسعة وحتى على اساس وجود الريع العقاري .

ــ **مادة ٦٥** : تحدد مساحة كل ملكية زراعية او قابلة للزراعة بطريقة يكون الحد الادنى فيها لدخل العائلة المتوسطة يساعدها على العيش من انتاجها فقط ، اي ما يعادل ثلاثة أضعاف دخل عائلة العامل في ارض زراعية ومسيَّرة ذاتيا والذي يعمل ٢٥٠ يوما في السنة » .

ــ **مادة ٦٧** : ان المساحة القصوى للارض المسموح بها لكل رب

عائلة ان يملكها ملكا كاملا تعادل مساحة «السقف» المسموح به في البلدان المعينة ، وتزيد اكثر من مرة عن مساحة الارض المخصصة في نفس البلدية ضمن الثورة الزراعية ، وذلك حسب رب العائلة وما له من اطفال على نفقته ، على الا تتجاوز الـ ١٥٠ بالمئة من المساحة المطابقة للسقف المعين .

ويتبين لنا من هاتين المادتين ما يلي :

١ ـ ويستند معيار التحديد الى الدخل السنوي لعامل التسيير الذاتي . واذ تنقص المساحة فان هذا الدخل يكون **حصة** من الثورة الزراعية .

٢ ـ يتضمن مبدأ التحديد على ان المالك لا يمكن له ان يملك اكثر من ٥ر٤ حصص .

واخيرا يمنع الميثاق اعادة بناء الملكية العقارية الكبيرة بتنظيم الايجار او بيع الارض .

وتشترط المادة ٩٣ انه : «لا يمكن لاحد ، في اية حال وبأي شكل ، ان يستغل بصورة فردية مساحة قصوى من الارض او قابلة لان تكون حقا للملكية وفقا لنصوص هذا المرسوم» .

٢ ـ التحديد الجزئي للبرجوازية الزراعية ـ

لم تمس اجراءات التأميم والتحديد الملكية العقارية الكبيرة فقط ، وانما مسّت البرجوازية الزراعية ايضا ، فهي اساسا موجهة ضد البنى الراسمالية الاستعمارية ، وتمثل الثورة الزراعية كذلك جانبا عاما معاديا للراسمالية . ومن حيث انها تعمل ضمن فئات محددة من خلال علاقات الملكية ومعيار «الاستفادة المباشرة» فقد تؤدي الى القضاء على جزء من البرجوازية الزراعية ، وبصورة عامة ، يتحدد جزء من رأسمالها ، وهو الارض .

ومع ذلك ، فالميثاق لا يريد ان يهدم البرجوازية الزراعية .

فهو لا يمس الا عنصرا من الراسمال : الارض والماء . ان ما يحدد خصوصية البرجوازية الزراعية بالنسبة للملكية العقارية الكبيرة هو بالضبط ما تمثله اهمية العوامل الاخرى غير الارض ، من راسمالها ، وهذا لم تمسه نصوص الميثاق .

ـ **المادة ١٤١** : لا تطبق احكام المرسوم الحالي على «ايجار المواشي» Cheptel المرتبطة بالاستغلال ، وكذلك على الاموال الزراعية التي يمكن ان تعيش منها وتكون موضوعا لاجراء تأميم شامل او جزئي ، بوسائل انتاج ، التحويل والشحن الا اذا كانت الاموال الزراعية التي ترتبط بها موضوعا لتأمين شامل .

ونشير اخيرا الى ان الثورة الزراعية لم تلغ كليا مبدأ التأجير .

ـ **مادة ٩٥** : ان كل مستغل يستغل مباشرة وشخصيا ارضا زراعية او قابلة للزراعة يمكنه ان يستعين بعمال أجراء .

٣ ـ اعادة توزيع الاراضي والتنظيم التعاوني ـ

يريد الميثاق ان يضع ، على الاراضي المحررة من عملية الاصلاح الزراعي ، نموذجا جديدا لحق الملكية وانشاء تنظيم جديد للعمل يرتكز على التعاون . ويضم الصندوق الوطني للثورة الزراعية كل الاراضي التي يجب ان يعاد توزيعها . وهو يتكون من الاراضي الزراعية او القابلة للزراعة التي كانت تمتلكها الدولة والمشاعات المحلية والهبات . . وكذلك الاراضي التي تم تأميمها وتحديدها . وبذلك تم تعيين الاراضي التي استرجعت ملكيتها مجانا الى الفلاحين من غير ارض والى صغار الفلاحين .

ـ **المادة ١٢٠** : «يختار المستفيدون ، في كل بلدية من المناطق التي طبقت فيها الثورة الزراعية ، من بين فئات الناس المذكورين حسب الافضلية ؛ العمال الزراعيون الذين يعملون في الاراضي التي اممت بحسب المرسوم الحالي ، والذين لهم صفة اجراء

بسيطين او صفة مزارعين ومزارع خماسة او وكلاء مشتركين في انتاج المزروعات بموجب عقود مبرمة بأية صورة كانت ؛ اما قدماء المجاهدين وابناء الشهداء فانهم لم يستفيدوا من اي اجراء في هذا التصنيف ؛ كما وضعت أملاك الفلاحين من غير ارض وصغار الفلاحين في البلدية المعينة» .

وهكذا استفاد اكثر من ٧٠٠٠٠٠ر فلاح من قبل الثورة الزراعية . ولم يعمل الميثاق على نقل الملكية فقط ، بل وضع كذلك نموذجا جديدا لحق الملكية .

ــ **المادة ٢٢** : «ان الاراضي التي ضمت الى الصندوق الوطني للثورة الزراعية (ص.و.ث.ز) هي ملكية الدولة . وهذه الاراضي غير قابلة للبيع ، للفسخ ، للرهن وللحجز ، ولا يمكن ان تخضع لاي حق يمكن ان يضر بها ، او تكون موضوعا للايجار بأي شكل كان» . وتتصف هذه الاراضي الملحقة بالصندوق الوطني الثورة الزراعية باستثمار دائم . وقد تكون قابلة للانتقال من المستفيد الى «الاولاد الذكور» بشكل مباشر . ويرتبط هذا الاستثمار الدائم بعدد معين من الواجبات التي يجب على المستفيد ان يؤديها .

ــ **المادة ١٢٦** : على كل مستفيد من الثورة الزراعية ان يأخذ بعين الاعتبار الواجبات التالية :

أ ــ الاقامة في «الحصة» التي خُصصت له ، او في مكان غير قابل لان يعرقل استغلال هذه الارض سواء أكان مباشرة او شخصيا ، حسب هذا المرسوم .

ب ــ العمل في الارض (الحصة) المخصصة له مباشرة وشخصيا حسب هذا المرسوم .

جـ ــ الالتحاق بالتنظيمات ، تجمعات اصلاح الاراضي ، تجمعات التعاونية التي نشأت بهدف تحسين ظروف الاستثمار واصلاح الاراضي المعطاة .

د ــ احترام التزامات الاصلاح الزراعي بدقة كما جاءت من

اوامر الجهات المختصة ...

وتتميز علاقات الملكية الجديدة بتنظيم بعض عناصر الملكية الخاصة والملكية الحكومية (او «الدولتية» Etatique) ، وهي تكوّن الدعم الشرعي لتنظيم الانتاج الجديد للاراضي المستعادة من قبل الصندوق الوطني للثورة الزراعية والذي ينبغي مبدئيا ان يعتمد تدريجيا على مجموع الزراعة . وفعلا لقد تدارك الميثاق والمرسوم الذي نص على نظام التعاونية الزراعية اقامة بنى جديدة للانتاج ترتكز على التعاون . وتحدد **المادة الاولى** من المرسوم هذه البنى الجديدة : «ان التعاونيات الزراعية والجمعيات الزراعية شبه التعاونية هي تنظيمات اقتصادية واجتماعية للمنتجين، المكونين بصورة اختيارية والموكلين بطريقة ديمقراطية من قبل المزارعين ومربي المواشي» . ويلبي التنظيم التعاوني الحاجة مزدوجا : **اقتصاديا** ، يريد الميثاق ان يبدل البنية المزدوجة القطب للزراعة الجزائرية (اللاتيفوندوم ، ميكروفندوم) (*) ، بوحدات انتاج قابلة لاستخدام وسائل الانتاج الحديثة بصورة عقلانية . **اجتماعيا** : ينبغي ان يتطور النموذج الجديد للعلاقات الاجتماعية بحيث يكون قابلا لالغاء «استغلال الانسان لاخيه الانسان» .

ويمكننا ان نميز ثلاثة انواع من التعاونيات :

١ ـ التجمعات شبه التعاونية ، تجمعات الاصلاح ، التجمعات الزراعية المشاعية indivisaires ، تجمعات التعاون الفلاحي.

٢ ـ التعاونيات التي تدور حول النشاط الزراعي نفسه،

(*) Latifundium ، ملكية كبيرة يعمل بها عمال زراعيون لحساب مالكها المتغيب الذي يستغل انتاجها .

Microfundium . ملكية صغيرة محدودة المساحة . ـالمترجم ـ

تعاونيات الاستثمار الجماعي ، وتعاونيات الانتاج للثورة الزراعية.
٣ ـ التعاونيات البلدية الزراعية المتعددة الخدمات ، التي يكون دورها تنظيم الانتاج الزراعي (القروض ، التجهيز، التسويق، التخطيط) واعادة تنظيم مختلف قطاعات الزراعة تدريجيا (القطاع التعاوني ، قطاع التسيير الذاتي ، القطاع الخاص) .

★★★

ان ابراز الحكم النهائي على تحقيق الثورة الزراعية بعد قضاء عامين من تنفيذها هو حكم سابق لاوانه . وبالعكس فمن المهم ان نكشف عن عدد معين من المشاكل التي صادفتها الثورة الزراعية اثناء عملية تحقيقها .

المشكلة الاولى : نقص الاراضي .

ان الدرس الاول الذي يمكننا ان نستخلصه من تطبيق الثورة الزراعية هو انها لا تستطيع ان تلبي «جوع الارض» (حاجة الارض) لكل الفلاحين من غير ارض ولا بتحسين التركة العقارية لصغار الفلاحين .

لقد وصلت المرحلة الاولى من اعادة توزيع ٧٣٠٧٥٦ هكتارا الى ٥٠،٠٠٠ مستفيد . اما المرحلة الثانية لم تنته بعد . فهناك معطيات جزئية تشير الى انه بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣ جرى تأميم ٢٢٣٧٠٣ هكتار وتم تسجيل اكثر من ٩٠٠٠ مستفيد . ولذلك نستطيع ان نفترض انه في نهاية المرحلة الثانية سيقيم حوالي ١٠٠،٠٠٠ متعاون على مليون هكتار مؤمم .

لم تقض المرحلتان الاوليتان نهائيا على البنى الزراعية للرأسمالية الاستعمارية ، وانما اصابت جانبا واحدا :

(اللاتيفندوم) (*) . ولم تحل كليا مسألــة الفلاحين من غــير ارض ولم تؤثر مباشرة على وضع الاراضي ذات الملكية المحدودة (ميكروفندوم) (**) .

ويمكن تفسير النتائج المحددة على الصعيد الكمي التي ستؤدي اليها عمليات التحديد ، والتأميم واعادة التوزيع ، بثلاثة اسباب:

١ ــ كمية الاراضي القليلة نسبيا والمهيأة موضوعيا . اذا كانت الملكية العقارية الكبيرة تبقي على كمية هامة من الارض الخاصة ، فلا يجب ان نغفل ان وجود تركة عقارية استعمارية بالغة قــد عرقلت تطور الملكية العقارية الكبيرة .

٢ ــ وجود استثناءات عديدة شرعية او غير شرعية لمبادىء التحديد والتأميم الكامل .

يوجد في ميثاق الثورة الزراعية العديد مــن تنوع النصوص لتطبيق مبدأ تأميم اراضي المتغيبين (***) . فمن جهة ، هناك استثناء عام بالنسبة للملكيات الصغيرة (اقل من ٥ر. هكتار مروية، اقل من ٥ هكتار جافة او اقل من ٢٠ نخلة) ، ومن جهة اخرى ، هناك سلسلة من الاستثناءات الخاصة تتعلق بأفراد جيش التحرير الوطنــي (ج.ت.و.) والتنظيم المركزي لجبهــة التحرير الوطني المصرح بهم : العجزة ، آباء وأولاد الشهداء ، العمال المهاجرون...

ومن حيث التطبيق فقد استخدمت عدة طرق من قبل الملاكين لمحاولة تغيير النصوص الشرعية . والى جانب تجديد المشاع فقد استخدمت سلسلة من الاساليب الملتوية .

(*) le Latifundium (الاتيفندوم) يعني ملكية كبيرة مستغلة ، حيث يقوم العمال الزراعيون بزراعتها لحساب المالك المتغيب . ــالمترجمــ

(**) Microfundium (ميكروفندوم) وهي الملكية الصغيرة محــدودة المساحة . ــالمترجمــ

(***) المتغيبون : أي الذين يستغلون ارضهم عبر الوكلاء . ــالمترجمــ

لنأخذ مثالا عن هذه «الاساليب الملتوية» : سي فلان ... تاجر في وهران يملك ١٠٠ هكتار من الاراضي المروية وغير المزروعة ، في المنطقة الثانية من ولاية وهران ، فمبدئيا يجب ان تؤمم ارضه بلا قيد او شرط .

الطريقة الاولى : يذهب سي فلان الى البلدية (حيث لــــه اصدقاء هناك) فتعطى له بطاقة اقامة ، مع انه ليس من المتغيبين، وانما مالك عقاري كبير . ولذلك يمكنه ان يحتفظ ما بين ٥ و٤ و٦ هكتار . وسي فلان هذا يمكنه الا يتوقف عند هذا الحد .

الطريقة الثانية : انه يستطيع «تحويل» اراضيه المروية وغير المزروعة الى اراضي غير مروية وغير مزروعة . وفي ضربة واحدة، يستطيع ان يحتفظ بما يتراوح بين ٤٥ و٩٠ هكتارا . هذا النوع من الممارسة يجازف بتضييق المساحات التي أعيدت ملكيتها .

٣ ـ اختيار كمية هامة نسبيا من الاراضي لكل مستفيـــــد (بمعدل ١٥ هكتارا) . ويفسر هذا الاختيار بالكيفية المعتدلـــة للاراضي المخصصة احيانا ، وبشكل خاص خلال المرحلة الاولى، من رغبة بناء وحدات انتاج يمكنها ان تستخدم الوسائل الحديثة والميكانيكية للزراعة .

ان اهمية التعاونيات التي انشئت حتى الان لا تكمن في فعل الناس المتضائل والذي يمكنه ان يستحوز على مجموع الزراعــة الجزائرية ، وانما يكمن في **فعل الجذب** تجـــاه صغار الفلاحين اصحاب الاراضي الصغيرة . وفي الحقيقة ، لا تستطيع التعاونيات تكوين قاعدة تحوّل فعلي لعلاقات الانتاج في الارياف الا اذا كانت نقطة انطلاق **لحركة تعاون عامة** ، واذا لم تتجمد **في قطاع** يكون مهمته فقط توسيع قطاع الدولة في الزراعة ، ولا يمكن التفكير في تعاون مستقل عن علاقات الانتاج المسيطرة في الزراعة وعلى صعيد التكوين الاجتماعي في مجموعه .

المشكلة الثانية : التعاون والبرجوازية الزراعية .

يتميز الوسط الذي تطورت فيه التعاونيات في الوقت الحاضر باستمرار البنى الزراعية القديمة وبوجود البرجوازية الزراعية التي لم تصفى من قبل الثورة الزراعية ، بل بالعكس ، فهي تستطيع ان تقوى بادخالها عناصر الملكية الكبيرة العقارية . واذا لم تكن التعاونيات مجهزة من طرف الدولة ، فانه من الممكن ان تسقط تحت تبعية البرجوازية الزراعية . ففي بعض المناطق وخاصة القطاع الوهراني ، قامت جرارات القطاع الخاص بحرث قسم هام من اراضي التعاونيات .

ويمكن ان تتكون علاقات انتاج من النوع الرأسمالي داخل التعاونيات ، وهذا ما رأيناه ، فلم «تمتص» الثورة الزراعية الناس الذين لا ارض لهم مباشرة ، والذي يمكن ان يصبحوا أجراء في التعاونيات .

ومن الواضح ان ميثاق الثورة الزراعية لم يلغ التأجير للتنظيم التعاوني . ويمكننا قراءة **المادة ٤٧** من المرسوم حول التعاونيات : «في التعاونيات والجمعيات شبه التعاونية التي تستخدم من ١٠ الى ٥٠ عاملا وموظفا دائمين ، فان هؤلاء ينتخبون مندوبا لدى مركز مجلس التسيير مع حق التصويت . وفي حال ان التعاونيات والجمعيات شبه التعاونية تضم اكثر من خمسين عاملا وموظفا دائمين ، فان تمثيلهم يتضمن مندوبين أثنين» .

وفي التطبيق تستخدم بعض التعاونيات ، التي نصبت خلال المرحلة الاولى ، اليد العاملة الاجيرة . وقد صرح احد مسؤولي التعاونيات في القبايل الكبرى grande Kabylie في صحيفة **الجمهورية** بتاريخ ٢٣ ماي / ايار ١٩٧٣ ما يلي : «يجب ان يكون لدينا أيدي عاملة ... وفي الوقت الحالي ، فاننا لا نستخدم الا عشرة (١٠) موسميين في تعاونيتنا» .

وهكذا ، من البداية ، فان المستفيدين وحدهم ملزمون في ان

يكوّنوا تعاونيات الاستغلال المشترك او تعاونيات الانتاج ، ويمكن للملاكين الخاصين ان ينضموا فيما بعد .

وبالفعل تستدرك **المادة الثالثة** من قانون التعاونيات : بأن «التعاونية الزراعية للاستغلال المشترك تتألف من مستفيدي الثورة الزراعية بصورة فردية بقصد الاستغلال المشترك للاراضي التي خصصت لهم وللاستعمال المشترك لوسائل الانتاج الاخرى التي ليست من ملكية احد منهم . ويمكن ان ينضم الفلاحون وصغار الفلاحين اليها بنسبة **واحد لكل ثلاثة** مستفيدين» .

ويمكن ان يكون لتدخل الملاكين الخاصين الى التعاونيات تأثير مزدوج :

ـ إما بتدعيم عملية التعاون بادخال صغار الفلاحين وازالة البرجوازية الزراعية اذا سمحت الوسائل بأن يحتفظ المستفيدون بالادارة الفعلية للتعاونية .

ـ واما ان تسمح للبرجوازية الزراعية بأن تعيد سيادتها على التعاونيات . وبالفعل ، فان نسبة واحد الى ثلاثة ليس لها الا قليلا من المدلول الاقتصادي لانه يمكن ان يستحوذ المالك الخاص ٤,٥ مرات من الارض اكثر من المستفيدين وسائله الأخرى للانتاج من الارض لم تمسها عملية التحديد .

من هذا المنظور ، سيعيد نظام التعاونيات انتاج البنية الطبقية الحالية للارياف وستبقى بالضرورة عملية التعاون وتجانس الريف الجزائري غير مكتملة . وفي الحقيقة ، اذا كان قانون الربح ينظم تسيير التعاونيات ، فان جماهير الفلاحة (الملكية الاراضي الصغيرة) ستلغى بالضرورة مثلما ألغيت من القرض الزراعي وقت الاستعمار ، و«تسليفات الفلاحين» منذ الاستقلال .

وفي الوقت الحاضر ، فان الاتجاه الديناميكي الرأسمالي الخاص قد عرقل من قبل الدور المسيطر للدولة التي اخذت على عاتقها تنظيم وتجهيز التعاونيات . واذا كان الاتجاه في ادخال

هذه التعاونيات في علاقات الانتاج الراسمالية الخاصة يحمل في طياته بذور اجهاض لمحاولة ازالة البنى الزراعية الموروثة من الرأسمالية الاستعمارية ، فان محاولة التدولة (*) التي يمكن ملاحظتها حتى الان تحمل في داخلها بذور حصار عملية التعاون.

المشكلة الثالثة : التعاون والتدولة (ادارة الدولة)

حقا انه حسب الميثاق ليست التعاونيات هيئات حكومية (او دولتية) : « مهما يكن الحال ، فان التعاونيات الزراعية ، أيا كانت صفة المنضمين اليها ، هي **تنظيمات غير حكومية** . فهي تستفيد من الاستقلالية الذاتية للتسيير ولا يتعلق تطورها الا بالمتعاونين» .

ان قرار اعطاء المستفيدين مكافآت الاستقرار بأموال مخصصة وليست «تسليفات» مثلما كان قد حصل في القطاع المسيَّر ذاتيا، انما هو دلالة على ارادة معينة لتحقيق هذه الاستقلالية الذاتية وعن عدم تحويل المتعاونين الى أجراء فعليين .

ومع ذلك ، فمن الناحية التطبيقية ، يشير النموذج المسيطر للتعاونيات القائمة ولتسييرها الحالي عن محاولة التدخل المباشر للدولة في التعاونيات .

ان تعاونية الانتاج للثورة الزراعية (ت.أ.ث.ذ.) التي تمثل الشكل الاكثر تطورا للتعاون والتي تتطابق مع المرحلة الاكثر تقدما للتشريك في الانتاج قد كانت ، في اغلب الاحيان ، منتقاة من طرف اعضاء تطبيق الثورة الزراعية . وفي

(*) لقد ارتأينا تعريب Etatisation بالتدولة التي تعني ادارة واشراف الدولة كليا . —المترجم—

نهاية عام ١٩٧٣ ، انه من ٢٦١٤ وحدة تعاونية مؤسسة على مستوى الانتاج والتي ضمت ٩٧ بالمئة من المستفيدين (لقد وزع على ١١٩٧ مستفيدا ٦٨٦٦ هكتارا فقط) ، فاننا نحسب التالي :

— تضم الـ ١٣٩٦ تعاونية للانتاج (ت.أ.ث.ز) ٥٠ بالمئة من المستفيدين .

وتضم الـ ٨٢٥ تعاونية للاستغلال المشترك ٢٨ بالمئة من المستفيدين .

— وتضم تجمعات الاصلاح ٢٠ بالمئة من المستفيدين .

— ولم تنشأ تجمعات التعاون الفلاحي الا في ولايات الاصنام (*) والواحات ، وهي تضم ١٢٥٩ مستفيدا .

يبدو ، للوهلة الاولى ، ان الانتقال المباشر الى شكل التعاون الاكثر تطورا هو انتقال «ثوري» . وفي الواقع ، ينبغي ان نرى جيدا ان الوضع الشرعي للمستفيدين من تعاونيات الانتاج هو ، في الوقت الحالي ، اكثر تقدما بالنسبة لوضعهم الفعلي ، على صعيد التجهيز العتادي ولاوضاع العمل والتسيير كذلك . ويمكن لهذا الابتعاد (عن الواقع) ان يؤدي الى تحويل التعاونيات الى مزارع الدولة .

على مستوى الانتاج نفسه ، يصطدم النظام القانوني لتعاونيات الانتاج (ت.أ.ث.ز.) (الاستثمار الجماعي لوسائل الانتاج ومكافأة المتعاونين حسب عدد ايام العمل المبذولة) بالظروف الحقيقية

(*) الاصنام ، قديما — ايام الاستعمار الفرنسي — كانت تدعى اورليان فيل ، وهي مدينة جزائرية ويبلغ عدد سكانها حوالي ٧٠،٠٠٠ نسمة . وقد تعرضت هذه المدينة بالذات الى هزتين ارضيتين: عام ١٩٥٤ بلغ عدد الضحايا حوالي الفين ، وحديثا في عام ١٩٨٠ ، حوالي ٢٠ الف . —المترجم—

لتنظيم امر العمل الذي يبقى فرديا . وفي البداية ، فالمستوى الضعيف لوسائل الانتاج المستخدمة من قبل المستفيدين قد جعل بالضرورة تجزئة الحصص المدعومة بالحالات الفردية . اذن يوجد تناقض بين اشكال الملكية والمكافأة من جهة وأشكال تنظيم العمل من جهة اخرى ، ولا يمكن ان يلغى هذا التناقض الا بأن توضع تحت تصرف تعاونيات الانتاج وسائل انتاج قادرة على خلق الظروف المادية لتشريك الانتاج (جرارات الخ ...) ، لكن هذا الادخال للعتاد والقرض من قبل الدولة يطرح مشاكل جديدة : مشاكل الادارة المالية وادارة التعاونيات . ويطرح الانتقال العاجل لاشكال جديدة من الملكية ، المكافأة وتنظيم العمل المصاحب لتدخل الدولة المضخم في مجال توزيع وسائل الانتاج والقروض مشكلة لقدرة المتعاونين في السيطرة على هذه التغيرات .

ويمكننا ان نقرأ في صحيفة «أحداث الجزائر» الاسبوعية من تاريخ ٢٧ جانفيه / كانون الثاني ١٩٧٤ ما يلي : «وهكذا نشعر بضرورة تأمين التكوين التقني والتربية الاقتصادية للمستفيدين لكي تسمح لهم ان يأخذوا على عاتقهم مسؤولياتهم كمنتجين متجندين سياسيا» . وفي الحقيقة ، تحاول هيئات الدولة ان تأخذ على عاتقها أمور التعاونيات وان تضعها ، في آخر الامر ، تحت وصايتها . وهذا الاتجاه لادارة الدولة للامور هو نتيجة التناقض الموجود بين الشكل القانوني للتنظيم الذي لا يطابق الدرجة الحقيقية لتشريك الانتاج ولا في السيطرة الحقيقية للمشاكل المطروحة من قبل التسيير والعلاقات مع المحيط . وهذه المحاولة لادارة الدولةلا يمكن ان تعطي اكثر فأكثر الصفة الشكلية للتعاونيات القائمة حاليا ، وانما يمكن ان تحاصر توسيع عملية التعاون . وبالفعل ، ان دخول تعاونيات الثورة الزراعية تدريجيا في قطاع الدولة الزراعي ، وان ديناميكية ادارة الدولة ستنزعان من التعاونيات جزءا كبيرا من تأثير الجذب الذي يمكن ان يكون لها تجاه

الطبقة الفلاحية ، مالكي الاراضي الصغيرة .

علـــى مستـــوى التنظيـــم السياسي ، **يخلـــق** الانتقال المباشر الى الاشكال العليا والمعقدة للتعاون خللا حقيقيا بين التعاونيات الموجودة والطبقة الفلاحية (مالكي الاراضي الصغيرة) ، وهذا ما يؤدي الى صعوبات موضوعية بسبب ادخالها .

وعلـــى مستوى العقليـــات ، **فان محاولـــة التدولـة** التي بدأت تتأكد يمكن ان تؤدي الى مواقف عدائية التعاون مـن جهة صغار الفلاحين المرتبطين بأرضهم (اللوبين) (*) .

وأخيرا على المستوى الاقتصادي ، لا يمكن الطرق المستخدمة لدعم التعاون حتى الان ان تمتد الى الزراعة كافة ، وقد يصطدم تعميم التعاون المبنـــي على اساس ادخال القروض والعتـــاد الميكانيكي الحديث بصعوبتين : الامكانيات المالية للدولة **وعـــدم فاعلية مثل هذه الطرق هناك حيث ان الارض تكون نادرة والناس عديدون .**

اذن ان تحليل المشاكل التي يصطدم بها التطبيق الجـــذري للثورة الزراعية يؤدي الى السؤال التالي : بأية شروط يمكـــن للثورة الزراعية ان تهدم الملكية الصغيرة (ميكروفندوم) وتحقـــق الاهداف التي حددها الميثاق : تجانس الزراعة وإدماجها فـــي الاقتصاد الوطني ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال يمكنه ولا يمكنه ان يتم الا بوضع عملية تحقيق الثورة الزراعية في ديناميكية التكوين الاجتماعـــي الجزائري حتى يكوّن حاليا العامل الحاسم للتحويل .



(*) اللوبين : تعني قطعة ارض صغيرة . ـالمترجمـ

من الصعب ان نحكم بصورة جدية على التأثير الاقتصادي الفعلي للثورة الزراعية في الوقت الحاضر . وفي الحقيقة ، لم تنته بعد المرحلة الثانية ولم يمض على وجود التعاونيات الا اشهر قليلة . ومع ذلك ، فان لها تأثيرا مزدوجا حتى الان :

لقد ظهرت الثورة الزراعية بصورة ملموسة بعائدات وفيرة تجاه الارياف ، وبدقة اكثر تجاه قطاع التطبيق الحالي . وتوجهت هذه الوفرة في ثلاث اتجاهات :

ـ **الاستهلاك**: مكافأة الاستقرار والمساعدة العينية للمستفيدين التي ارتفعت الى حوالي ١٠٠ مليون دينار لعامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ .

ـ **التجهيزات الاجتماعية ـ الاقتصادية** : الرغبة في مشروع للقرى الفلاحية هو في طور الانجاز وبتاريخ ١٥ نوفمبر تشرين الثاني ١٩٧٣ كان هناك ٣٩ قرية في طريق الانجاز ، وقد انجز بناء ٧١٩ مسكنا من اصل الـ ٧٣٧٨ المبرمجة .

وقد انشيء قانونيا اكثر من ٥٠٠ تعاونية متعددة الخدمات C.A.P.C.S. . وبتاريخ ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٣ اقيمت ٣٦٩ تعاونية متعددة الخدمات بشكل رسمي وارتفع عدد المشاغل الى ٤٠٧ .

ـ **الاستهلاك الانتاجي** : ينبغي ان تسمح المساعدات النهائية لاكتساب المواشي ، والتي تقدر بـ ٧٠ مليون دينار ، بأن تصل التعاونيات المجهزة بأراض غير كافية الى حد أدنى من الدخل بنسبة ٣٠٠ دينار سنويا لكل متعاون . وقد ترتفع القروض في الارياف الى ٦٠ مليون دينار بالنسبة لميزانية ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ . وقد ترتفع قروض التجهيزات الى ٣١٠ ملايين دينار بالنسبة لعام ١٩٧٢ و١٩٧٣ .

ان الحالة الراهنة التي وصل اليها تطبيق الثورة الزراعية يؤدي بالضرورة الى طرح عدد معين من المسائل الاقتصادية العامة في اطار تدعيم وتوسيع المساعدة في الزراعة .

مسألة التسويق ـ

انها مسألة اساسية بالنسبة لمستقبل التعاونيات ، وقد تتعلق جزئيا بهذه المسألة قدرتها على المعيشة في محيط لا يعتبر مناسبا فى الوقت الحالي . وتجد التعاونيات نفسها امام عائق مزدوج : إما ان تمر بمراقبة الوسطاء الخاصين وتدخل في دائرة علاقات التبادل الرأسمالية الخاصة ، واما ان تمر بالديوان الوطني للخضار والفواكه .O.F.L.A وتخضع لمضايقات الهيئات الحكومية Etatiques ، التي لم تصل بعد للتحكم بسوق المنتجات الزراعية ؛ وتشير التغيرات السيئة في القطاع المسيَّر ذاتيا كيف ان التسويق «العاجز» و«نظام الاسعار المطروح» من القطاع المسيَّر ذاتيا بأنه قطاع عاجز باستمرار وانه يحول العمال الى أجراء فعليين .

فالالحاح الذي يبدو في الوقت الحاضر في اطار دعم التعاونيات هو الحاح **لسوق تعاوني** ستلعب فيه تعاونيات الخدمات الخاصة وتعاونيات متعددة الخدمات الدور الرئيسي .

مسالة اعادة توجيه التخطيط ـ

تشترط هذه المسألة توسيع المساعدة (التعاون) وتجذير الثورة الزراعية Radicalisation . لكن من المستحيل التحكم في تطور الانتاج الزراعي دون ادخاله في اطار مخطط وطني ، وذلك لا يكون بتعيين الاهداف الشاملة فقط ، وانما باستدراك الوسائل لتحقيقها . ويفترض ادخال الزراعة في المخطط تغيير طبيعة المخطط نفسه . ويمكن للتخطيط الجزائري ، حتى الان ، ان يتحدد اساسا بتعيين الاهداف لكي يحقق الاستثمارات على اساس برنامجه . ويفترض تخطيط الزراعة ، من منظور ادخال الفلاحين (اصحاب الاراضي الصغيرة) والفلاحين من دون ارض،

ان التخطيط لم يكن متمحورا بصورة رئيسية حول الحد الاقصى **لمالية الاستثمارات ، وانما حول الاستخدام** المناسب لقوة العمل الموجودة وتلبية الحاجات الاساسية للسكان .

مسألة توزيع الدخل —

توجد هذه المسألة في مركز توسيع عملية تطبيق الثـــورة الزراعية . وفي الحقيقة ، ان المداخيل التي أدخلت في الارياف، المنظور اليها من الزاوية الرأسمالية ، أما انها لا تكون مثمرة واما لا يمكن ان تصلح الا لامد طويل . وكلما انتشرت الثورة الزراعية في الارياف ، زادت وفرة الدخل التي يجب ان تنتقل اليهـــا ابتعد منظور الفائدة الكافية او انطفأ . لكن من اين تستطيع الدولة ان تأتي بالمداخيل الضرورية لزيادة مستوى معيشة الفلاحين ، لتحسين ظروف العمل ، لتنويع الاقتصاد الريفي ، لعرقلة الهجرة الريفية ، كل الاشياء الضرورية لتطوير السوق الوطني ولتدعيم الاقتصاد الوطني المعادي للامبريالية ، لكن بدون فائدة كافية ؟

هناك اجابتان يمكن ان تعطى نظريا على هذا السؤال :

١ — اقتطاع جزء من الاستثمارات المخصصة للتصنيع . ولا يمكن لهذا الحل الا ان يبطىء النمو السريع للصناعة التي تكوّن العامل المسيطر في تطور الاقتصاد الوطني المستقل .

٢ — اقتطاع جزء من مداخيل الشرائح الاجتماعية الميسورة. وهذا الحل يكون ممكنا من حيث اللامساواة الهامة التي توجد في توزيع الدخل الوطني في الوقت الحاضر : « فمن ١٢ مليار دينار من الدخل الوطني للجزائر ، يوزع ٤ر٤ مليار على ٨ر٨ مليـــون جزائري فقط ، اي ثلثي السكان ، بالنسبة لاغلبية فلاحي القطاع التقليدي والعاطلين (عن العمل) الحضريين ... ويوزع باقـــي الدخل بالطريقة التالية : ٨ر٢ مليار من الدنانير على ٥ر٢ مليـون

شخص من السكان (الفئة المتوسطة) ؛ ٧ر٤ مليار على ٩ر١ مليون شخص من السكان (الفئات العريضة) . وينبغي ان نوضح ايضا ، انه من اصل هذا الهرم الاخير فان ٣ مليار تكون من حصة ٣٠٠.٠٠٠ر الى ٤٠٠.٠٠٠ر شخص فقط» (١٥) .

فالقول ان انجاز الثورة الزراعية يتطلب تصورا جديدا التخطيط وتوزيعا جديدا للدخل ، يعني القول عمليا ان الثورة الزراعية تطرح اقتضاء تجاوز رأسمالية الدولة المعادية للامبريالية باشتراكية الدولة . وبما انها نشأت من متناقضات يصطدم بها النظام الاجتماعي الاول فيمحاولته لتنفيذ تطور اقتصادي مستقل، فانها لا يمكن ان توجد الحل الا في الثاني . فالقول بأن الثورة الزراعية تطرح اقتضاء الاشتراكية كوسيلة لانجازها الراديكالي لا يعني انها تقود تلقائيا الى الاشتراكية ، وان تحقيق هذا الاقتضاء ليس له من معنى الا بالنسبة للقوى الاجتماعية التي قررت الثورة الزراعية وللقوى التي تطبقها .

وربما يكون التأثير الهام للثورة الزراعية قد تضمن اظهار وجود التكوين الاجتماعي الجزائري للطبقات الاجتماعية ذات المصالح المتناقضة . فهي سمحت بهدم جزء من الوهم الاخوي السائد من قبل الوطنية المحافظة . وقد استطاع شبه الاتفاق الذي تصدر حركة التأميم والتصنيع ان يترك الاعتقاد في ان القوى الاجتماعية للتكوين الاجتماعي الجزائري كانت في مجموعها ضد الامبريالية.

وفي الحقيقة ، خلال هذه الفترة ، لم تتجل اية معارضة وجيهة ، وذلك لان هذه الاجراءات لم تمس المصالح الاساسية للشرائح المتمتعة بالامتيازات . ومنذ ان تعمق الصراع ضد الامبريالية وظهر ليس كصراع وطني فقط بل كصراع اجتماعي ، فقد أجريت التقسيمات التالية :

---

١٥ ـ أ. عكاشه : الجوانب الاجتماعية للتطور ـ مرجع سابق ذكره .

ـ منذ البداية، عارضت الملكية الكبيرة العقارية الثورة الزراعية بحذر . وقد ساهمت بذلك ، دون وعي منها ، بتوضيح الايديولوجية الوطنية . وفي الوقت الحالي ، تعبر عن معارضتها بصورة «زاحفة» ، محاولة عرقلة عملية تحقيق الثورة الزراعية وذلك بالتواري وراء التقاليد والدين مستخدمة كذلك خدمات الادارة التي تعمل من خلالها بصورة مباشرة ، في اغلب الاحيان او بواسطة وسيط .

ـ حفظت البرجوازية الوطنية المواقف الورعة التي تميزها منذ ولادتها . واذا لم تكن قد تحالفت مع الملكية الكبيرة العقارية ، فانها ، ما عدا بعض الاستثناءات المقربة ، لم تلتحق بجبهة أنصار الثورة الزراعية ، وهي تتردد بين الدفاع عن الملاكين والمساهمة في التغيرات الاجتماعية التي يمكن ان تفيدها بشكل موضوعي وذلك بتوسيع السوق الوطني ، ومع ذلك فانها اختارت الموقف المنطوي . ويكون هذا الانطواء مميزا خاصة اذا حللنا مجموع الاستثمارات التي تمت من طرف البرجوازية الوطنية من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧١ (١٦) .

ـ وقد تكونت ازاء الملكية العقارية الكبيرة جبهة مؤلفة من طبقة الفلاحين الشغيلة ، من الطبقة العاملة ومن الجزء الراديكالي البرجوازية الصغيرة التي تلعب الدور الموجه .

ورافق تطبيق الثورة الزراعية ، على الاقل جزئيا ، حرية التعبير والمبادرات السياسية لتلك القوى الاجتماعية .

---

١٦ ـ في عام ١٩٦٩ ، ارتفع الى ٢٥١ مليون من الدنانير . وفي عام ١٩٧٠ ، اعيدت مسألة الثورة الزراعية على اللائحة ، هبوط الاستثمار بوضوح الى ١٣٧ مليون من الدنانير . وفي عام ١٩٧١ ، الاعلان الرسمي للثورة الزراعية . هبوط الاستثمارات الى أقل من ١٠٠ مليون من الدنانير .

وفي البداية ، ادرك تحقيق الثورة الزراعية اساسا بصورة ادارية، متبعا بذلك الطريقة المستخدمة للتأميمات او للتصنيع(١٧).

ولم تظهر الطبقة الفلاحية ، رغم انها تعتبر صاحبة المصلحة الاولى ، الا على مستوى الجمعية الشعبية البلدية الموسعة A.B.C.E. دون ان تتحدد من ناحية الاهمية العددية وكيفية مشاركتها .

وقد بينت هذه الطريقة الادارية انها غير كافية وغير نافذة كذلك بالنسبة للثورة الزراعية .

ان شرح مضمون الثورة الزراعية للفلاحين ومنع الملكية العقارية الكبيرة قد جعل من الضروري وبشكل تدريجي المشاركة

---

١٧ ـ المتطلبات المختلفة لتطبيق الثورة الزراعية اعادوا انتاج الهياكل الادارية .

ـ **مادة ٢٦٥** : ان اللجنة الوطنية للثورة الزراعية قد ترأسها وزير وزارة الفلاحة والثروة الزراعية M.A.R.A ؛ وقد تعين اعضاؤها بمرسوم» .

ـ **مادة ١٧٩** : «على مستوى الولاية ، فان اعضاء ووكلاء تنفيذي الثورة الزراعية هم :

* المجلس الشعبي الولائي .
* المنفذ الولائي .
* المسؤول الولائي .

ـ **مادة ١٨٣** : «يتألف كل مجلس شعبي بلدي عريض من الاعضاء التاليين :

* اعضاء المجلس الشعبي البلدي .
* مكتب القسمة .
* مسؤول القسم المحلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A الاتحاد العام للنساء الجزائريين (ا٠ع٠ن٠ج٠) وشبيبة جبهة التحرير الوطني J.F.L.N .
* ممثلو الاتحاد الفلاحي المحلي .

العملية للقوى الاجتماعية المعنية في نجاح الثورة الزراعية ، التي كانت ، من قبل ، لا تشكل سوى دعم بدون فاعلية حقيقية .

وبدأ الانفتاح السياسي الاول تجاه الطبقة الفلاحية الفقيرة ، القادرة وحدها على كشف «الاساليب الملتوية» ، في ١٥ مارس ١٩٧٢ : «ينبغي ان يكون المطبقة الفلاحية ، في كل الجمعيات الشعبية البلدية الموسعة ، عدد من الممثلين المنتخبين يساوي نصف عدد اعضاء الجمعية الشعبية البلدية او ستة ممثلين كحد ادنى مهما كانت الاسباب» (١٨) . ويجب أن نشير هنا ، الى انه في تلك الحقبة ، لم يكن للطبقة الفلاحية تنظيمها ووسائلها لتفرض احترام هذا النص . ولم تستطع طبقة الفلاحين الشغيلة ان تملك اطارا سياسيا تنظيميا يمكنها من ان تصبح قوة سياسية حقيقية الا منذ نشوء نظام الاتحادات الفلاحية .

ما يزال الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين U.U.P.A ، في الوقت الحاضر ، في طريق التنظيم ومن الصعب ان نحكم على قدراته العملية المستقبلية . ومن المؤكد انه سيكون للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين القوي والقادر على تعبئة الطبقة الفلاحية الفقيرة الدور الهام للغاية .

وكانت الحركة الطلابية هي القوة الحضرية الاولى التي دخلت في المعركة الفعلية لنجاح الثورة الزراعية ، منذ يوليو / تموز ١٩٧٢ . في البداية ، نظم التطوع الطلابي تلقائيا عام ١٩٧٣ (١٩)،

---

١٨ ـ قرار الرئيس بومدين رقم ٢٠٠٤ / P.C.

١٩ ـ ينبغي على الطلاب الذين يكوّنون العنصر العملي في الارياف لاجل التطوع Volontariat ان ينظموا لاجل التجنيد في خدمة الثورة الزراعية الى جانب الفلاحين ، العمال ومجموع الشبيبة . هذا التنظيم : لكي يمتد من رغبات الطلاب انفسهم . سيعمل تحت شكل لجان التطوع» .

قرار الرئيس بومدين ، رقم ٢٢١١ / P.C. .

وبعد ذلك بدأ يمتد على نطاق واسع . وخلال صيف ۱۹۷۳ توجه حوالي ٥٠٠٠ متطوع نحو الارياف . ومع ذلك فقد طرحت مسائل عدة حول استمرارية وفعالية هذا التطوع . ونظرا للصفة المعقدة للمسائل المطروحة اكثر فأكثر من خلال تطبيق الثورة الزراعية ، لا يمكن للتطوع ان يكون فعالا الا على اساس عمل التكوين والتوضيح السياسي . ومن **جهة اخرى ، لا يستطيع التطوع الطلابي ان يستمر** وحده وقتا طويلا . واذا لم تتكتل معه قوى حضرية اخرى ، فانه سينحو نحو الاضمحلال .

كان يبدو ، بعد المؤتمر الرابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين (ا٠ع٠ع٠ج٠) انه يجب على الطبقة العمالية والمستخدمين ان يلتزموا اكثر بالمشاركة الفعلية لتحقيق الثورة الزراعية ، وقد يستطيع اعلان الميثاق الاشتراكي للمؤسسات وبداية تطبيقه من جهة اخرى ان يدعما المحاولات الرامية الى توطيد التضامن بين عمال المدن وعمال الارياف .

الفصل السادس

الجزائر عام ١٩٧٩ ـــ خمسة وعشرون عاماً من التغيرات (*)

خمسة وعشرون عاما من الانقلابات ، والانقطاعات المتعددة، خمسة وعشرون عاما من الجهود ، والتجـــارب ، والترددات ، خمسة وعشرون عاما من الانتصارات الاستراتيجية ، والهزائـــم

(*) ان هدف هذا النص هو توضيح التحولات الكبرى ، الآمال ، كذلـك الشكوك التي احتوتها الثورة الوطنية الجزائرية .

وقد نشر في صحيفة «لوموند» الفرنسية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٧٩.

الجزئية ، والتساؤلات . خمسة وعشرون عاما حطم من خلالها الشعب الجزائري العالم الاستعماري القديم ، وعلى تلك الانقاض سيحاول بناء مجتمع جديد ويساهم في اعداد نظام دولي جديد. ان محاولة موازنة هذا الربع من القرن يمكن ان تبدو مخاطرة . فالتغيرات تكون بعيدة عن الاكتمال . وفضلا عن ذلك ، فهي معقدة ومتناقضة احيانا . غير ان الجزائر في بعض الجوانب ، تغيرت من الاساس .

الجزائر عام ١٩٥٤ : كان تسعة ملايين جزائري «خاضعين للفرنسيين» ويشاركون مع أقلية استعمارية من مليون اوروبي في ثلاث ولايات «فرنسية» ؛ انه مجتمع ريفي مكثف ، ذو قاعدة زراعية ، يديره «العهد الاستعماري» . مجتمع بائس حيث ان العائد السنوي لكل واحد من السكان لا يتجاوز ٢٠٫٠٠٠ فرنك قديم ، مجتمع أمي حيث ان ١٠ بالمئة فقط من الاطفال في سن الدراسة يذهبون الى المدرسة .

الجزائر عام ١٩٧٩ : تسعة عشر مليون جزائري ، هم مواطنو دولة حريصة على استقلالها ، تلعب دورا هاما في اعادة توازن العلاقات الدولية ؛ ومجتمع متحضر بصورة واسعة تلعب فيه الصناعة والخدمات دورا متفوقا ، مجتمع اختفى فيه البؤس الفاحش تقريبا ، وبلغ فيه العائد الوطني لكل واحد من السكان الى ٤٥٠٠ دينار جزائري .

بين هذين التاريخين ، هناك ثورة وطنية ضد الامبريالية تحمل معها مشروعا ثلاثيا من القطع : قطع مع السيطرة الاستعمارية ، قطع مع التبعية الامبريالية ، وقطع مع التنظيم الراسمالي للمجتمع . فالتناقضات التي يجب ان تأخذ على عاتقها وتسيطر فيها ، حصلت التجربة الثورية الجزائرية ، رغم حداثتها وراديكاليتها ، الى مزية صعبة من النموذجية . وبمواصلة الحماس وحسن الالتفات من قبل حركة التحرير الوطني والقوى

المعادية للامبريالية ، اصبحت التجربة الجزائرية هدفا للامبريالية، التي كانت لعدم تحطيمها تحاول ان تحتويها وأن تستعيدها .

التغير البنيوي الثلاثي –

ان الاول من نوفمبر / تشرين الثاني ، هو نقطة انطلاق لسيرورة مضاعفة من التمركز الوطني والاجتماعي . في الجزائر المتهدمة بعمق اكثر من بلاد المغرب العربي الاخرى حيث اختفى كل أثر للتقليد الدولاني Etatique من الوجود ، وحيث اشتغلت الراسمالية بعمق في النسق الحضري والاراضي الزراعية ، انتقل جماعة من الرجال الشبان ، المنتسبين بأغلبيتهم الى الطبقة المتوسطة المدنية ، الى العمل المسلح ، وبالتدرج في مختلف التكوينات للحركة الوطنية ، التي أسست في نهاية العشرينيات، اقامت اللجنة الثورية الحضرية الجزائرية استراتيجية مبنية بعمق على عدم التوازن الذي خلقته السيطرة الاستعمارية .

وفي اطار ازمة النظام الاستعماري ، يجب تفجير التناقضات واستخدام انفجارها كمنبع للطاقة الثورية . ولقد وجدت الثورة الجزائرية أسلوبها : الارادية ، والمهارة في لعب التناقضات الدولية ، وديناميكية مبنية على الاسراع بتطور التناقضات الفظّة. وبالتحول السريع لانتفاضة عام ١٩٥٤ ، اصابت الحرب الثورية الوطن الجزائري كافة ووحدته حول جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني الاغلبية الساحقة من الشعب .

وفي هذه الاستراتيجية الجديدة المعادية للاستعمار ، لعبت الطبقة الفلاحية دورَ القوة الرئيسية . وكانت قيادة الحركة مؤمنة من الاساس بمناضلين من اصل حضري حيث يسيطر من بينهم عناصر من الطبقة المتوسطة . واذا كان هدف «اعلان عام ١٩٥٤»

هو قبل كل شيء التمركز السياسي الذي ينتقل من هدم الدولة الاستعمارية الى «اصلاح الدولة الجزائرية الحاكمة» ، فانه قد تعمق خلال الحرب بارادة تمركز ثقافي واقتصادي .

ان «برنامج طرابلس» في جوان / حزيران ١٩٦٢ الذي تبنّته اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية يريد في الحقيقة نقل الثورة الوطنية المعادية للاستعمار الى مرحلة اخرى : هي مرحلة «الثورة الديمقراطية الشعبية» .

وبعد سبع سنوات من الحرب ، ستظهر تدريجيا المستويات البنيوية للمجتمع الجزائري المستقل .

الدولة الوطنية -

في الخامس من تموز ١٩٦٢ ، وبعد مائة واثنين وثلاثين عاما من السيطرة الاستعمارية ، خفق العلم الاخضر والابيض الموسوم بنجمة وهلال على أبنية الحكومة العامة السابقة في احتفال شعبي . ان الدولة الوطنية منهمكة باستمرارية الثورة اكثر من الاستمرارية التاريخية ، ومنهمكة باستمرارية وتعميق الانقطاع اكثر من تسيير التركة الاستعمارية . فهي تعيد البناء بعمق وتوحد المجال السياسي - الاداري : تحويل جيش التحرير الوطني الى جيش عصري هو الجيش الوطني الشعبي ، وانشاء دبلوماسية فعالة ، بإكثار وتكثيف الوجود الحكومي فوق كل اراضي الوطن ، ووضع انظمة تربط بين الدولة والسكان (المجالس الشعبية البلدية ، المجالس الشعبية للولايات ، والمجلس الشعبي الوطني) . . غير ان الدولة الوطنية لا تستمد شرعيتها من الاستفتاءات الانتخابية ولا من قدرتها على اعادة تركيز المجتمع الجزائري بصورة هجومية . انها في الحقيقة تريد ان تكون المؤسس للمجتمع الجديد حيث يكون رموزه ، آرذيو ، الحجار ، الالف قرية ، الطريق الصحراوي،

والسد الاخضر ... (*) . فالدولة تصبح الشعاع الرئيسي المتغيرات البنيوية بالفعل من خلال الاتفاق الشعبي الواسع جداً.

دائرة ثقافية جديدة ـ

على المستوى الثقافي ، كانت التركة الاستعمارية ضعيفة : فالنخبة الهزيلة قد اخترقتها التقسيمات اللغوية والثقافية وهي متجاورة مع عدد من «الأميين مزدوجي اللغة» . وقد اخذت الدولة على عاتقها تحويل البنى الثقافية الموروثة من الاستعمار ، وخلق اجهزة ثقافية وايديولوجية وطنية جديدة (الصحافة ، الاذاعة والتلفزة الجزائرية ، المسرح الوطني الجزائري ، الأرشيف ، والديوان الوطني للسينما ...) والتغير الاكثر عمقا يحدث في ميدان الجهاز التربوي . وبذلك يقضى على البنى الموروثة من الاستعمار كليا . لقد اكتسب الشعب الجزائري حق المعرفة . فالدولة لا تنفق الا ربع ميزانيتها على وسائل التربية . في عام ١٩٧٩ ، بالنسبة للدخول الى المدرسة ، هناك اربعة ملايين من التلاميذ قد التحقوا بالمدرسة ، و٧٠٫٠٠٠ طالبا التحقوا بالجامعات الاربع وبالمراكز الجامعية الستة المنشأة حديثا . وقد أعطي لهذا الجهاز التربوي مهمة ثلاثية : «نشر ثقافة وطنية ثورية وعلمية»، «تعميم التعريب وانتاج اطارات علمية ، تقنية وإدارية التي تحتاج اليهم الدولة لتشغيل مشروع الانقطاع الثلاثي الذي ينحصر في الميدان الاقتصادي .

(*) هذه اشارة الى المشاريع الصناعية والعمرانية الكبرى التي أقيمت حديثا في الجزائر ، لترسيخ أسس الاقتصاد الوطني المستقل الذي يعتمد على الصناعة والزراعة المكننة . فمثلا آرذيو توجد بها معامل تصفية الغاز ، ومعامل الحديد في الحجار ، الالف قرية مثال للثورة الزراعية ... ـالمترجمـ

ان بناء قاعدة اقتصادية وطنية عصرية تسمح بتطور تمركز ذاتي مع تجنب تعميم العلاقات الرأسمالية ، ذلك هو الطموح المؤكد للدولة الوطنية ، انه طموح مجزأ بصورة واسعة على مختلف تركيبات الشعب الجزائري ، وقد أنجزت هذه المحاولة لتمركز الاقتصاد الجزائري حسب ثلاث كيفيات رئيسية . فبعد مأثرة التسيير الذاتي التي وضعت بتصرف العمال المزارع الزراعية الاستعمارية ومجموع غير متلاحم من المصانع المتروكة (الشاغرة) ، اخذت الدولة قيادة عملية التأميم الذي اكتمل في جوهره بالهجمة المظفرة في ميدان المحروقات عام ١٩٧١ . لقد وضعت الدولة نتيجة التراكم الاستعماري وجزءا من العائد البترولي استراتيجية للتطور الاقتصادي واضحة المعالم ، وذلك باستئصال هيكلية قوى الانتاجية التي تركها الاستعمار وتنفيذ التطور المستقل والمخطط لكل الاقتصاد الجزائري . فخلال المخططين الرباعيين (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) وضع مبلغ قدره ٨٠ مليون دينار لانشاء نظام صناعي جديد متنوع . فاذا أعطيت بعض المزايا «للصناعات المصنعة» industries industrialisantes (بتروكيميائية أي الصناعة المستخرجة من البترول ـ صناعة الحديد والميكانيك ، ومواد البناء) ، فان «التطور بالاقطاب» قد وضع سلسلة معقدة من الصناعات الاستهلاكية .

ان هدف هذه «الدفعة» الصناعية القوية هو ان تجري خلفها باقي الاقتصاد الوطني وبشكل خاص الزراعة . وبعد عام واحد من طرح المخطط الاول ، اعلن رسميا ميثاق الثورة الزراعية ، وان تطبيقه بشكل مباشر يسمح بتحديد الملكية العقارية الكبيرة وبسط مراقبة الدولة ، جزئيا ، على الانتاج والتسويق الزراعي ، وذلك

بواسطة تعاونية الانتاج للثورة الزراعية ، والتعاونيات المتعددة الخدمات .

التحرك والاستقطاب الاجتماعي –

لقد ادخل التغير الثلاثي للمستويات البنيوية للمجتمع الجزائري ، بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، حركة رهيبة للتحرك الاجتماعي ، وذلك بهدم التباين القديم، والانظمة الاجتماعية البالية واشكال المخالطة القديمة . فكانت الجزائر عام ١٩٥٤ ، تتسم بمناطقها المنعزلة على نفسها ، وقادتها (كايد) الاثرياء – القليلي الفائدة – ، وبرجوازيتها المدنية المنهمكة بوقارها بمقدار ما راسمالها قائم . وان جزائر الفلاحين المتعبين من العمل ، في الاراضي ذات المساحات الضيقة ، لحصاد هزيل ، بدأت تختفي رويدا رويدا . وعوضا عن هذا كله ، فهناك حركة قوية من السير: اننا نتدافع في المحطات الخاصة بالطرق او محطات السكك الحديدية ، وكذلك الاماكن المزدحمة في الطائرات باتجاه مدينة الجزائر، وقسنطينة ، وبشار ، وباريس وتونس .

من الريفي الى الحضري –

قبل كل شيء ، ينحصر التحرك على الصعيد المكاني . ففي خلال خمسة وعشرين عاما ، انتقل مركز الثقل في الجزائر من الارياف نحو المدن التي كان يعيش فيها حوالي نصف السكان ، وقد تجرد اهل الريف بأمواج متتالية من طابعهم الريفي . وهذه العملية قد بدأت قبل عام ١٩٥٤ ، غير انها ازدادت مع الحرب . فالعديد من الفلاحين اللاجئين من الحدود او المجمّعين في «معسكر التجمع» من قبل الجيش الاستعماري لم يرجعوا الى

فلاحة اراضيهم : انها لذكرى مشؤومة ! وسيكون الاستئصال ، في اغلب الاحيان ، غير قابل لتبديله . ولقد رافق الاستقلال موجة ثانية . وفي هذه المرة ، ينبغي احتلال مكان المستعمِر ، والدخول في العالم الذي كان قديما ممنوعا من الآخر ، والاستفادة ايضا من التحديث المكتسب . اما الموجة الثالثة ، فهي مصاحبة لانطلاقة التصنيع .

ويرفض الفلاحون الشبان ان يبقوا «معذبو الارض» ، كما انهم يأملون بدوام الأجراء . وتحولت فجأة ازمة الارياف الى ازمة المدن ، انها أزمة البنى الحضرية (السكن ، السير ، التموين ، واوقات الفراغ) التي تخضع لصعوبة متعاظمة من زحمة السكان الجدد ، انها كذلك أزمة لمدنية هشة .

التحديث والتقليد ـ

ان احدى نتائج حركة التحضير المفاجئة هي في الحقيقة تصدع الاطارات القديمة لوسائل الانتاج والتبادل . فقد تفسخت العائلة الممتدة في الارياف واتجهت نواة الخلية الزوجية نحو التعميم ، وأدخلت المدرسة ووسائل الاعلام أنماطا جديدة من السلوك . فالنظم والادوار انقلبت راسا على عقب ، وهذا ما نراه، حينما يطلب عامل أمي من ابنته المتعلمة ان تشرح له صيغة ادارية ، وحينما يعالج الابن الطبيب والده الفلاح .

وتخدم حركة التحديث القوية المجتمع الجزائري . في هذا الاتجاه ، كان تطور النساء بشكل عرضي ، وكانت الاجيال الجزائرية تبدّل الحجاب بالسروال ، لقد دخلن الى الجهاز التربوي بما فيه التعليم العالي . فهن كثيرات في مجال العمل ، وقد احتلوا مراكز المسؤولية . واذا كان عدد المدرسات كبيرا ، فمن النساء من هن قضاة ، ومحاميات ، وطبيبات ورئيسات

مصالح . وقد عينت احدى المدرسات مديرة للمركز الجامعي في تيارت(*). غير ان هذا التحديث لا يلعب في اغلب الاحيان الا على المستوى الادواتي ، فهو لم يدخل بعد في اطارات التشريك الجديدة وذلك في اقامة علاقات جديدة بين الجنسين (على مستوى العائلة، وعلى مستوى الحياة اليومية المختلطة ...) كما تشير اليه صعوبة الاعلان الرسمي لقانون العائلة الجديد . وعلى المستوى الرمزي ، يبقى المجال الإنثوي في معظمه مجالا مبعدا . ويتواجد هذا التباعد بين الادواتي والرمزي على كل مستويات التحديث ويجر عملية التقليد التي هي عبارة عن حجة بوجه المساعي المناقضة للتحديث الذي لم يعمم بصورة جيدة . وفجأة ، عرف التطبيق الديني تزايدا معتبرا . فالجوامع تكتظ يوم الجمعة ، وتؤدى الصلاة احيانا على الارصفة . وفي عالم تسود الفردية في بعض جوانبه، تعبأ الروابط العائلية والاقليمية القديمة بغايات جديدة .

التسرب والاستقطاب الاجتماعي -

لقد حرر الاستقلال رغبة جامحة من استهلاك الخيرات المادية والصعود الاجتماعي الذي كان مسدودا لمدة طويلة من قبل السيطرة الاستعمارية . وبعد الاستقلال ، اصبح مجال الامكانيات مجالا لامتناهيا . هذه الرؤية المجزاة بكثرة من قبل الوعي الجمعي تكشف حقيقة التصور الخيالي ؛ فهي قبل كل شيء التعبير عن خيبة قديمة العهد . ومع ذلك ، فهي تطابق وما تزال تطابق ، وان تناقصت ، العملية الواقعية . فانصراف مليون من الاوروبيين قد اعطاها قبل كل شيء مهربا أوليا . فقد كانت «الفيلات» والمحلات

(*) تيارت : اسم مدينة في الجزائر . -المترجم-

التجارية خالية . فالدولة الناشئة كانت تحتاج الى سد الثغرات في الادارة . فساعي البريد كان يستطيع ان يكون تاجرا . فالتاجر او العامل الصناعي يستطيع ان يكون وكيـــل مكتب او رئيس مصلحة . وبعد ذلك تأتي الترقية ، وبشكل خاص ، من خلال امتحانات خاصة، والتكوين المتمم في الشركات الوطنية، والوظائف الحرة و«الاعمال» .

هذه العملية للصعود الاجتماعي تتجه مع ذلك الى التباطؤ . فبدلا منه ، هناك شكل آخر من التحرك الاجتماعي ، اكثر اهمية من ناحية العدد واكثر غنى بالآمال ، هو الشكل الذي يأتـــي بالريفيين الذين تجردوا من الطابع الفلاحي الى ميدان العمـــل الصناعي .

ويظهر الاستقطاب الاجتماعي الجديد من خلال التحـــرك الاجتماعي المتعدد الاشكال .

فمن جهة ، ان «عالم الاعمال» هو عالم ذو نطاقات غير اكيدة . من المؤكد انه يوجد متعهدون بصفة شخصية ، وان حصتهم من الصناعات الاستهلاكية والبناء لا يستهان بها . وينظم مرسوم عام ١٩٦٦ للاستثمارات نشاطهم ويشركهم في عملية التصنيع . لكن الصناعة لا تمثل الا الجزء الظاهر من «التلة الجليدية» Iceberg

ويعمل «عالم الاعمال» في معظمه في دائرة السير ، سواء في الاعلى او في الاسفل ، ولكن على الاخص في ظل الجهاز الاقتصادي الذي تديره الدولة ، مضاعفا العمليات المالية المربحة في حـــدود الشرعية . انه فورة التمويل السريع .

ان «عالم الاعمال» يكون طفيليا في عدة اتجاهات اكثر مما هو مشارك . وقد اعقب هذا التراكم البدائي تكديس الاستثمارات . بعد عهد المرسيدس والفيلات المموهة يأتي عهد تحويل الدينارات الى «عملة صعبة» Divises لاستثمارها في الاماكن الاوروبية . ولم تعد الثقة موجودة عند رجال الاعمال .

في الطرف الآخر ، هناك طبقة اجتماعية اخرى تتطور سريعا :

هي البروليتاريا الصناعية . في عام ١٩٥٤ ، لـــم يكن هناك الا بعض النواة من عمال الصناعة . لقد كانت البروليتاريا الجزائرية مؤلفة اساسا من عمال زراعيين وعمال مهاجرين . وفي عـــــام ١٩٦٩ ، كان عدد عمال الصناعة والبناء ٢٤٠ر٠٠٠ ، وفي خلال خمس سنوات اصبح عددهم ٣٢٥ر٠٠٠ ، عام ١٩٧٣ ؛ فقـــــد تضاعف عددهم وانتقل الى ٦٩٠ر٠٠٠ عامل . هذه الطليعة العاملة لا تزال فتية : ان ثلثي عددها اصبـــح مبلترا Prolétarisés خلال العشر سنوات الاخيرة . وكانت تقوم بالتدريب في العمل الصناعي بطريقة سريعة ، وتقيم علاقات جديدة في التنظيم فـــي فترة قصيرة . وقد اجتازت ايضا تحديدات عديدة : قضائيـــة (القطاع الخاص والقطاع العام) ، تقنية ، تاريخية وثقافية . ومع ذلك ، فهي تبدو الان كقوة اجتماعية وسياسية ، بصورة مباشرة احيانا ، وغالبا في اطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجمعيات العمال الناتجة عن تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

بين هاتين الطبقتين ، هناك فئة التجار ، وأصحاب المحلات، والمستودعات ، والمطاعم ، والمرممين الذين زاد عددهم بعد عملية التحضر وانتشار نماذج جديدة من الاستهلاك ، خاصة العديد من الفئات المثقفة والاداريين والمدرسين والفنيين . فاذا كان عـــدد السكان النشيطين المستخدمين في التجارة ٢٨٢ر٠٠٠ شخصا في عام ١٩٧٧ ، فان قطاع الخدمات يشغلـــه ٢٦٠ر٠٠٠ ، والادارة ٣٩٠ر٠٠٠ .

هذه الشرائح المتوسطة هي بدون شك الشرائح التي تشعـــر بإلتباس اكثر جملة التغيرات التي اصابت المستويات البنيويـــة للمجتمع وحولت بعمق النسق الاجتماعي . ويكون الملاحظ لهذا الاضطراب الاجتماعي تائها في اغلب الاحيان . وتتجاور المهارة مع النضالية ، والمزارعة مع التطوع ، والفردية الجامحة مع التفاني بالجماعية . وقد انتج المجتمع الجزائري في مجرى التغير شكلا جديدا من الفردية التاريخية التي تكون ثنائية اساسا . وتعيش

الجزائر ، بين البنى القديمة لتشريك وسائل الانتاج التي تصدعت والمعايير الجديدة التي هي في طريق التكوين ، حاضرا مبهما ؛ بين ثقافة متصدعة حيث يلعب التحديث «لعبة التخبئة» cache cache مع التقليد في ضوء خفي لتوحيد الآراء بنصف نبرة demi - tous وحيث الرغبة الجامحة للاستهلاك ، في مجتمع بقي مجتمعا للفاقة ، يقترب من دعوة التقشف وحديث الاشتراكية . فالتفرقة لا تنتقل فقط بين الجماعات ، وانما في اغلب الاحيان في داخل سلوك كل فرد جزائري .

وكانت هذه العاصفة الاجتماعية ـ الثقافية الكبيرة لا بد منها وضرورية . فهي في الحقيقة تجعل بالامكان تعميق اعادة بناء النسق الاجتماعي ، وتعميم الاطر الجديدة للتشريك ، ولكن بشرط ان نسرع من ترسب القوى الاجتماعية الشعبية الجديدة ، وأن تحدث التنقية الثقافية والايديولوجية .

الجزائر في وقت التعقلن الديمقراطي ـ Rationnalisation démocratique

كان على الثورة الجزائرية ، بعد ان احدثت مجموعة معقدة من التغيرات المفاجئة ، ان تسيطر على هذه التغيرات وتحتضنها ، أي أن تعقلنها .

تناقضات جديدة ـ

لقد فجّر استخدام المشروع الثلاثي اللانقطاع تناقضات جديدة حتى في حال نجاحه . وترتبط بعض هذه التناقضات بالماضي الاستعماري ، بينما ترتسم الاخرى بالأفق . فعلى المستوى الصناعي ، فالارادة في بناء الاسس لاقتصاد مستقل وادخاله بصورة واسعة في السوق الدولي لرؤوس الاموال والتكنولوجيا

قد انتجت ثمارها . فمن حيث الكمية ، القاعدة الصناعية موجودة بل قد فرضت نفسها . لكن من خلال المخططين الرباعيين ، لم «يسود» «السجل الصناعي» ، بل اخذ «ألوانا رمادية» مختلفة، وما زالت وحدات عديدة لا تعطي ايرادا كاملا . فاذا كان التصنيع هو حقا احد شروط الاستقلال ، فهو ليس وحده يشكل الاستقلال ، وانما يمكنه ان يصبح شعاعا لشكل جديد من التبعية .

على المستوى التربوي ، كان تقدم الاعداد بليغا ، غير ان تكامل الجهاز التربوي في سوق العمل بقي مبهما . اما من حيث شكله فقد بقي «عاما» ، بينما تزداد الخسائر خلال الدراسة ، وتبقى الصناعة بحاجة الى عمال مؤهلين وإطارات ماهرة .

لقد لعبت حركة التصنيع دور الكاشف عن ازمة الارياف الجزائرية، وهي ليست أزمة ظرفية ، وانما ازمة تاريخية حقيقية. وكان ازدهار المزارع الاستعمارية مرتبطا بدخول هذه المزارع في السوق الفرنسي ، غير ان القطيعة المعادية للاستعمار قد أزالتهم من اساسهم كليا . من جهة اخرى ، هناك الاراضي المنهوكة ، والاراضي الكبيرة latifunda المخصصة للزراعة ، وهناك اراضي صغيرة المساحة حيث يتراكم الناس دائما بأعداد هائلة . ومن المؤكد ، ان الثورة الزراعية قد جلبت معها حياة لائقة لمئة الف ١٠٠٫٠٠٠ عائلة من المتعاونين ، غير انها لم توقف الازمة حتى الان .

ويركد الانتاج الزراعي او يتقهقر عندما يزداد السكان بشكل سريع . ولهذا كان على الجزائر ان تستورد ثلثي استهلاكها للحبوب في الوقت الحالي .

ولا يرتبط ثقل الماضي بالميادين الزراعية فقط ، بل يظهر ايضا في اختيار فروع التكوين من قبل الطلاب . في حين تحتاج الجزائر الى مدرسين ومهندسين ، تبقى «الفروع الهامة» كالطب والحقوق كما كانت في العهد الاستعماري .

وتمثل تصفية تناقضات الماضي ، والتحكم بتناقضات الحاضر مهمة عاجلة بالنسبة للمجتمع الجزائري ؛ لانه يجب تحضير المستقبل الآتي ، وذلك بالوصول الى سوق العمل والى مقاعد الدراسة كذلك . فأجيال جديدة كثيرة العدد دائما : لقد تضاعف عدد السكان كثيرا في خلال خمس وعشرين سنة . ان معدل الولادة في الجزائر هو ٤٦ بالمئة ، وهو اعلى المعدلات في العالم . ففي عام ١٩٧٧ ، كان ٥٨٫٢ بالمئة من السكان لم يتجاوز سن العشرين ، وكان المعدل العام للسكان العاملين حوالي ١٨٫٧ بالمئة. وقد عرفت الجزائر حاليا كيف تواجه الضغط السكاني . ولم يتجاوز معدل البطالة في المدن الـ ٢٠ بالمئة ، وان اكثر من ثلاثة أرباع من الاطفال في سن الدراسة يذهبون الى المدرسة ، غير ان مرونة هياكل الاستقبال لم تكن محددة .

التغيرات تأخذ على عاتقها اعادة إحداث وتعميق الانقطاع –

لقد تغيرت القاعدة الاجتماعية للثورة الجزائرية في خلال خمس وعشرين سنة . وانحلت كتلة الطبقة الفلاحية والطبقة المتوسطة الحضرية تدريجيا ، بينما ظهرت طبقات اجتماعية جديدة ، وبشكل خاص ، البروليتاريا الحضرية، والمثقفون الجدد.

ان مخاطرة المرحلة الحالية التي تمر بها الثورة الجزائرية هي مرحلة بروز هذه الطبقات من حيث انه **موضوعا تاريخيا قادرا على** ان يوحد حوله المكونات الاخرى للمجتمع الجزائري ، وبشكل خاص ، العالم الريفي ، القادر على اعادة إحداث وتعميق الانقطاع، وفضلا عن ذلك ، حتى لا تسد «أقواس التاريخ» ثانية على الشعب الجزائري .

الفصل السابع

دراسة نقدية للبرامج الفرنسية على مستوى التعليم الثانوي(*)

ان التعليم عبارة عن تطبيق اجتماعي يحتوي على الانتقال والاكتساب :

١ ــ لمجموعة من المعارف .

(*) ان هدف هذه الدراسة هو توضيح صعوبات النضال ضد الاندماج الثقافي الموروث من الحقبة الاستعمارية . وقد نشرت في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ــ الاقتصادية والسياسية (الجزائر ، ١٩٧٦ ، عدد ٢) .

٢ ـ الطريقة من المواقف التي تحقق نوعا من الايديولوجية المعبرة عن المعايير الاجتماعية الصريحة او الضمنية .

ان هاتين الوظيفتين للتعليم ، على الرغم من ان كلا منهما يتمتع باستقلال ذاتي نسبي ، الا انهما غير مستقلين . وتعبّر الايديولوجية المنقولة بواسطة التعليم ، بشكل خاص ، عن اقامة نوع معين من العلاقة التي يتعهد بها كل من المدرس والتلميذ تجاه المعرفة .

فاذا كان الخط الفاصل بين هاتين الوظيفتين يمكن ان يتأيد بصراحة كافية في العلوم حيث ينقل المدرس المعرفة العلمية او المعرفة التقنية ، فهذا لا يمكن تأييده بالنسبة لتعليم اللغات . وفي الحقيقة ، تمثل اللغة من حيث انها واقع اجتماعي جانبين هما :

ـ جانب دلائلي حيث تكون وظيفته تحديد الواقع . فالى هذا الجانب تقتصر اللغة العلمية في معظمها .

ـ جانب تعبيري حيث تكون وظيفته تقديم الواقع من خلال رؤية طريقة المعايير . وهذا هو الجانب الثقافي ، والايديولوجي للغة .

هذان الجانبان غير منفصلين بعضهما عن بعض ، فربما يؤلفان جانبي اللغة .

ويشير بالضرورة اكتساب اللغة الى تدريب مضاعف :

ـ التدريب على بنية هذه اللغة.

ـ التدريب على نوع معين من الثقافة والايديولوجية المنقولة بواسطة اللغة .

ويتكون موضوع تفكيرنا من المشاكل المطروحة عن تعليم اللغة الفرنسية في الجزائر . وتتضمن دراستنا برامج صفوف التعليم الثانوي ، وهدفنا هو ان نبين مضاعفة الطابع غير المناسب لهذه البرامج . ويبدو لنا حقا :

١ ـ انها قاصرة عن التعليم الصحيح لبنية اللغة الفرنسية .
٢ ـ وانها متناقضة مع مبادىء «الجزارة» Algérianisation و«الدقرطة» Démocratisation المؤيدة من قبل التنظيم السياسي الموجه في البلد .

١ ـ التعريف الرسمي لهدف التعليم الفرنسي ـ

لا يمكن تحديد مكانة ووظيفة اللغة الفرنسية الا في اطار الاختيار السياسي الذي يعين طرق تحول نظام التعليم في الجزائر .

١ ـ التعريب L'Arabisation : يفرض ان الفرنسية هي من الان وصاعدا لغة اجنبية . وستصبح العربية اساسا لغة الثقافة ، اما الفرنسية فوظيفتها اساسا هي «وسيلة الاتصال» .

٢ ـ الجزارة : تلزم ، من جهة ، الالغاء التدريجي للتعاون Coppération ، وضرورة اعادة النظر في البرامج حسب المشاكل والاهداف الوطنية من جهة اخرى .

٣ ـ الدقرطة : تلزم بالتعليم المكثف والسريع للاطفال ، وكذلك تحويل المضمون الايديولوجي للبرامج ومناهج التعليم .

٤ ـ تطور التعليم العلمي والتقني : فهو يلزم من جهة ضرورة نشر ثقافة عقلانية وحديثة للتلاميذ ، والتحكم بصورة فعلية باللغة الفرنسية ، من حيث انها لغة ناقلة للعلوم والتكنيك من جهة اخرى .

ويتحدد بطريقة ملموسة هدف تعليم اللغة الفرنسية في صفوف التعليم الثانوي بصورة واضحة في كراسة «الدلائل والارشادات التربوية» لعام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ .

ـ ونستطيع ان نقرأ في المدخل ما يلي :

«بحكم الفشل في مهمته ، لا يتحدد تعليم اللغة الفرنسية في

الجزائر في مضمونه ومناهجه الا على حساب هذه المعطيات الاساسية . فمن جهة ، الاتجاه العام للبلد واختياراته الاساسية، ومن جهة اخرى ، من حيث ان اللغة الفرنسية كانت منتشرة كإستعمال ، فينبغي ان تعتبر حاليا في الجزائر كلغة حية اجنبية.

في هذه الظروف التي تعطيها طابعها الخاص والمميز ، ينبغي على التعليم ان يحدد اساسا الاهداف اللغوية ... ويجب تعليم التلاميذ لغة او بالاحرى ثقافة بشرط ان يحتوي تعلم اللغة ، بكل بساطة ، انفتاحا على الحضارة ومجموعة من المستندات ، وهذا الامر يستوجب الندامة حين لا نتبين العبقرية والقيم الخاصة» .

ــ لقد كان جانب «وسيلة الاتصال» للغة الفرنسية اكثر تمييزا في الفقرة المخصصة لتعليم الفرنسية في الصفوف المعربة .

«لم يكن لتعليم اللغة الفرنسية أي هدف ثقافي او جمالي . ولهذا كان يكتفي بالمستوى اللغوي دون غيره من معيار التأثير» .

٢ ــ وصف البرامج الفرنسية في التعليم الثانوي ــ

على اساس مبدأ المواقف المتباينة ايضا ، من حقنا ان نتوقع ثورة حقيقية في برامج التعليم ، بدلا من برنامج اللغة الفرنسية في الجدول القديم للأدب الفرنسي . ويكفي ان نطوي صفحات الكراسة لكي ندرك انه لا يساوي شيئا .

١ ــ تحتوي البرامج دائما على قائمة من المؤلفين توجه التلاميذ من القرن السابع عشر الى القرن العشرين .

ــ يبدأ الاول ثانوي ، مزدوج اللغة ، بتارتوف لـ «موليير» منتقلا الى القرن الثامن عشر مع « الآداب الفارسية » «لمونتسكيو» ، منتهيا بالقرن التاسع عشر مع «هوغو» و«زولا» ، واخيرا في القرن العشرين تظهر في الجزائر مع «الحريق» لمحمد ديب .

ــ ويعاود الثاني ثانوي هذا الصعود الطويل عبر قرون الادب

الفرنسي .

ـ بالنسبة للقرن السابع عشر ، يبقى موليير متقدما بمؤلفه دون جوان Don Juan .

ـ ويتخلى مونتسكيو عن مكانه لفولتير في القرن الثامن عشر .

ـ في القرن التاسع عشر ، نجد ان «ستندال» Stendhal بمؤلفه «الاحمر والاسود» و«بودلير» Baudelaire بمؤلفه «أزهار الشر» يحلان مكان هوغو Hugo .

ـ ونرجع مرة جديدة الى البلد ، في القرن العشرين ، لكن هذه المرة مع مؤلف «نجمة» لكاتب ياسين Kateb Yacine .

ـ وتبدأ الجولة من جديد في الصف النهائي (أي شهادة البكالوريا ـ القسم الثاني) . فيبدأ التلاميذ بفلسفة «باسكال» «الافكار» Les Pensées de Pascal ، لكي يصلوا الى السوريالية Surréalisme ، مرورا بـ «ديدرو» : «جاك القدري» .

اما بالنسبة لبرامج سنوات ١٩٦٤ و١٩٦٦ و١٩٧١ ، فليس هناك اي تغير اساسي . غير انه يوجد تغيران تنبغي الاشارة اليهما :

ـ اختصر عدد المؤلفين .

ـ ولم يعد يوجد في البرنامج مؤلفو القرن السادس عشر .

٢ ـ بالنسبة للصفوف المعربة ، ليس هناك اي برنامج يعبر عنه حتى الان . ويكتفي الكراس بأن يوجه الكتب المختصرة للتعليم الاعدادي للمعهد الوطني المتعدد الشعب .

٣ ـ نقد البرامج الفرنسية في التعليم الثانوي ـ

تتناقض هذه البرامج وغيابها في حالة الصفوف المعرّبة مع الاتجاهات السياسية العامة للتعليم في الجزائر ، ولم تصب الهدف الذي حددته وزارة التعليم الابتدائي والثانوي لتعليم

اللغة الفرنسية .

في الحقيقة ، ان هذه البرامج باعادة إحداثها الشكل الكلاسيكي لبرامج الادب الفرنسي بطريقة ضيقة ، كما يمكن ان توجد في الثانويات الفرنسية ، ترغم تعليم الفرنسية ان يكون غير ناجح سواء على مستوى التدريب على اللغة او على مستوى التكوين الثقافي والايديولوجي لتلاميذ التعليم الثانوي .

١ ـ ان بنية جدول برامج الادب الفرنسي في نظام التعليم الثانوي الفرنسي له معان ثلاثة :

ـ على المستوى اللغوي ، يسمح بتنقية تطبيق اللغة الفرنسية بكل معنى الكلمة . ويكتسب التلميذ الفرنسي في التعليم الثانوي، بتملكه بنية اللغة الجارية وبدراسته للنصوص الادبية التي تطابق المراحل المختلفة من تطور اللغة الفرنسية ، مستوى جديدا في اللغة هو : لغة «الانسانية» .

ـ وترتبط هذه الوظيفة بتنقية بنى اللغة وتوسيع مضمونها المعنوي بالوظيفة الثقافية . وان هدف هذه الجولة ، عبر القرون التي يباشرها التلاميذ الفرنسيين في كل سنة ، هو ادخالهم في ميدان «الثقافة الوطنية الفرنسية» ، ولا يأخذ كل كاتب معناه الا اذا نسب الى عصر من تاريخ فرنسا . فمثلا ، موليير «وعصر ملك الشمس» ، فولتير ، وروسو ، وديدرو في «عصر التنوير» ومبشري ثورة ١٧٨٩ . ستندال ، زولا ، هوغو ومجيء المجتمع الجديد : الحضارة الصناعية الراسمالية .

ـ لقد كانت الوظيفة الثقافية التي تؤديها البرامج الفرنسية غير منفصلة عن وظيفتها الايديولوجية . ولم يكن دور تعليم الادب الفرنسي هو تعليم التلاميذ التاريخ الحقيقي لحضارة بلادهم، وانما يمكن بتحديد عدد معين من الاساطير التي تختص بها الثقافة البرجوازية تاريخ فرنسا . ومن جهة اخرى ، فان طريقة العرض التاريخي هي في معظمها وهمية . ان معظم المؤلفات المتضمنة في البرنامج مهما يكن وضعها التاريخي تساعد على نقل القيم التقليدية

لإحياء الآداب البرجوازية ، وهي : الفردية ، واحترام الذات ، والجمالية .

٢ ـ اما في الجزائر ، يكوّن اعادة نسخ البرامج تضليلا لغويا، وثقافيا وايديولوجياً بالنسبة للاختيارات السياسية والاهداف التربوية المتواصلة بصورة رسمية .

ـ من حيث ان التعريب التدريجي للتعليم الثانوي ، ومن الوسط اللغوي خارج المدرسة التي تكون فيه العربية المحكية مطبقة مثل اللغة المتداولة (العائلة ، والاصحاب الخ ...) ، ومن دور وسائل الاعلام التي تدعم تكثيف العربية الحديثة ، لا يتملك التلميذ الجزائري حتى ولو كان «مزدوج اللغة» الا عدم اكتمال تركيبات اللغة الفرنسية المتداولة حينما يصل مرحلة التعليم الثانوي . فدراسة اللغة الفرنسية من خلال «تاريخ» ادبها يملك اذن وظيفة مختلفة كليا بالنسبة للتلميذ الفرنسي والتلميذ الجزائري . «فالرقصة الرمزية» le ballet عبر العصور حين نرغم هذه الاخيرة لا تستطيع الا تشويش قواعدها (أي علم اعراب اللغة Syntaxe) الضعيفة ، وإحداث ابهامات على مستوى مصطلحاتها المترددة غالبا . فالبدء من دقة اللغة في القرن السابع عشر وصولا الى هدم تركيبات اللغة في السوريالية ، ومرورا بالشعر المعقد عند بودلير لم تكن عملية ، هذا أقل ما يمكن ان نقوله ، في منظور التدريب على تركيبات اللغة حيث تكون الوظيفة مع ذلك مبدئيا «تأمين وسائل لغوية بسيطة وأولية للتلميذ لتمكنه من القراءة ، وفهم الكلام شفويا او خطيا مصاغة بلغة حديثة غير مميزة أسلوبا وان تعبر بشكل صحيح» . وتبين دراسة التوزيع الزمني لتعليم الفرنسية بشكل واضح الغموض الحقيقي الذي يحدث في التطبيق بين الادب الفرنسي واللغة الفرنسية .

ـ ان توزيع الساعات الاربع للفرنسية ، في الاول والثاني

ثانوي المزدوجي اللغة ، تكون على الطريقة التالية :
ساعة واحدة : للتعبير الكتابي .
ساعتان : لشرح النصوص .
ساعة واحدة : للاعمال الموجهة .

اذن فان ثلاثة أرباع الوقت يكون مركزا مباشرا على النصوص الادبية . وفي الحقيقة ، تخصص ساعة التعبير الكتابي اساسا على التطبيقات من النوع الادبي : في البحث ، وشرح النص ، او تلخيص للنصوص التي تدور حول المؤلفات المطروحة في البرنامج.

ـ وكان الوضع اساسا في الصفوف المعربة هو نفس الشيء اذ لم تكن هناك الا ساعة واحدة اضافية مخصصة للقواعد وطريقة الكتابة (الإملاء) . غير ان هذا النوع من تعليم الفرنسية هو في جوهره غير نافع . وان الطريقة اللغوية للطلاب القادمين من الثانويات هي دليل كاشف على ذلك . حيث يجد العديد من التلاميذ المزدوجي اللغة صعوبات ملحوظة من النواحي اللغوية ومعاني الكلمات في المواد الحقوقية والعلوم الاجتماعية ، في حين ان بعض التلاميذ المتخرجين من الصفوف العلمية المعرّبة ، بامكانهم قراءة شعر هوغو او بودلير ، ومع ذلك يتبين انهم غير قادرين على متابعة التعليم العلمي باللغة الفرنسية .

ـ ولم تكن هذه الطريقة لتعليم الفرنسية غير نافعة فقط على الصعيد التربوي، وانما هي ايضا عقيمة وخطيرة كذلك على الصعيد الثقافي . وان اعادة إحداث النظام التاريخي للبرامج الفرنسية وتصنيفاتها الرئيسية في مجال الحضارة المختلفة عن مجال المجتمع الفرنسي لا يمكن ان يؤدي الا الى تراكم طفيف .

واذا كان دور برامج الادب في فرنسا هو زج التلاميذ في اطار الثقافة الفرنسية المسيطرة ، فانه لا يمكن ان يكون لها هذه الوظيفة في الجزائر ، لأن التلميذ الجزائري ليس له خطوط تاريخية وأسطورية كما هو الحال بالنسبة للتلميذ الفرنسي . « فملك الشمس لا يعني شيئا ، كما ان عصر التنوير ليس شيئا

عظيما» . لقد كان مبدأ القائمة التاريخية للمؤلفين قاصرا كليا عن المسؤولية الجديدة للتلميذ الجزائري منذ الاستقلال وجزارة تعليم التاريخ .

وتعبر برامج الفرنسية حقيقة في مرحلة التعليم الثانوي عن بقاء بعض الجوانب الثقافية للاستعمار ، واستمرارية جزئية لعملية دمج التلميذ الجزائري بالثقافة الفرنسية المسيطرة مثلما كانت تمارس خلال الحقبة الاستعمارية . غير ان عميلة الدمج هذه ، لا تستطيع ان تحقق غايتها ، وذلك بسبب التباعد اللغوي ، والثقافي والسياسي القائم بين التلاميذ الفرنسيين والجزائريين .

١ ـ الاندماج الثقافي «بالتواطؤ» ـ

من غير شك ، من الممكن في أغلب الاحيان إحداث حركة الاندماج الثقافي «بالتواطؤ» فتأتي وهمية في معظمها ، وذلك بالدعم الكبير للتكنيك المبسط والطرق العملية .

ويمكننا ان نعرف ، من «مجلة تعليم الفرنسية في العالم ـ عدد ٦٥ ـ» الطريقة المتبعة من قبل المدرسة في «معهد البنات المعربات في مدينة الجزائر» ما يلي :

«أحاول ، قدر الامكان ، أن اسمع هذه النصوص بواسطة الاسطوانة . ومن جهة اخرى ، اشترينا قصة «اوجيني غراندي» (بلزاك) ـ من سلسلة كتاب الجيب ـ ، وبواسطة شرح النصوص، وملخصات بسيطة مكتوبة على اللوح ، أعتقد انهن فهمن «بلزاك»». وان التلميذات الجيدات قدمن بحوثا عن «زنابق الوادي» ، و«الاب غوريو» Goriot . هذا فيما يتعلق بالصف الثاني الثانوي. . . اما فيما يخص الاول الثانوي، فيهتمون بـ«لافونتين»، ومن ثم بالرومانسية . وقد حضر معي تلميذات الثاني الثانوي والنهائي لمشاهدة فيلم «الراهبة» لديدرو ، الذي عرض في مدينة

الجزائر ، والذي تخللته مناقشة عن حياة القرن الثامن عشر وما قدمه «الفلاسفة» .

لقد كان هذا النص هاما جدا من حيث انه يبين بوضوح الحالة الراهنة ، وكذلك عن الصفوف المعرّبة ، من حيث ان تعلم اللغة يرتبط ببذل الجهد لادخال التلاميذ في الثقافة الفرنسية «الكلاسيكية» . كما انه يبين حدود هذا التثاقف . «فالتلميح عن بلزاك» يبدو هدفا صعب المنال ، ويبدو في آخر المطاف ان أقلية من التلميذات «الجيّدات» فقط قادرات على الدخول كليا في العالم الثقافي للادب الفرنسي الكلاسيكي .

٢ ـ التثاقف الجزئي الطفولي ـ

نلاحظ هذه الظاهرة في الصفوف المعرّبة بشكل خاص . ويبقى تعليم الفرنسية رهينا للمطابقة الخاطئة بين اللغة / الادب، ويجب على تلاميذ الصفوف المعرّبة ، بحجة البساطة اللغوية ، ان يتدربوا على اللغة الفرنسية من خلال النصوص التي يكون مضمونها فقيرا بصورة خاصة ، وبدون علاقة بالاهتمامات الثقافية، والسياسية والاجتماعية التي يمكن ان تكون لهؤلاء التلاميذ صلة بين المراهقة وسن الرشد في السياق الراهن للجزائر . ونستطيع ان نقرأ في منشور لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي موجه الى اساتذة الفرنسية لفروع اللغة العربية ، ما يلي :

«نختار من المؤلفات اذن نصوصا للشرح حين يتضمن الاسلوب صورة واضحة وبسيطة : من رسائل او روايات «فولتير» الى قصص «دوماس» ، من «بانيول» الى الصفحات الجميلة عند «ميلود فرعون» ، و«معمري» الخ ... فالاختيار ما زال كبيرا . ويجب أن نلتزم بالتخلي عن المؤلفين الذين يتخذون صيغة معقدة في التعابير القديمة وتأثير الاسلوب وتركيب الكلام ، لدراسة ينبغي ان تبقى قبل كل شيء دراسة للغة» .

ويأخذ تاريخ «الرداء والسيف» في عادات جنوب فرنسا مكانا جديرا للاختيار في تبيانه للنصوص ، بينما يجب على الصفحات الجميلة لـ «فرعون ومعمري» الا تحملنا على الخطأ . فهي تنصبّ في اغلب الاحيان على الوصف الإتنولوجي (أي اصل الشعوب وأخلاقهم) للحياة الريفية الجزائرية . ونذكر – خلال مرورنا – التناقض بين فكرة الدراسة التي يجب ان تكون اساسا دراسة للغة والمعنى الادبي «للصفحة الجميلة» .

٣ – اتجاه لرفض اللغة الفرنسية –

قد يؤدي تعليم اللغة الفرنسية هذا على اساس متصلب وضيق معا لنصوص ادبية منقطعة عن الميدان الثقافي المحيط ، بالضرورة الى ردات فعل من جهة التلاميذ . ويكون موقفهم بشكل عام ، تجاه الثقافة الاجنبية التي يصعب استيعابها لها ، موقفا سلبيا يتجلى بعدم الاكتراث حتى فيما يخص اللغة نفسها . وان بقاءنا على التشابه بين اللغة الفرنسية / الادب الفرنسي ، قد يصل الى زوال الميل عامة تجاه الفرنسية . ويظهر اذن ان الاندماج الثقافي «بالتواطؤ» والتعلم المموّه للغة مرتبطان بشدة .

– لا يؤدي تعليم الفرنسية كما هو مطبق في الوقت الراهن الى اندماج ثقافي ناقص فقط ، بل يساعد على نشر ايديولوجية محافظة تماما تتناقض مع الاختيارات السياسية العامة التي يدخل فيها تحول نظام التعليم الجزائري .

١ – وتنقل البرامج الفرنسية للتعليم الثانوي الايديولوجية الفردية والنخبوية Elitiste نموذجا بورجوازيا. وتكون القيم المبجلة قيما «لمسلك الوسط» وللانسان النزيه كما هي عند (موليير وفولتير) ، وقيما للفردية والجمالية (ستندال وبودلير) ، وقيما لاحترام الذات والانطواء على الذات (روسو) . وقد تميزت

هذه الايديولوجية باستسلامها ، والمؤلفات التي تسمح بتنمية التفكير حول المسائل الاجتماعية تكون نادرة . فليس هناك الا مؤلف «جيرمنال» Germinal ، ومؤلفين لكاتبين جزائريين (الحريق ونجمة) اللذين يمكن ان يدخلا ضمن هذه الرؤية . غير ان هذه الاعمال الثلاثة لا تعادل تأثير مجموع الايديولوجية المحافظة المنقولة من المؤلفات الاخرى .. فمن جهة ، هذه الاعمال قليلة العدد ، وفضلا عن ذلك ، فان مسائلها تنصب على مشاكل بعضها بالية ، وهذا ما ينتزع جزءا هاما من التأثير الايديولوجي «الثوري» الذي يمكن ان يكون لها . فلم تعد الرأسمالية والحالة العمالية كما كانتا عليه في القرن التاسع عشر ، ولم تعد السيطرة الرأسمالية تتجلى اساسا بالطرق الاستعمارية .

٢ ــ لم تكن الايديولوجيا المنتشرة بواسطة البرامج الفرنسية محافظة وحسب ، بل اخذت جوانب مظلمة مميزة ورجعية ايضا. ان وضع فلسفة باسكال «الافكار» في برنامج الصفوف النهائية ليس مضادا فقط لمبدأ ديمقراطية مضمون التعليم ، بل كذلك لارادة تطوير التعليم العلمي والتقني . ونستطيع ان نقول ، بصورة عامة ، ان البرامج الفرنسية لا تسمح في الوقت الحاضر بوضع مناخ عقلاني وكذلك بخلق اهتمام بالمواد العلمية . فهي تخفي عن التلاميذ الوعي بقوانين التسيير وتطور المجتمعات وكذلك تكوين موقف عقلاني تجاه الواقع على حساب ادراك العالم المركز على الفرد وفهم «حالاته النفسية» .

ان التأثيرات الرئيسية الثلاث التي انتجها البرنامج الفرنسي وتدرس حاليا في صفوف التعليم الثانوي هي : التعلم المموّه للغة الفرنسية والاندماج الثقافي وانتشار الايديولوجية البرجوازية .

ويكوّن هذا الاختلاف المرحلي ، بين المباديء المثبتة رسميا والمضمون الحقيقي لتعليم الفرنسية ، وكذلك التباعد بين وضعية التلاميذ الموضوعية والبرامج التي ينبغي ان تخضع لها ، تضليل

فعلي .

ويطرح هذا التضليل سؤالا مزدوجا :

١ ـ كيف نعتبره ، وكيف نفسره بدلالة الوضع الحالي للجزائر؟

٢ ـ كيف نكافح هذا التضليل ، وكيف نفكر في وضع برنامج عملي للغة الفرنسية تنقل القيم الثقافية والايديولوجية تطابق الاختيارات السياسية التي ذكرناها في بداية عرضنا .

٤ ـ اسباب عدم موافقة طابع البرامج الفرنسية ـ

لكي نفهم الطابع غير المقبول للبرامج الفرنسية على الصعيد اللغوي ، والثقافي والايديولوجي ، يقتضي ان ندرك اسباب دعم نمط معين من تعليم الفرنسية المميز للحقبة الاستعمارية بعد ١٢ عاما من الاستقلال .

١ ـ كان تعليم الفرنسية يتجاوب مع هدف مزدوج اثناء الحقبة الاستعمارية :

ـ تكوين «نخبة مثقفة» من الشرائح المميزة للشعب الجزائري حيث تكون وظيفتها المساهمة في الادارة الاستعمارية .

ـ «فرنسة» هذه النخبة ودمجها «بقيم» «الحضارة الفرنسية» .

من هذه الرؤية ، كانت البرامج الفرنسية عملية جزئيا (نقول جزئيا ، لانه اذا كان التعليم الفرنسي قد شكل «ممثلين Assimilés » ، فانه قد ساهم ايضا ولاشعوريا ، في انضاج الوعي الثوري لقسم من حركة التحرير الوطني) .

وبعد ١٢ سنة من الاستقلال ، لم يحصل اي تغير جذري في البرامج . ومع ذلك فقد حدثت تغييرات هامة على كل مستويات المجتمع الجزائري في ذلك الوقت .

ـ لقد بذل مجهود كبير على الصعيد المدرسي ؛ فلم يعد التعليم

محصورا بالنخبة الاجتماعية ، بل عم مجموع السكان .

ومع هذه الحركة المكثفة للتعليم ، تعممت عملية التعريب في التعليم الابتدائي ، ووصلت الان الى التعليم الثانوي والعالي . وتكونت «نماذج» ثقافية جديدة ، وقد عرفت المواد الثقافية لجيل الاستقلال تغير حقيقي . واستبدلت الحضارة الفرنسية بالحضارة العربية والاسلامية من حيث هي مركز للاستناد الثقافي .

ـ ونشأت قيم ايديولوجية جديدة على اساس تحول البنى الاجتماعية والسياسية للجزائر المستقلة . وقد خلق بناء الاقتصاد الوطني المستقل والديمقراطي (كالتسيير الذاتي، والثورة الزراعية، والتصنيع ، والميثاق الاشتراكي للمؤسسات) مسائل ايديواوجية جديدة على الصعيد الداخلي والنضال المعادي للامبريالية على الصعيد الخارجي : الطموح الى الاشتراكية ، والثقة بالعلم والتكنيك ، والرغبة في الفاعلية ، وروح التضامن مع الشعوب المضطهَدة الخ ... وأخذ الوعي الوطني والاجتماعي يتجه اكثر فأكثر باتجاه مختلف عن اتجاه «الانسانية الكلاسيكية» المنتشر من قبل البرامج الفرنسية . وازاء التعريب وتغيير خط الثقافة وولادة نوع جديد من القيم الايديولوجية ، فان تعليم الفرنسية لم يطرأ عليه تغيير حقيقي . فحتى الان ، لم تؤد التعديلات التي حدثت منذ عام ١٩٦٢ الى اعداد برنامج جديد وعملي لتعليم الفرنسية . واذا كانت النصوص الوزارية قد حددت جيدا اهدافا جديدة لتعليم اللغة الفرنسية ، فيبدو انها غير قادرة على تحقيقها في الحياة العملية .

١ ـ اهمية التعاون الفرنسي ـ

يتوضح هذا العجز ، في بعضه ، لسد الهوة بين نمط تعليم الفرنسية الموروث من الحقبة الاستعمارية وتطور الواقع الاجتماعي

والمدرسي للجزائر ، من حيث ان تعليم الفرنسية ما زال خاضعا لمسألة التعاون Coopération .

التبعية تأتي من سببين :

ـ على المدى القصير ، في النقص الكمي للهيئة التعليمية الجزائرية في هذا النظام .

ـ على المدى البعيد ، من المفروض على الجزائر في الاطار الحالي لعلاقات التعاون ان تقبل عددا معينا من الاساتذة الفرنسيين ، لكي تستطيع ان تحصل على معلمين في الفروع العلمية والتقنية من حيث انها بحاجة متزايدة اليها .

وتصدر الحكومة الفرنسية العلم والتكنيك وكذلك الثقافة والايديولوجيا للقوى الاجتماعية التي تمثلها ، وان احدى مهام التعاون الفرنسي هي بالضبط دعم ثقافة فرنسا وايديولوجيتها في الجزائر . وهنا ، لا يجوز لوم المدرسين المتعاونين بصورة فردية ، وانما نلفت الانتباه الى احدى مهام علاقات التعاون ، وكذلك الى تجهيز الجزائر بالاطارات التقنية والعلمية ، فوجود عدد هام من المدرسين المتعاونين بالفرنسية يبين في جزء منه بقاء برنامج مشابه للبرامج الفرنسية . بالتأكيد ، ليس المتعاونون هم الذين يعدّون البرامج . ومع ذلك ، فان علاقات التعاون تلزم ضمنيا دعم الثقافة والايديولوجيا الفرنسية المسيطرة في الجزائر .

من الناحية العملية ، فان وجود مجموعة من المتعاونين المكونين في نمط النظام المدرسي الفرنسي يجعل من الضروري اعادة إحداث عدد معين من تخطيطات المدرسة الفرنسية من قبل المدرسة الجزائرية .

٢ ـ أهمية التكوين الجامعي حاليا ـ

ان وجود متعاونين بالفرنسية في صفوف التعليم الثانوي ليس السبب الوحيد لبقاء التضليل . فان مدرسي اللغة الفرنسية من الجزائريين في الوقت الحالي قد تكونوا في اطار لا يميزهم ابدا عن زملائهم المتعاونين . عند هذا الحد ، من الضروري ان نرى كيف ان التعليم الموزع في الجامعة على الاساتذة الجزائريين لا يسمح لهم بأن يعلّموا في الثانويات شيئا آخر غير الادب الفرنسي او التعبير الفرنسي .

واذا كان السابع والعشرين من ايلول يشترط على ان الفرنسية هي لغة اجنبية ، «فان قائمة المواد التي تدخل في سلك التعليم ، بخصوص دبلوم تعليم اللغات الاجنبية لاجازة التعليم باللغة الاجنبية (اختيار الفرنسية) ، قد يكون محددا وفقا لملحق القرار الحاضر» . ويشير تحليل مضمون المواد بوضوح الى اننا لسنا امام برنامج للغة ، وانما امام برنامج للادب الفرنسي الذي يعيد انتاج المضمون التقليدي للاجازة في «الآداب» بالجامعة الفرنسية. ويتركز تعليم الاجازة بالفرنسية بصورة رئيسية على ثلاثة عناوين نجدها في كل «سداسيات» الخط الدراسي .

ـ دراسة المذاهب الادبية الكبرى (وتحتوي ستة مواد : النهضة ، الكلاسيكية ، عصر التنوير ، الحركة الادبية في القرن التاسع عشر ، السوريالية ، وابحاث معاصرة) .

ـ دراسة الانواع الادبية ويحتوي ايضا على ستة مواد : مضاد للقصة ، المسرح ، الشعر ، الرواية ، القصة ، التجربة ، والحكاية.

ـ دراسة المؤلفات الادبية الفرنسية والتعبير الفرنسي ، ويشتمل على ستة مواد : فالى جانب هذا «الوعاء المكثف» الذي يحتوي على ثمانية عشر مادة ، ينبغي على الطلاب ان يتابعوا ايضا:

ـ خمسة مواد تدور حول «المسائل الادبية» .

ـ تسعة مواد حول الموضوع العام وهو «الادب واللغة» .

ولم يشر القرار الوزاري الى مضمون هذه المواد الادبية ـ وهي اربعة عشر ـ .

أما جانب اللغة ، «اجازة التعليم الفرنسي» ، فهو مختصر جدا . فهو لا يظهر الا في ستة مواد موزعة في السداسيين الاوليين .

ـ مادتان في علم اللغة . ـ ومادتان في تقنيات التعبير الكتابي والشفهي . ـ مادة واحدة في القراءة النقدية . ـ ومادة واحدة في النحو .

اما من جهة الحضارة ، فهو منعدم تقريبا . وتمثل مادتي السوسيولوجيا العامة (علم الاجتماع العام ، والمنهجية) «زخرفة» فقط ، وليس تكوينا سوسيولوجياً لقاعدة قادرة على ان تساعد الطلاب على فهم علاقة اللغة والادب اللذين يدرسانه كنوع من التكوين الاجتماعي ، وذلك لدعمه .

فتعليم الفرنسية في الجامعة يدعم اذن الطابع غير المناسب لبرامج اللغة الفرنسية في صفوف التعليم الثانوي للثانويات . وفي الحقيقة ، انه يشكل اساتذة يتجهون بصورة عفوية الى دعم «الواقع كما هو» وإحداث نوع من التعليم في صفوفهم كما تعلموه سابقا .

فمن المؤكد ، توضح اهمية التعاون في الجامعة ايضا البعد بين مضمون التعليم الموزع على الطلاب وتطور الواقع الاجتماعي . ومع ذلك ، فالتعاون لا يظهر كل شيء .

٢ ـ النظام المدرسي المتوافق جزئيا ـ

ويوضح استمرار البرامج الفرنسية غير المتوافقة كذلك ان هذه البرامج لم تدخل في النظام المدرسي من حيث ان التحول لم يحدث بنفس السرعة التي حدثت في المستويات الاخرى من

المجتمع الجزائري . وتبين ازمة التعليم الفرنسي بصورة مجسمة البعد الجزئي بين المدرسة وتطور المجتمع الجزائري والتناقضات التي تحرك هذه الاخيرة . فالايديولوجيا المحافظة التي تميز تعليم الفرنسية في الوقت الحاضر توجد في بعض الجوانب ، على الاقل ، من برامج الادب العربي .

فاذا كانت هذه البرامج هامة في حالة الحاحها على ضرورة دراسة النسق الاجتماعي ، والسياسي والثقافي الذي يدخل فيه كل مؤلف ، فانه يمكن ان نعتبر ان اتجاهها العام هو شيء تقليدي .

ـ ندرس في الاول ثانوي مراحل ما قبل الاسلام (الجاهلية)، فالمراحل الاسلامية ، والاموية .

ـ ونستمر ، في الثاني ثانوي ، بالادب العباسي ونتوقف عند الادب الاندلسي وأدب المغرب العربي .

حقا ، تسمح هذه البرامج بعملية جديدة من التطابق الثقافي حين تكون وظيفتها ايجابية وفي حالة تصفية الاغتراب الثقافي الاستعماري . ومع ذلك ، فهذه البرامج لا تعطي عمليا اية مكانة لمسائل واتجاهات الادب ، والثقافة والحضارة العربية الراهنة ، غير انها تسمح «بتفكيك مركزية» ثقافية هامة . وتكون هذه البرامج مكلفة بقيم ايديولوجية متجانسة مع القيم التي تنقلها البرامج الفرنسية (الجمالية ، المحافظة ، احترام النظام القائم الخ . . .). انها جزء مما اتفق على تسميته «بالثقافة الكلاسيكية» .

٤ ـ المكانة المبهمة للغة الفرنسية في الجزائر في الوقت الراهن ـ

لا يمكن ان يفسر بقاء التعليم غير المتوافق للغة الفرنسية ابتداء من الاسباب الداخلية للنظام المدرسي الجزائري فقط . وفي الحقيقة ، المدرسة ليست عبارة عن عالم مغلق ؛ فهي تحدث وتعبر عن التيارات الكبرى التي تحرك الحياة الاجتماعية .

وعلى الرغم من أنه لم يوجد في الجزائر مسائل لغوية ، يعني صراع بين جماعات اجتماعية متجانسة اساسا على المستوى اللغوي . (فالاغلبية من السكان تقريبا تتكلم العربية) ، وتوجد اختلافات بين الجماعات التي تكون لغة العمل والثقافة هي بالفرنسية ، وتؤدي العربية بالنسبة لهؤلاء وظيفة مزدوجة .

ان وجود جماعة هامة من الناس الذين يعملون ايضا باللغة الفرنسية قد يخلق مقاومات موضوعية بهدف تحويل الفرنسية الى لغة اجنبية .

١ ـ موضوعيا ، وعلى مستوى الممارسة اليومية ، تبقى اللغة الفرنسية لغة مكتوبة او محكية مسيطرة على قطاعات هامة من الحياة الاجتماعية : كالادارة ، والاعلام (في جزء منه) ، وفي الخدمات الاقتصادية والتكنيكية . ولهذا ، فمن المستحيل ان نعتبر اللغة الفرنسية على نفس مستوى اللغة الانجليزية ، والالمانية ...

٢ ـ ذاتيا ، ان الناس الذين عملوا خلال المرحلة الاستعمارية دراسات بالفرنسية قد احتفظوا بارتباط معين للغة والثقافة الفرنسية . ولا يمكن ان يتمثل هذا الارتباط الذاتي ، بصورة عامة وسريعة ، بموقف يتوافق مع الامبريالية الفرنسية . بل بالعكس ، فغالبا ما استنفدت العناصر «المفرنسة» في الثقافة الفرنسية القيم التي استطاعت ان تحث وتوضح احيانا النضال الوطني . وبما ان الكثيرين منهم يحتلون مراكز المسؤولية في الجهاز الاداري للشركات الوطنية ... فقد ساهموا في عرقلة تحول النظام الفرنسي ، ومع ذلك فهذا التحول لم يمنع من تعريب جيل الاستقلال .

٣ ـ بالنسبة لجماعة اجتماعية خاصة «الحزب الفرنسي» ، يعبّر الارتباط اللغوي والثقافي والايديولوجي لفرنسا في الواقع عن ارادة دعمعلاقة التبعية الاقتصادية والسياسية. وقد يستخدم نقد «الطابع الرجعي» للتعريب ، وتثبيت «الشمولية» و«التحديث»

للثقافة الفرنسية كحجة لنشر ايديولوجية تقنوقراطية واحيانا كاستعمار جديد . ومع ذلك يجب ان نلاحظ ان «الحزب الفرنسي» يتجه في بعض الاحيان الى ان يصبح «انجليزيا» اكثر فأكثر .

٤ ـ ضرورة ملحة لتحول البرامج ـ

يبدو ان اصلاح البرامج الفرنسية ضرورة ملحة . ويأتي هذا الالحاح من سببين :

ـ يتزايد التباعد بين البرامج من جهة ، والوضع اللغوي والتطلعات الثقافية والايديولوجية للتلاميذ سنة بعد سنة من جهة اخرى .

ـ وازاء هذا التباعد ، المدرسون عاجزون عن التطبيق الحقيقي للبرامج الرسمية ، وتتعمق الهوة اكثر فأكثر بين هذه البرامج والمضمون الحقيقي للتعليم الموزع . ويتضايق كل مدرس اذا بحث عن حلول فردية مترددة وان لم يحترم البرامج بشكل حازم . ويكون هذا الوضع خطيرا ، لانه يغامر في اعطاء المدرس «حرية خاطئة» و«استقلال وهمي» . وفي الحقيقة ، فان معظم المدرسين يبقون من حيث تكوينهم سجيني الاطار العام للبرامج المبنية على الدمج بين اللغة والادب الفرنسي ، ما عدا بعض الحالات الفردية التي تكون فاعليتها مقتصرة جدا ، وذلك من حيث هامشيتها .

وبشكل عام ، ان النقاط الاساسية التي يجب ان يدور حولها اصلاح تعليم الفرنسية في الثانوي ، هو في رأينا الآتي :

١ ـ تصفية الدمج بين اللغة الفرنسية والادب الفرنسي . فعلى الصعيد اللغوي بالضبط ، يجب ان يحدد تعليم الفرنسية الموضوعات المتوافقة للنظام الواقعي لهذه اللغة في الجزائر .

٢ ـ ان الفرنسية ليست اللغة الوطنية في الجزائر ، وليس هناك داع لخلق وضع الازدواجية . وبهذه الصفة ، يجب ان

يكون تعليم الفرنسية كهدف اساسي هو هدف تعليم اللغات الاجنبية الاخرى : تعلم اللغة من حيث هي وسيلة اتصال . لكن هذا الهدف يجب ان يكون محددا حسب المكانة الخاصة للغة الفرنسية في الجزائر .

٢ ـ على مستوى المصطلحات بصورة عامة ، لا يجب ان يتمحور تعليم الفرنسية على تعلم اللغة الجارية فقط ، وانما يجب ان يتجه نحو «سجلين» خاصين .

ـ المصطلحات الادارية : ما زالت الادارة تعمل اساسا باللغة الفرنسية ، ولذلك فسيطرة اللغة الادارية هي ضرورية للخدمات العامة .

ـ المصطلحات العلمية والتقنية : ان استحالة تعليم بعض المواد العلمية والتقنية ، في الوقت الحاضر ، باللغة الوطنية في الجامعة ومعاهد التكنولوجيا ، وكذلك وجود المتعاونين في الوحدات الصناعية ... يلزم علينا بصورة حتمية السيطرة على هذا النوع من اللغة من طرف تلاميذ المرحلة الثانوية .

٣ ـ على مستوى علم الاعراب والنحو (تركيب اللغة) ، فان الهدف الرئيسي الذي يجب ان يعطى لتعليم الفرنسية يقوم في التعلم الصحيح للتركيبات البسيطة للغة الفرنسية . وهنا يجب ان يؤخذ الوضع الخاص للفرنسية بعين الاعتبار . فالتلميذ الجزائري لا يكون ازاء الفرنسية بنفس الموقف ازاء الانجليزية او الاسبانية . واذا كان هذا الموقف مميزا بوجود ناحية لغوية معينة تمثل جوانب ايجابية لتعلم اللغة ، فهو يطرح ايضا مشاكل محددة ، وبشكل خاص مسألة التضارب اللغوي بين الفرنسية والعربية .

ان تحقيق هذه الاهداف الثلاثة يلزم الغاء النصوص الادبية من حيث هي قاعدة رئيسية لتعليم الفرنسية . ويبدو انه من الضروري ابدالها بدراسة اللغة المكتوبة الجارية (الصحيفة ،

ومقالات المجلة الخ ...) .

فاستعمال الطرق السمعية ـ البصرية + الغاء الاشكال الكلاسيكية للمراقبة (بحث ادبي ، تعليق على النصوص) وابدالها بالآتي :

ـ تعميم التمارين التركيبية . ـ وتحرير الملفات . ـ وانشاء او عرض شفهي للعلاقات التي تدور حول المسائل المتعلقة بالقطاعات المختلفة للنشاط الاجتماعي .

٢ ـ ادخال دراسة الحضارة الفرنسية في البرامج الفرنسية ـ

لا يجب ان يدور اصلاح تعليم الفرنسية على أشكال وطرق تعلم اللغة كأداة فقط ، بل يجب ان تدور كذلك حول المضمون الثقافي والايديولوجي الذي يغلفهما . وفي الحقيقة ، من الوهم ان نعتقد ان اللغة تستطيع ان تقتصر على النظام الاعلامي بشكل دقيق . فهي تعني بالضرورة نوعا معينا من الثقافة والحضارة .

وفي رأينا ، يجب ان تأخذ البرامج الفرنسية مكانة هامة في دراسة الجوانب المعاصرة للمجتمع وللحضارة ، وذلك لسببين رئيسيين :

١ ـ ان فرنسا بلد مجاور : ومن الضروري ان يعرف التلاميذ هذا البلد بصورة دقيقة (البنى الاقتصادية والاجتماعية ، والحركات السياسية الكبرى ، والتيارات الثقافية والايديولوجية الكبرى التي تحرك المجتمع الفرنسي في الوقت الحاضر) .

٢ ـ ان فرنسا بلد اجنبي : ومن هذا الاعتبار ، لا تمثل الدراسة المعمقة ، لجانب خاص من ثقافتها ولأسماء كبرى من الادب الفرنسي ، اهتماما كبيرا ، بل بالعكس فهي تكون خطيرة ـ وهذا ما رأيناه في تحليلنا السابق ـ .

وقد تكون دراسة الحضارة الفرنسية بذاتها وسيلة لمنع عمليات التماثل الثقافي والاندماج الثقافي التي تركها الاستعمار ان تستمر

في وظيفتها . ولهذا ينبغي ابدال الانتاج الثقافي الفرنسي في سياقه الوطني ، والاجتماعي ، والتاريخي ، وأن يكتسب التلاميذ معرفة حقيقية للحضارة الفرنسية ، وتوعيتهم عن الاختلافات بين المجتمع الفرنسي والمجتمع الجزائري .

ان عملية التماثل الثقافي اللاواعي والاغترابي ، ينبغي ابداله بعملية التمايز الواعي المبني على معرفة الواقع الاجتماعي .

٣ ـ ومن هذا المنظور ، يجب ان يكون اللجوء الى النصوص الادبية محددا تحديدا مضاعفا : لا يجب ان تعتبر هذه النصوص الا كمثلين لاضاءة جزئية جدا للمجتمع الفرنسي . ويمكن لبعض النصوص من النوع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ان تكون تقدمة هامة جدا لفهم المجتمع الفرنسي الراهن . ويجب اختيار هذه النصوص بحسب تصادمها والقيم الايديولوجية التي تنقلها. وفي الحقيقة ، اذا كانت الثقافة الادبية الفرنسية المسيطرة هي ذاتها التي تعلّم في الثانويات محافظة و«تثير الغبار» ، في معظم الاحيان، فبالعكس، توجد نتاجات ادبية حاملة لقيم «تقدمية»، عند (Eluard, Aragon, Vaillant ce Saire...) ولذلك ، فليس هناك من سبب لكي لا نستمد من هذا الشكل الآخر للادب بحجة انه ليس له مكانة هامة في ثانويات فرنسا .

٣ ـ ادخال دراسة الحضارات الافريقية المعاصرة في البرامج الفرنسية ـ

وفي رأينا ، انه اذا كان من الضروري ان نقطع الصلة مع اتجاه دمج اللغة الفرنسية والادب الفرنسي ، واذا كانت اللغة الفرنسية هي لغة الشعب الفرنسي قد اصبحت اللغة المسيطرة وغالبا الرسمية لعدد كبير من دول افريقيا السوداء بشكل خاص . فانه يبدو لنا ان دراسة الحضارات والثقافات الافريقية المعاصرة ، ينبغي ان تأخذ مكانا للاختيار في البرامج الفرنسية .

١ ـ الثقافة الافريقية المعاصرة حاملة للقيم المعادية للاستعمار ـ

لقد أحدثت المؤلفات الكبرى للادب الجزائري والمغربي وافريقيا السوداء ، في معظم الاحيان ، تشهير الاضطهاد الاستعماري . فهي تنقل قيما ايديولوجية تتطابق مع الاختيارات السياسية العامة للجزائر وتطلعات الاجيال الجديدة . وفي هذا السياق ، ينبغي ان ترجع المكانة الهامة للادب الجزائري ، بالتعبير بالفرنسية ، ولكن يجب الا تحتل في ابقاء الادب الفرنسي . فمن المؤكد ، ان الادب الجزائري ذا التعبير الفرنسي ليس عبارة عن حاشية ، او ظاهرة تضاف للادب الفرنسي . فهو يدخل في تيار المغرب العربي والافريقي الكبير للادب المناضل ضد الاستعمار الذي استخدم اللغة الفرنسية قنطرة للسيطرة الفرنسية .

٢ ـ اذا كانت فرنسا بلدا مجاورا ، فان بلاد افريقيا السوداء التي تبنت الفرنسية كلغة رسمية هم مجاورون ايضا .

وبهذه الصفة ، فانه من الضروري ان نعرف وضعهم الاجتماعي والاقتصادي ، وانظمتهم السياسية الخ ... وتكون هذه المعرفة اكثر اهمية لاننا :

ـ نشهد منذ السنوات الاخيرة دعم أواصر الصداقة والتعاون بين الجزائر وأفريقيا السوداء .

ـ والمعلومات التي يمكن ان نعرفها حول افريقيا السوداء ، وبواسطة الصحافة الفرنسية قد تكون مقتصرة على «سيكوتوري» بأنه مصاب «بشبه البارانويا» (*) ؛ ولم تتوقف الصحافة الفرنسية عن تحقير «بوكاسا» كذلك .

(*) البرانويا ـ هو مرض عقلي يتميز بأوهام ثابتة ومنظمة ؛ ومن انواعه جنون الارتياب وجنون الاضطهاد وجنون العظمة .

والمقصود هنا ، ان الصحافة الفرنسية كانت تنهم دائما زعماء افريقيا السوداء وتصورهم كشخصيات منحرفة ومريضة ، وهذا تشويه لحقيقتهم عند الشعوب . ـالمترجمـ

٣ ــ لم تكن بلدان افريقيا جيراننا فقط . فالجزائر وافريقيا السوداء الناطقتان بالفرنسية ينتميان حقيقة الى نفس القارة ، لكن يأتي تضامنهما من حيث انهما جزء من نفس جماعة البلاد المتخلفة ، والمستعمَرة سابقا ، والباحثة عن الاستقلال الاقتصادي وطريقة التطور السريع . ويبدو لنا في هذا المعنى ، انه من الطبيعي والضروري الا يكون تعليم الفرنسية موجها نحو دراسة الحضارة الفرنسية فقط ، وانما يدور ايضا، وربما على المسائل الراهنة للحضارات الافريقية خاصة للتي تتجانس مع حضارتنا .

ان اصلاح تعليم الفرنسية ، في المنظور الذي بيَّناه ، يفرض تغييرات هامة في التكوين المدرسي لتعليم اللغة الفرنسية ويندرج في التصحيح الشامل لنظام التعليم في الجزائر .

١ ــ فعلى مستوى تكوين المدرسين للغة الفرنسية ، هناك اجراءان ضروريان هما :

ــ تغيير البرامج جذريا لاجازة (ليسانس) اللغة الفرنسية في الجامعة .

ــ التكوين المتمم للمدرسين في اماكنها . وينبغي ان ينظم هذا التكوين المتمم من قبل الجزائريين انفسهم بحكم ان يعطوا من جديد للتعاون وبصورة غير مباشرة نتيجة مكثفة كالتي كانت لها حتى الان حول تعليم الفرنسية في الجزائر . وبهذا المعنى ، فان الاقتراحات التي انجزها القسم الفرنسي في اللجنة المختلطة «الجزائرية ــ الفرنسية» في ١١ و١٢ كانون الاول عام ١٩٧٣ في مدينة الجزائر ، مهما كانت هامة ، فهي مع ذلك تدل على الرغبة في مراقبة تعليم الفرنسية في الجزائر من قبل انحراف تكوين المكونين :

«تعيين في كل معاهد التكنولوجيا للتربية فريق المتخصصين في تعليم الفرنسية» . «وضع جماعات من المتخصصين في تعليم الفرنسية في مؤسسات التكوين التقني والعلوم المختلفة» .

«تكليف بعض الاساتذة من حمَلة شهادات التعليم المتوسط او الثانوي بمهمات التكوين العملي» .

من هذا المنظور لاصلاح تعليم الفرنسية المتطابق مع الاختيارات الاساسية للجزائر ، يجب على المعاونة ان تعمل على مستوى توظيف مدرسين يكون دورهم تدريس التلاميذ . ويجب ان يكون تكوين المكونين قوة مانعة للجزائريين وذلك لانه يمثل قطاع الحل للنظام المدرسي .

٢ ــ ان اعادة النظر في تعليم الفرنسية هو نقد برامج النظام المدرسي في الجزائر بصورة معينة . وليس نقد تعليم الفرنسية هو اظهار عدد معين من التضليلات لمستوى طرق تعلم اللغة فقط، وانما هو اظهار نوع معين من الثقافة وعدد معين من القيم الايديولوجية التي لم تكن حكرا للفرنسية ، وهذا ما نجده في برامج الادب العربي والتعليم الذي تخصه الدولة برعايتها ...

والسؤال الفاصل هو معرفة ما اذا كانت وظيفة المدرسة في الجزائر هو الاسراع من تطور المجتمع الجزائري باتجاه دعم الاستقلال الوطني والديمقراطية الاجتماعية ، وذلك بتكوين نوع معين من الانسان ، (الفاعلية على المستوى المهني ، والانتباه الى مسائل العالم الراهن ، والارادة في تغيير النظام الاجتماعي على الصعيد الوطني والعالمي) ، او اعاقة هذا التطور وذلك بخلق نوع من الانسان النافذ ، لكن المحافظ او الاصلاحي على الاقل . فحتى الان ، عاشت المدرسة الجزائرية على التناقض الذي يلعب في بعض النقاط دور الاسراع ، وعلى نقاط اخرى دور العرقلة . فالتطورات التي تمت على صعيد التحول الحقيقي للمجتمع (الثورة الزراعية ، والميثاق الاشتراكي للمؤسسات ...) قد خلقت ظروفا لتجاوز هذا التناقض ، جزئيا على الاقل .

الفهرس

كتب صدرت عن « دار الحداثة »

بيروت ـ ص.ب ٥٦٣٦ ـ ١٤

١ ـ نحو سوسيولوجيا للثقافة الشعبية

د. خليل احمد خليل

٢ ـ اصول الاسماعيلية والفاطمية والقرمطية

برنارد لويس ـ ترجمة حكمت تلحوق

٣ ـ تاريخ اللغة العربية

جرجي زيدان ـ تقديم عصام نور الدين

٤ ـ الطائفية في لبنان ، حاضرها وجذورها التاريخيةوالاجتماعية

د. فؤاد شاهين

٥ ـ مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي

د. سهيل القش

٦ ـ المغرب العربي الحديث **ـ الطبعة الثانية ـ**

سمير امين ـ ترجمة كميل داغر

٧ ـ الدولة الاموية والمعارضة

د. ابراهيم بيضون

٨ ـ المؤتمر العربي الاول ، ١٩١٣ نصوصه والوثائق الفرنسية المتعلقة به

مراجعة وتقديم د. وجيه كوثراني

٩ ـ تطور الوعي في نماذج قصصية فلسطينية

امل زين الدين ـ جوزف باسيل

١٠ ـ المرأة العربية عبر التاريخ
علي عثمان « توزيع »

١١ ـ محاورات في الدين الطبيعي
هيوم ـ تقديم د. فيصل عباس

١٢ ـ الاساطير والخرافات عند العرب ـ **الطبعة الثالثة ـ**
د. محمد عبد المعيد خان

١٣ ـ حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين
وضـــاح شرارة

١٤ ـ القانون الدستوري والانظمة السياسية
د. احمد سرحــال

١٥ ـ افغانستان حرب ام ثورة ؟
فريد هاليداي ، ترجمة وتقديـم
د. سامي الجندي

١٦ ـ مبادىء الطاقة الشمسية وتطبيقاتها
تأليف: د. سهيل فاضل، والياس الكبة

١٧ ـ المادية الجدلية والتحليل النفسي
فلهلم رايش ـ ترجمة بوعلي ياسين

١٨ ـ حول القوميات في الدولة العثمانية (المسألة الشرقية)
ماركس ـ ترجمة جوزف عبد الله ـ
مراجعة د. سهيل القش

١٩ ـ الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند
ابن خلدون **د. عبد القادر جغلول ـ الطبعة الثانية ـ**

٢٠ ـ الماركسية والتراث العربي الاسلامي ، مناقشة لاعمـــال
حسين مروة والطيب تيزيني
د. نايف بلوز، بوعلي ياسين، د. توفيق
سلوم ، د. رضوان السيد ، نبيـــل
سليمان، فرج‌الله صالح‌ديب، علي‌حرب

٢١ ـ المرأة في الاسلام **د. هيثم مناع**

٢٢ ـ هيجان ، رواية **جوزيه لويس دي فيلالونغا ـ ترجمة منصور ابو الحسن**

٢٣ ـ الدولة المملوكية ـ التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري **د. انطوان ضومط**

٢٤ ـ الاعمال الكاملة **عبدالله عبد ـ الجزء الاول ـ قصص**

٢٥ ـ مدار الجدي **هنري ميللر ـ ترجمة اسامه منزلجي**

٢٦ ـ مسائل الثورة في العالم الثالث
(الامبريالية والنموذج التركي)
د. حكمت قفلجملي
ترجمة : ف. لقمان

٢٧ ـ المادية الديالكتيكية وتاريخ الادب والفلسفة
لوسيان غولدمان ـ ترجمة نادر ذكرى

٢٨ ـ البنيوية والتاريخ **اضولفو باسكيز ـ ترجمة مصطفى المسناوي**

٢٩ ـ مقدمة فيعلم الادب **د. فؤاد مرعي**

٣٠ ـ المرأة العربية والانتاج
فرج الله صالح ديب

٣١ ـ في السياسة الاسلامية
مونتغمري وات ـ ترجمة : صبحي حديدي

٣٢ ـ المنهجية في علم الاجتماع الادبي
لوسيان غولدمان ـ ترجمة : مصطفى المسناوي

٣٣ ـ القحط ـ قصص ـ **هيثم الخوجة**

٣٤ ـ الاقتصاد السياسي ـ مدخل للدراسات الاقتصادية
فتح الله ولعلو

٣٥ ـ تاريخ الجزائر الحديث ـ دراسة سوسيولوجية ـ
د. عبد القادر جغلول ـ
ترجمة : د. فيصل عباس ـ
مراجعة د. خليل احمد خليل

٣٦ ـ علم اجتماع القيادة (العرب والقيادة)
د. خليل احمد خليل

٣٧ ـ المادية التاريخية والوعي القومي عند العرب
فرحان صالح

٣٨ ـ تاريخ العرب الاجتماعي ـ تحول التكوين المصري من النمط الاسيوي الى النمط الرأسمالي
احمد صادق سعد

٣٩ ـ حريق في رأسي **سمير ابو حمدان (رواية) توزيع**

٤٠ ـ الاستشراق والاستشراق معكوسا
د. صادق جلال العظم

٤١ ـ ادب السجون ـ **نزيه ابو نضال**

يصدر قريباً

١ ـ ميادين القرابة ـ مارك اوجيه
ترجمة وتقديم فيصل جلول

٢ ـ مفاهيم الجماعات في الاسلام
د. رضوان السيد

٣ ـ اقصى درجات العزلة ـ الطاهر بن جلون
ترجمة نيله ناصر

٤ ـ الرواية والواقع ـ **محمد كامل الخطيب**

٥ ـ تطور الملكية في الاسلام ـ **نموذج اراضي السواد ـ**
محمد علي نصر الله



هذا الكتاب

– ويكمن الخطر الاول في نقل المفاهيم التشريحية الصالحة لتحليل المجتمعات الاوروبية ، الى مجتمعات لم تعرف نفس النوع من التطور . وينطبق هذا على مفهوم الاقطاع. وهذا النوع من الممارسة يؤدي اما الى تعنيف الواقع الاجتماعي تحت الدراسة حتى يدخل في قالب تم تجهيزه مسبقا ، واما الى تعنيف المفهوم نفسه بتوسيعه توسيعا نشوه معناه الاصلي .

– ويكمن الخطر الثاني في ان يستنتج المرء عدم وجود اي تطور على الاطلاق من عدم وجود تطور اجتماعي شبيه بالذي جرى لاوروبا . وبذلك يتم الرفض لاي تحركية للتكوينات الاجتماعية الخاصة بالبنى الاجتماعية غير الاوروبية ، وخاصة الجزائرية منها. ويقع في هذا الخطأ الركودي تفسير فالنسي الذي يعتمد على مصطلحات العتاقة وهو تفسير لا يخلو من ان يذكرنا بالتفرقة القديمة : شعوب ذات تاريخ وشعوب بلا تاريخ ، او الازدواج بين مجتمعات باردة ومجتمعات حارة في التعبير البنيوي .

دار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
لبنان . بيروت ص. ب ١٤/٥٦٣٦

السعر ٢٥ ل.ل.